العلاقات الأردنية اللبنانية

منذ 1921م ولغاية 1951م

إعداد

سامر "محمد أمين" يونس العبادي

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المجيد زيد الشناق

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، 2014م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "تاريخ العلاقات الأردنية اللبنانية منذ 1921م ولغايـــة 1951م"، وأجيزت بتاريخ 18/5 / 2014م.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور عبد المجيد زيد الشناق، **أستاذ – تاريخ معاصر**	**مشرفاً**	....
الأستاذ الدكتور نوفان الحمود السوارية، **أستاذ– تاريخ حديث**	**عضواً**	....
الدكتور مهند مبيضين، **أستاذ مشارك – تاريخ حديث**	**عضواً**	....
الأستاذ الدكتور أحمد الجوارنة، **أستاذ – تاريخ حديث**	**عضواً خارجياً**	....

جامعة اليرموك

الإهداء

إلى من علمني أن الوطن هو الحكاية الأسمى وأن الوفاء قيمة تساوي الحياة وأن الأيام مهما تشابهت في قسوتها ومهما تساوت في خيرها يجب أن تبقيك أنت ولا تغير فيك إلا أن تزيدك همة وحباً ...محمد يونس العبادي أبي ...

وإلى من علمتني أن الحياة عملٌ وقيمة وأملٌ قادم ، و طوت معي ولأجلي كثيراً من سنين عمرها وشقاءها ...إلى من قدمت حياتها بذلاً وعطاءً وألهمتني منذ كنت ووجدت نسلامٌ وألف سلامٌ عليها كل حين وأينما حلت ...المعلمة سارة المفلح أمي ...

إلى رفيقة الدرب المبتدأ على عتباتٍ أولى ، التي احتملتني طيلة فترة كتابتي للبحث شقيقة أيامي وفرحي وأحلامي ... زوجتي مروى ...

إلى أخواتي، وإخواني سائد و غازي السند والظهر، إلى أصدقائي ورفيق دربي الذي تقاسمت معه رحلة العلم فتعلمنا درساً في رفقة القلم بأنها مقدسة ولا تقل قدسيتها عن رفقة السلاح مهران الزعبي وإلى صديقاي مصعب وناصر ...

إلى كل أردني يرسم تاريخ الوطن بوفائه وبذله وعطاءه بمداد الوفاء للثرى والقيادة الهاشمية ...

أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

إلى المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور عبد المجيد زيد الشناق الذي أسس لكتابةٍ تاريخية وطنية باضطلاعه على البحث في تاريخ العلاقات الأردنية مع الدول الأخرى فلتوجيهاته وتقييمه أبرز الأثر دوماً.

إلى كل من ساعدني وأرشدني في كتابة هذه الرسالة من موظفي مكتبة الجامعة الأردنية وموظفي دائرة المكتبة الوطنية ومركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية وموظفي مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت.

إلى الأصدقاء الذين رافقوني على مداد الليالِ في مكتبة الجامعة الأردنية زملائي الأعزاء أسامة أبو الغنم و محمود بشار و ربيع الفرجات ونصر الشقيرات وأشرف العتوم و الزملاء والزميلات الذين كنت ألتقي وإياهم على صخب الحوار والوعي في قسم التاريخ.

إلى بعضٍ من زملاء العمل الذين تحملوا عناء غيابي عنهم لأجل أن أتواجد في مكتبة الجامعة الأردنية باكبر قدرٍ من الوقت وإلى العاملين في مكتبة اليقظة على جهدهم في الطباعة.

وإلى كل من يقدر قيمة العلم وساعد ولو بحرفٍ في أن ينزع هذا البحث للاكتمال ... كل الشكر ...

قائمة المحتويات

قائمة الملاحق

العلاقات الأردنية اللبنانية 1921-1951م

إعداد

سامر "محمد أمين" يونس العبادي

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المجيد زيد الشناق

الملخص

تبحث هذه الدراسة في تاريخ العلاقات الأردنية اللبنانية منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن عام 1921 م ولغاية اغتيال الملك عبدالله الأول ابن الحسين في القدس عام 1951 م، حيث شهدت هذه الفترة في تاريخ العلاقات بين البلدين العديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور الخريطة السياسية للمشرق العربي في التاريخ الحديث ، خصوصاً وأن كلا البلدين وقعا تحت وطأة ونير الانتداب، ففي حين تبنت فرنسا السياسة الطائفية في تشكيل لبنان الحديث ، فان شرقي الأردن حمل مشروعاً وحدوياً (سورية الكبرى) لم تدعمه السياسة البريطانية.

وتحاول الدراسة بحث العلاقة بين الحركتين الوطنيتين في البلدين والجوامع بينهما، ورصد الالتقاءات في الشعارات والمطالب السياسة خصوصاً وأن فترة البحث هي الفترة التي وصل فيها الفكر القومي إلى أوجه مبينة العلاقات التي جمعت الملك عبدالله بالعديد من الأدباء اللبنانيين.

إن هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على سياسة كلا الإنتدابين في ضوء ما تعرضت له منطقة المشرق العربي من هزاتٍ سياسية وإجتماعية وعسكرية ،أبرزها الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م، محاولة رصد محاولات كلا البلدين في حل الظروف التي رافقت تلك الهزات، ومبرزةً التباين في وجهات النظر لقادتها السياسيين.

كما بحثت هذه الدراسة التأثيرات التي تركتها سياسة المحاور العربية على العلاقات بين البلدين ولغاية العام الذي شهد إغتيال الرجل السياسي الأول في لبنان رياض الصلح ، واغتيال مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية الملك عبدالله الأول إبن الحسين فقد كان إغتيالهما مقدمة لمرحلة جديدة في التاريخ المعاصر للبلدين.



المقدمة

المقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ العلاقات الأردنية اللبنانية منذ تأسيس الإمارة عـــام 1921م و لغاية عام 1951م حيث أغتيل رياض الصلح وتبعه بأربعة أيام إغتيال الملك المؤسس عبـــدالله بن الحسين ، وهذه الحقبة من تاريخنا العربي المعاصر تمثل مرحلة التأسيس للبلدين .

وتأتي أهمية البحث في تاريخ البلدين وعلاقتهما المشتركة لمحاولة الكشف عـــن الـــدور الاستعماري في تكريس التجزئة في المشرق العربي ، ومحاولة إلقاء الضوء على دور الإنتداب في الحد من محاولات التيار القومي العربي بتحقيق مشروعه خصوصاً في المرحلة التي أعقبت سقوط المملكة العربية السورية بعد معركة ميسلون في 1920 م .

وتقع هذه الدراسة في سبعة فصولٍ ، قسمت حسب الحاجة البحثية والضرورات التاريخية للأحداث، فالفصل الأول يتناول نشأة البلدين محاولاً عرض تاريخهما، ومرحلة تأسيسهما وأهـــم الملامح في كل مرحلة من تاريخهما لغاية الاستقلال.

بينما يبحث الفصل الثاني في العلاقات بين البلدين، ضمن ثلاثة محددات رئيسة أولها دور حزب الاستقلال العربي في تأسيس إمارة شرقي الأردن، محاولاً البحث عن أبـــرز القـــوميين اللبنانيين الذين ساهموا في نشأة الإمارة، إلى الدور والأثر الذي تركته الثورة السورية الكبـــرى على البلدين.

بينما يحاول الباحث في الفصل الثالث، قراءة العلاقة بين البلدين والتي كانت غائبة بشكلٍ مباشر من خلال تتبع الإلتقاءات في الرؤى القومية بين التيارات الوطنية في البلـــدين، ورصـــد العلاقة الأردنية للأمير عبدالله مع الأدباء اللبنانيين .

أما الفصل الرابع تناولت فيه تاريخ العلاقات المباشرة بين البلدين والتي بـــدأت تتـــشكل ارهاصاتها مع بداية الحرب العالمية الثانية، في ضوء طرح الملك عبدالله لمشروعه الوحـــدوي لأقطار سورية ومن ضمنها لبنان، والضعف الفرنسي الذي برز جلياً بعد إنشاء حكومة فيـــشي ولغاية إستقلال الجمهورية اللبنانية .

وعليه ، تبدأ معالم العلاقات الأردنية اللبنانية تتضح أكثر رغم بقاء الأردن تحت الانتداب، وذلك لبدء التمثيل الدبلوماسي وانخراط البلدين في تأسيس الجامعة العربيـــة، وحتـــى إســـتقلال المملكة الأردنية الهاشمية مروراً بالموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى وهذا ما يحـــاول بحثه الفصل الخامس.

ونظراً لما تركته حرب فلسطين في عام 1948 م من أثر على العلاقة بين البلدين، فقد تناولتها في الفصل السادس لمحاولة رصد المتغيرات والثوابت في العلاقة بين البلدين، والتي وضعها ضم الضفة الغربية للأردن في حالة يسودها شيء من التوتر والخلاف خصوصاً في ظلال الهاجس اللبناني من مشروع سورية الكبرى .

ويتناول الفصل السابع علاقات الملك عبدالله بالمعارضة اللبنانية، والتي تفسر أسباب التوتر و التقارب والتضاد في كثيرٍ من الأحيان التي بحثتها الفصول السابقة، وختم هذا الفصل باغتيال رياض الصلح ،والذي تحول لصفوف المعارضة بعد خروجه من الحكم ، في عمان وإنتهاءً بأثر إغتيال الملك عبدالله في القدس.

إن هذه الرسالة ما هي إلا محاولة متواضعة لبحث تاريخ العلاقة بين البلدين، أقدمها لاستكمال الحصول على درجة الماجستير، ووضعت فيها كل جهدي وحاولت إجتياز الطريق إلى أخره رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها والتي من أهمها: غياب الوثيقة ففي زيارتي لبيروت حاولت كل جهدي أن أسترشد بوثيقة تخدم البحث، لكن هو حظ الباحث في التاريخ العربي بأن يجد هذا الشح الكبير في ما يعينه على كتابة تاريخ شعبه وأمته ، فالمكتبة الوطنية اللبنانية تعرضت لحريق خلال الحرب الأهلية أتى على كل ما فيها؛ والجامعة اللبنانية تفتقر مكتبتها للتنظيم والترتيب، وما أعانني هو المراجع وما بحثته في الصحف في الجامعة الأمريكية في بيروت ، وفي ظل غياب الوثيقة فأني لجأت إلى الصحف والمصادر والمراجع.

والصعوبة الأخرى ، هي المدة الزمنية الطويلة التي إخترتها ، وهذه من الدروس التي تعلمتها هي أن نحدد أكثر لنعرف ماذا نريد وتكون النتائج أفضل .

وأخيراً، أشير إلى أن تقسيم فصول الرسالة قد خضع للأحداث التاريخية التي تعتبر مراحلاً مهمة في صياغة تاريخ العلاقات بين البلدين، وحسب المادة التاريخية المتوفرة وهذا العمل ككل الأعمال فيه كثير من النواقص ولا يدعي الكمال ولكنه محاولةٌ أولى لرصد تاريخ العلاقات بين البلدين حسب ما اطلعت، ويلقي الضوء على متغيرات كثيرة شهدها المشرق العربي خلال فترة الثلاثة عقود التي تبحثها هذه الرسالة، والتي تتطلع إلى كل ملاحظة تقومها أو تغنيها فتزيدها قيمة .

وخير الكلام كلام الله تعالى إذ قال في منزل كتابه بسم الله الرحمن الرحيم ((إقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، أقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم)). فكل قراءةٍ اليوم خصوصاً في التاريخ العربي هي حاجة لأجل أن نتقارب أكثر، وننفض عنا عباءة الربيع التي أنهكت وأتت على أحلام كبيرة .

الفصل الأول

نـــشــــأة الــبــلــديــن

الفصل الأول

نـــشـــأة الـــبـــلـــديـــن

1: تأسيس المملكـــة الأردنيـــة الهاشـــمية منـــذ عهـــد الإمـــارة1921م وحتـــى الاستقلال 1946م:

1، أ) تأسيس إمارة شرقي الأردن:

بَعد أن تم احتلال فرنسا لسورية وإضطرار المَلك فيصل[1] للخُروج مِنها بتـــاريخ 31 آب 1920م، وذلك إثر هزيمةِ جيش المملكةِ العربية السُورية بدمشق في مَعركةِ مَيسلون[2] ترتـــب على ذلك قُدوم الأمير عبد الله بن الحسين من الحِجاز قاصداً سورية ورافعاً شِعار تحريرها من الفرنسيين، بناءً على طلب زُعماء الحركةِ القومية العربية الذين عَملوا مع الملـــك فيـــصل فـــي دمشق ولجأؤوا إلى َشرقي الأردن إضافة لمناشدات بعض شيوخ قبائل شرقي الأردن للـــشريف الحسين بن علي[3] وكانت مِن أهدافِ الأمير القيام بحركةِ تَحرر عربية ضِد ما فُـــرض علـــى سوريا من قبل الإنتداب الفرنسي، ومع مَسيرِ الأمير عبدالله لِسورية كانت مَدينة معـــان أولـــى المُدن التي وصلها وذلك في 21 تشرين الثاني1920م، وأعلنَ أن الغاية مِن مجيئهِ و تقدمه هـــو

---

(1) الملك فيصل بن الحسين (1883م – 1933م):هو فيصل بن الحسين بن علي الحسني الهاشمي، وكان نائبـــا عن جدة في مجلس النواب العثماني عام 1913م، وعضو جمعية الفتاة العربية السرية، واشترك في الثورة العربية الكبرى عام 1916م ونودي به ملكاً على سوريا في 8 آذار 1920م، ورحل عنهـــا بعـــد احـــتلال الفرنسيين لها(للمزيد أنظر: خير الدين الزركلي، موسوعة الأعلام، ثمانية مجلدات، دار العلـــم للملايـــين، بيروت، 1990،ج5، ص165؛ وسيشار له: الزركلي، الأعلام.

(2) معركة ميسلون (25 تموز1920م):هي المعركة التي جرت بين جيش المملكة العربية الـــسورية والجـــيش الفرنسي وأبرز أثر لها:انتهاء المملكة العربية السورية (1918 – 1920 م)،تحت حكم الملك فيصل ودخول القوات الفرنسية لسورية وابتداء حقبةٍ جديدة هي مرحلة الانتداب الفرنسي؛للمزيد راجع: صبحي العمـــري، ميسلون نهاية عهد،منشورات ريـــاض الـــريس للكتـــب والنـــشر، ط1، لنـــدن، 1991م، ص 193 ومـــا بعدها؛لاحقاً:العمري، ميسلون.

(3) الشريف حسين بن علي (1854م – 1931):هو الحسين بن علي بن محمد عبد المعين،من أحفاد أبي نمـــي إبن بركات الحسني الهاشمي، وهو أول من نادى في العرب بالاستقلال عن العثمانيين، ونهض بثورة على الدولة العثمانية عام1916م، وبويع في عمان بالخلافة عام1924م ولقب بأمير المؤمنين،وتخلى عن العرش عام 1924م لصالح ابنه الأكبر علي ودفن من بعد وفاته عام 1931م فـــي القـــدس؛ للمزيـــد: الزركلـــي، الأعلام، ج2، ص249– 250.

الدِفاعُ عن سورية وطَردِ الاستعمار الفرنسي منها وذلك من خِلالِ منشورٍ أصدره[1] وقد كانت الحالةُ السياسية في المنطقة قد تقررت ما بين فرنسا وإنجلترا بموجب إتفاقياتٍ وتفاهماتٍ أبرزها: إتفاقيةُ سايكس بيكو منذ عام1914م، والتي قسمت أراضي السلطة العثمانية وبموجبها أخضعت منطقة المشرق العربي لمناطق نفوذٍ عسكري ما بين فرنسا وبريطانيا، وتأكدت هذه الاتفاقية في مؤتمر سان ريمو عام1920م، والذي عقده الحلفاء واليابان وفيه رسمت معالم معاهدة الصلح مع تركيا وأُضفت الشرعية على وعد بلفورPulfor عام1917م، ولم يأخذ المجتمعون بعين الاعتبار مبادئ ولسن Wilson ومراسلات الحسين- مكماهون Mechmahon فوُضع المشرق العربي تحت الانتداب البريطاني والفرنسي وتم دمج وعد بلفور بصك الانتداب على فلسطين[2].

أما بالنسبة لشرق الأردن فقد عاشت حتى لحظة وصول الأمير لها بحالة سياسية منقسمة لما خلفه انهيار المملكة العربية السورية من فراغ سياسي كبير حاولت بريطانيا ملئه من خلال السماح بقيام حكومات محلية مستقلة، متمايزة في نضجها السياسي، ولم تلتفت بريطانيا لرعايتها إلا بمقدار المشورة الادارية وبما يضمن إستقرارها[3] ورغم هذه الحالة السياسية المضطربة إلا أن الأمير واصل تقدمه شمالاً رافعاً شعار التحرير الذي أكسبه التعاطف والشعبية،فوصل عمان في 2 آذار 1921م، شارعاً بالاتصال مع أهالي منطقة شرقي الأردن والقوميين المناضلين ضد الانتداب الفرنسي الذين لجأوا إلى شرقي الأردن بعد هزيمتهم في سورية[4] وقد أقلقت بريطانيا دعوات الأمير التحريرية لسورية، وأبدى الفرنسيون إستيائهم وتباينت ردة الفعل بينهما،فبالنسبة لفرنسا عملت على تعزيز قواتها الحدودية الجنوبية مطالبة بريطانيا بإتخاذ المناسب إزاء تقدم

---

(1) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر:عهد الإمارة(1921 –1946م)، ط2، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989م، ص20؛ وسيشار له: المحافظة، تاريخ؛ عبدالله بن الحسين،الآثار الكاملة،الدار المتحدة للنشر، ط2، بيروت، 1979 م، ص156. وسيشار إليه لاحقاً؛عبدالله، الآثار؛ ولمطالعة نص المنشور ،راجع: عبد المجيد الشناق، تاريخ الأردن و حضارته،وزارة الثقافة، عمان، 2012م، و سيشار له: الشناق، تاريخ.

(2) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، 6 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م، مج3، ص 107وسيشار لاحقاً: الكيالي، الموسوعة.

(3) محمد عبد القادر خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، دراسة في الموقف الشعبي (1918 – 1939 م)، وزارة الثقافة، عمان، 2008م، ص(31 35) وسيشار لاحقاً: خريسات، الأردنيون؛ وللمزيد عن هذه الفترة راجع: هاني حوراني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق لأردن: مقدمات التطور المشوة (1921–1950 م)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ط1، 1978م، ص 41 – ص 50،وسيشار لاحقاً: حوراني، التركيب.

(4) خير الدين الزركلي، عامان في عمان،المطبعة العربية، مصر، 1925 م، ص6– ص7؛وسيشار لاحقاً: الزركلي، عامان؛ الشناق، تاريخ، ص 167؛ و للمزيد أنظر:حنان ملكاوي،التاريخ الإجتماعي لمدينة عمان(1921 –1947م) رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية،عمان،2001م، ص 167 وما بعد.

الأمير صوب سورية شمالاً،[1] واختارت بريطانيا مفاوضة الأمير، فوصوله عمان قد تزامن مع ترتيبات وزارة المستعمرات البريطانية لعقد مؤتمر في القاهرة للبحث في حالة مناطق الانتداب البريطاني وترتيبها السياسي، وأعبائها المالية، وقد تلقى الأمير لدى وصوله عمان رسالة من الشريف الحسين يخبره فيها بضرورة مقابلة المستر ونستون تشرشلWinston Churchel [2] وأخرى من هربرت صموئيلHerbert Samouel[3] تؤكد على ضرورة مقابلة الوزير البريطاني في القدس لبحث المسائل المتعلقة بالحالة السياسية للمنطقة[4].

1، ب: مؤتمر القدس (28–30آذار1921م):

يعتبر هذا المؤتمر هو البداية الحقيقية لتأسيس إمارة شرق الأردن لما جاء فيه من تسوية معقودة بين فرنسا وبريطانيا، والعرب بقيادة الأمير عبد الله وفي اللقاء الذي جرى في القدس بين الأمير عبدالله بن الحسين وونستون تشرشل، وحضره مستشاره الخاص عوني عبد الهادي[5] وعدد من قادة حزب الاستقلال العربي الذين قدموا لشرق الأردن ورافقوا الأمير تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق أبرز نقاطه:[6]

1. أقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الله
2. تكون هذه الحكومة مستقلة إستقلالاً إدارياً تاماً
3. تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان

---

(1) جريدة البشير اللبنانية، ع: 2691، 1920/3/15م، ص3، وهي محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

(2) ونستون تشرشل(1874– 1965):وهو سياسي،ورجل دولة بريطاني وبدأ حياته العملية في (الخدمة العسكرية في الهند، كوبا، والسودان، واستلم عدة وزارات في الفترة (1908م–1922م) أبرزها:الداخلية والذخائر والمستعمرات ورئيساً للوزراء خلال الحرب العالمية الثانية، وتقاعد من الحياة السياسية سنة 1964م؛الكيالي، الموسوعة، مج 1،ص741.

(3) هربرت صموئيل(1870م–1963): سياسي بريطاني يهودي، وأول مندوب سام على فلسطين، وآمن بفكرة إيجاد وطني قومي لليهود في فلسطين حيث ساهم بإيجاد وعد بلفور؛ الكيالي،الموسوعة، مج 3،ص 741.

(4) الزركلي،عامان،ص27، وأيضاً:منيب الماضي وسليمان الموسى،تاريخ الأردن في القرن العشرين، ط1، عمان 1959م، ص143 – ص145 وسيشار لاحقاً: الموسى، تاريخ.

(5) عوني عبد الهادي(1888–1970م):سياسي عربي فلسطيني، عمل محامياً وتعلم في بيروت والأستانة وأنهى دراسة الحقوق في باريس، وهو من مؤسسي جمعية الفتاة العربية (1911م) وقد شارك في اجتماعات مؤتمر الصلح(1919م) وفي الفترة ما بين 1925م– 1948م عمل محامياً في القدس، ثم عُين سفيراً للأردن في مصر بين عامي 1951م – 1955م،ووزيراً للخارجية الأردنية عام 1956م وبقي رئيساً للجنة القانونية لجامعة الدول العربية منذ 1958م وحتى وفاته؛ وللمزيد راجع: الزركلي، الأعلام،مج5،ص98؛وعن حياته السياسية، راجع:خيرية قاسمية،مذكرات عوني عبد الهادي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2002م،وسيشار لاحقا: قاسمية، مذكرات.

(6) الموسى، تاريخ الأردن، ص148؛الزركلي، عامان، ص149؛ وحول مؤتمر القدس راجع: أمجد أحمد الزعبي: هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرقي الأردن (1920–1925م)،مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2002م، ص 106و ما بعدها.

4. تساعد بريطانيا هذه الحكومة لتوطيد الأمن
5. تنشأ بريطانيا قاعدتين للطيران في عمان وزيزياء
6. تحافظ هذه الحكومة على حدود كلاً من في سوريا وفلسطين من كل اعتداء
7. تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقة بين الأمير وفرنسا
8. مدة الاتفاق ستة أشهر.

وبناءً على هذه المقررات، كُلف رشيد طليع[1] بتشكيل أول حكومة وذلك في 11نيسان1921م وقد أختير أعضاء هذه الحكومة من المنتسبين إلى حزب الاستقلال العربي، والمنبثق عن (الجمعية العربية الفتاة) ولذا نلحظ الطابع العروبي المعبر عن هذه الحكومة (أو الإدارة)[2] وإنتدبت الحكومة البريطانية المستر جوليون إبرامسون J. Abramson إلى عمان ليشغل وظيفة المعتمد البريطاني بإمارة شرقي الأردن،كما قامت بتقديم معونة مالية لإنشاء قوة عسكرية قوامها (1250) رجلاً، إضافة لعدد من المعدات العسكرية للسيطرة على الأمن، وعليه بدأت مظاهر الدولة تتجلى من خِلال القرار الذي إتخذه مجلس المشاورين(وهو الاسم الذي أطلق على الإدارة الأولى) وذلك بقراره بأن تتألف إمارة شرقي الأردن من ثلاثة ألوية هي:إربد، السلط، الكرك وقرار لتنظيم ميزانية عامة لتسعة أشهر اعتباراً من شهر نيسان 1921م[3].

---

(1) رشيد طليع (1877م-1926م):رشيد بن علي بن حسن بن ناصيف من آل طليع، مواليد قرى الشوف بلبنان،وهو مؤسس الإدارة (الحكومة) الأولى في شرقي الأردن،ويعتبر من رجال الجهاد والإدارة القومين، ومن مواليد الشوف (لبنان) وتسلم عدة مناصب ادارية في العهد العثماني، و بعد ميسلون حكم عليه بالإعدام غيابياً من قبل فرنسا، وبعد أن أعفي من منصبه في شرقي الأردن غادر إلى مصر حيث اتصل بالوطنيين السوريين وانضم للثورة السورية 1925م، ومات مريضاً خلال الثورة ودفن في قرية شبكا بجبل الدروز. للمزيد أنظر:الزركلي، الأعلام، مج3، ص24-ص25؛ نجيب البعيني، رجال من بلادي،دار الريحاني للنشرو التوزيع، بيروت، 1984، ص 84، 86؛ لاحقاً: البعيني، رجال.

(2) معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، قيام وتطور إمارة شرق الأردن، 1920 م – 1929م، جزأين، نشر جريدة الرأي، عمان، 2000م، جـ 1، ص70. وسيشار لاحقاً: أبو نوار، تاريخ.

(3) دائرة المطبوعات والنشر،الوزارات الأردنية (1921م-1984م)،عمان،1984م،وسيشار لاحقاً:الوزارات الأردنية؛ الموسى، تاريخ، ص154؛وللمزيد أنظر عبد الحليم مناع العدوان، التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية(1921- 1989)،جزأين،عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2008م،جـ1،ص86 – ص87 وسيشار لاحقا:العدوان، التعددية.

1، ج: أبرز التحديات التي واجهت الإمارة:

لقد واجهت الدولة في المرحلة الممتدة من التأسيس حتى توقيع المعاهدة مع بريطانيا عام (1928م) تحدياتٍ أمنية وداخلية وخارجية أبرزها:

1- محاولة اغتيال الجنرال غورو Gourd[1]:في23حزيران1921م وأتهمت عناصر حزب الاستقلال الوافدة إلى شرقي الأردن بها مما إستدعى إهتزاز ثقة بريطانيا بالكيان الجديد وبرجالات الإدارة في الإمارة[2] لذا بدأ الانجليز بالضغط على الأمير عبد الله بإتجاه الحَد من نفوذ أعضاء حزب الإستقلال في الإدارة الأردنية الناشئة[3]

2- عصيان الكورة في أيار عام1921م: والذي سببه الخلافات على التطبيقات الإدارية التي ألحقت الكورة بإربد،وسوء تقدير الموقف من قبل متصرف الكورة،وقد خشي أن يمتد هذا العصيان إلى ثورة، ولكن تم إخماده بتعزيزات عسكرية حكومية من قبل بريطانيا[4]

3- تمرد قبيلة العدوان (1923 م): رأى زعيم قبيلة العدوان الشيخ سلطان العدوان وبصفته زعيما عشائرياً أن له الحق في إبداء الرأي بأمور البلاد العامة، إضافة إلى إمتعاضه من الإمتيازات الممنوحة لقبيلة بني صخر، ولضعف الإدارة العامة للبلاد، فإحتج العدوان على الأوضاع السياسية في البلاد وتبنى مطالب تتضمن الإشتراك في الحكم، وترتب على هذا الإحتجاج تغيير وزاري جاء بحسن خالد أبو الهدى رئيساً لمجلس النظار(وأستبدل الإسم من مجلس الوكلاء إلى مجلس النظار)[5]

---

(1) الجنرال غورو (1867 – 1946م):جنرال فرنسي خدم في السلك الاستعماري الفرنسي،وعمل مفوضاً سامياً في سوريا (1919–1923) عمل خلالها على إنهاء الحرب مع تركيا في كليكا وقمع الحركات الوطنية المناوئة للاحتلال الفرنسي، ووجه إنذار إلى الملك فيصل وخاض معركة ميسلون وإنتصر ودخل دمشق ثم حلب، وأبرز قراراته هو تأسيس دولة لبنان الكبير، وحاول تقسيم سورية إلى خمسة دويلات طائفية.؛ راجع: الكيالي، الموسوعة جـ 4، ص377؛و للمزيد أنظر:سمير عطا الله،جنرالات الشرق، دور العسكريين الأجانب في العالم العربي بين الحربين،دار الساقي، بيروت، 1995، ص 81 – ص 84؛يشار له لاحقاً:عطالله، جنرالات.

(2) علي محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة وحتى إلغاء المعاهدة 1921م – 1957،دار النهار، بيروت، 1973، ص40؛ وسيشار لاحقاً: محافظة، العلاقات؛ الموسى،تاريخ،ص168– ص172، ص158.

(3) الزركلي، عامان، ص187.

(4) الموسى، تاريخ، ص162 – ص 164.

(5) جريدة الشرق العربي، ع:18، 24 /1923/9م، ص1 + ص2؛ الموسى، تاريخ، ص214؛ عبدالله العساف، ماجد العدوان (1894– 1946م)مسيرته و دوره في الحياة السياسية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، عمان، 2002م، ص 65.

4- غزوات الوهابين(1921 – 1924م): وهذهِ الغزوات تعدِ بالغ الخطورة على الإمارة وذلك لعمقها الجغرافي داخل حدودها، ولعدم مقدرة الدولة على فرض الأمن وحماية السكان وقد وصلت ذروتها في آب 1924م بإشترك الطيران البريطاني في إبعادهـــا، إضافةً لدور قبيلة بني صخر والعدوان والعجارمة وعشائر البلقاء وبني حميدة التـــي إتحدت في مواجهتها[(1)].

1، د: المعاهدة الأردنية البريطانية والقانون الأساسي:

رغم التحديات التي واجهت إنشاء الإمارة، فإن الأمير إستطاع إقناع بريطانيـــا بإســـتثناء شرقي الأردن من بعض مواد صك الانتداب على فلسطين، وصدر القرار البريطاني بتاريخ 16 أيلول 1922م باستثناء شرقي الأردن من الهجرة اليهودية، وحُددت حدود الإمارة الشرقية مـــن خليج العقبة مروراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن إلتقاءً بنهـــر اليرمـــوك[(2)] وأعلن إستقلال الإمارة في 25 أيار 1923م، وذلك بعد قيام الأمير بزيـــارة لبريطانيا،وتألفـــت الإمارة من ست مقاطعات هي: عمان، الكرك، مأدبا، السلط، جرش، وإربد[(3)]، وامتازت الفتـــرة ما بين (1921م) ولغاية (1928م) بعدم الإستقرار بسبب تفرد المعتمد البريطاني فـــي القـــرار، وأقرت بريطانيا تحت ضغط لجنة الانتدابات في عصبة الأمم التقدم بمعاهدة مع شـــرقي الأردن وُقعت بتاريخ 20 شباط 1928م وأبرز ما تضمنته المعاهدة:

1- قيدت العلاقات الخارجية للامارة ووضعتها تحت الإشراف البريطاني وذلك بموجـــب المادة الخامسة والتي نصت على: "معاهد صاحب السمو الأمير أنه ينقـــاد بمـــشورة صاحب الجلالة البريطانية مسوقة إليه عن طريق المندوب السامي لشرق الأردن،في جميع الشؤون المختصة بعلاقات شرق الأردن الخارجية".

2- فرضت المعاهدة رقابة بريطانية على تعيين الموظفين الذين لا يحملون جنسية شرق الأردن.

3- فُرضت الرقابة على القوات المسلحة بكل ما يتعلق بشؤونها.

---

(1) زهير غنايم وجورج طريف:أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلـــسطين (1923–1928)،جـــزأين، مكتبـــة الشباب، عمان، 2001م،ج1، ص54–ص58؛ وسيشار لاحقاً: طريف،أخبار؛الموسى، تاريخ،ص226–227.

(2)العدوان، التعددية، جـــ1، ص 88؛ الموسى، تاريخ، ص188؛ وللمزيد عن البنود الملغاة من صك الانتداب أنظر: محافظة، العلاقات، ص43 – ص 46.

(3) عبد الله، الآثار، ص170 – ص172.

4- قيدت الموازنة وأخضعتها للمندوب السامي.

5- جعلت من معاهدات تسليم المجرمين الموقعة بين بريطانيا وغيرها من الدول سارية على شرق الأردن[1].

ولإضفاء الشرعية على المعاهدة فقد جرى العمل على وضع القانون الأساسي (الدستور) والذي تكون من مُقدمة تناولت تحديد عمان عاصمة للإمارة، ومواصفات الراية الأردنية وفصول تناولت: حقوق الشعب، حقوق الأمير،التشريع، الإدارة، المجلس التشريعي ومدة عضويته ثلاثة أعوام يكون فيه أعضاء المجلس التنفيذي (الحكومة) أعضاءً في المجلس التشريعي[2].

و بناءً عليه، أُجريت إنتخابات أول مجلس تشريعي من عمر الإمارة وعقد أولى جلساته في 20 نيسان 1929م، وتألف من (16) عضو منتخب عن ستة دوائر انتخابية هي:عجلون، البلقاء، الكرك، معان، بدو الشمال، وبدو الجنوب؛ وأقر المجلس المعاهدة الأردنية البريطانية في 6 حزيران 1929م، رغم المعارضة الشعبية لها ورفض صيغة الانتداب[3] والتي تجسدت على شكل مؤتمرات شعبية حيث عُقد مؤتمر وطني في عمان بتاريخ 25 تموز 1928م، وترأس هذا المؤتمر الشيخ حسين الطراونه[4] وصدر عنها الميثاق الوطني وأبرز ما تضمنه[5]:

1- عدم الاعتراف بمبدأ الانتداب والمطالبة بحكومة دستورية واستقلال الإمارة بحدودها الطبيعية المعروفة.

2- إستنكار وعد بلفور وإعتباره مخالفاً بريطانيا ووعودها للعرب.

---

(1) الشناق،تاريخ،ص 181، ولمراجعة نص المعاهدة أنظر:أبو نوار، تاريخ،جـ1، ص364 – ص 369.

(2) عبد المجيد الشناق، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته، ط3،عمان، 2003،ص145 – ص 146.و سيشار لاحقاً: الشناق، المدخل؛ محافظة، تاريخ، ص63؛ محافظة، العلاقات، ص67 – ص68، ولمطالعة نص القانون الأساسي راجع: طريف، أخبار، جـ1، ص127.

(3) علي محافظة، الفكر السياسي في شرق الأردن، 3 أجزاء، عمان، وزارة الثقافة،2011م، جـ 1،ص245؛ وسيشار لاحقاً: محافظة، الفكر السياسي.

(4) حسين الطراونه (1875–1951م): هو حسين بن محمد بن جبريل الطراونه ولد في الكرك وتعلم في كتابتها وحصل على إجازة في الحقوق من الأستانة،وعين عام 1902م قاضياً في محكمة الكرك ثم رئيساً لبلديتها،وأيد الثورة العربية الكبرى وهو عضو الحكومة المؤابية التي قامت في الكرك بعد إنهيار مملكة فيصل وترأس المؤتمر الوطني عام 1928م وعضو المجلس التشريعي الثاني عن الكرك 1931م؛ للمزيد أنظر:فوزي الخطباء،حسين الطراونه: رئيس المؤتمرات الوطنية الأردنية وعضو المجالس التشريعية الأردنية، دار الأبرار للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص11 – ص 28.

(5) نص الميثاق، راجع: الشناق، تاريخ، ص 189 – ص 191؛ أبو نوار، تاريخ، ص 379 – ص 380.

3- استنكار كافة الأمور المترتبة على الإمارة جراء المعاهدة الأردنية البريطانية: مالياً وإدارياً وتشريعياً.

1- ه) الأردن لغاية الحرب العالمية الثانية 1939م:

استقر شكل النظام السياسي الأردني في هذه الفترة وتحددت أطره السياسية من خلال القانون الأساسي في حين بقيت المعارضة تحمل التطلعات الوطنية بالاستقلال والتخلص من سلطة المعتمد البريطاني، وقد جرت انتخابات المجلس التشريعي الثاني في 1حزيران1931م وبقيت شعارات تعديل المعاهدة طاغية على هذه الفترة سياسياً حتى 2حزيران 1934م حين طرأ تعديل على المعاهدة مع بريطانيا بما يمنح الحكومة صلاحيات أكبر[1].

وشهد المجلس التشريعي الثالث والمنتخب في 1تشرين الثاني1937م التأكيد على الدستورية والصلاحيات الحكومية نسبة لما كان عليه الوضع السياسي سابقاً، من تغول المعتمد البريطاني وأستبدل المجلس التنفيذي بمجلس وزراء منح الدولة الأردنية المقدرة على التحرك وجرى هذا بناءً على تعديلات لبنود المعاهدة والقانون الأساسي تضمنت استحداث وزارات جديدة في وزارة توفيق أبو الهدى[2] و المُشكلة في 6 آب1939م وهي وزارات: الدفاع والداخلية والتجارة والزراعة[3] أما عن الأحزاب السياسية في هذه المرحلة فمن أبرزها: حزب الاستقلال العربي[4] والذي لعب أعضاءه دوراً كبيراً في الإدارة الأردنية وحمل شعار العمل ضد الانتداب الفرنسي على سورية[5] وحزب أم القرى المناوئ لحزب الاستقلال[6] وحزب الشعب الأردني الذي انتقد أسلوب إدارة البلاد وتغول الانجليز والقادمين من خارج الإمارة على الإدارة العامة، وعمل أعضاء هذا الحزب على تأسيس حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني والذي لعب دوراً حاسماً في مسيرة الحركة الوطنية الأردنية وشكل معارضةً في الخارج مثلها الحزب

---

(1) محافظة،الفكر، جـ 3، ص 369؛ الموسى، تاريخ، ص 40 – ص 41.

(2) توفيق أبو الهدى (1892م–1956م): مواليد عكا، وتعلم في اسطنبول ثم سكن شرقي الأردن وتولى رئاسة الوزارة الأردنية أكثر من (12)مرة واتهم بموالاة السياسة البريطانية وتعرض على أثرها لمحاولات اغتيال وقد اعتزل العمل السياسي بعد المرض ومات انتحاراً عام 1956م؛ الزركلي، الأعلام، م2، ص93.

(3) الموسى، تاريخ، ص357، ص362، ص367؛ محافظة، الفكر السياسي، جـ2، ص190.

(4) خليل الحجاج، تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية في عهد الإمارة،، عمان،2001م،ص12–ص14؛ وسيشار لاحقاً: الحجاج، الأحزاب.

(5) محافظة، الفكر السياسي، جـ2، ص70.

(6) الموسى، تاريخ، ص231 – ص 232.

الوطني الأردني بدمشق بزعامة الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة[1] وحزب التضامن الذي طالب بالتخلص من الانجليز[2].

وفي عام 1938م وصل تعداد سكان شرقي الأردن (300،000 تقريباً) وإزدادت مسؤولية الحكومة وبقي معظم سكان شرقي الأردن يعتمدون على الزراعة وتربية الأغنام والإبل وبدأت بعض العشائر تستقر متخلية عن أسلوب حياة البادية ووصل عدد القرى إلى(200) قرية[3].

1، و)الأردن في الحرب العالمية الثانية 1939م ولغاية الاستقلال 1946م:

أعلن الأمير عبدالله تضامنه ووقوفه لجانِب الحلفاء في الحرب العالية الثانية، وفي برقيته المؤرخة بتاريخ 3 أيلول1939م إلى الملك البريطاني (جورج السادس) أكد وقوف الإمارة إلـــى جانب بريطانيا وقد تعزز هذا الموقف بقرار الحكومة بتاريخ 16أيلول1939م، بـــإقرار حالـــة الطوارئ في البلاد وإعلان الحرب على ألمانيا[4].

وإجمالاً بقي الوضع السياسي في البلاد هادئاً خلال العام الأول من الحرب، إلا أنه بعـــد إحتلال قوات ألمانيا لفرنسا وتشكيلهم حكومة موالية لهم عرفت بحكومة فيشي Vachy وإعلان المندوب السامي الفرنسي في سوريا ولبنان تأييده لها، خَشيت بريطانيا على مصالحها وشرعت بالإعداد لعمليات حربية شمالي الأردن، وفي 21 حزيران 1941م ساعد الجيش الأردني القوات البريطانية بتحرير بعض مناطق البادية السورية[5].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة في 25نيسان1945م أعادت الحكومة الأردنية طلبها من بريطانيا في مذكرة مؤرخة فـــي 27 حزيـــران 1945م مطالبتهـــا بالمفاوضات معها لإعلان الاستقلال، واعترفت بريطانيا بإجتماع لهيئة الأمـــم بتطـــور الأردن

---

(1) محمد صبحي أبو غنيمة: (1902م–1970م) مواليد اربد وتعلم في دمشق ثم استانبول، ودرس لاحقاً فـــي ألمانيا حيث اصدر عام 1933م مجلة الميثاق، ونفي إلى دمشق لأرائه السياسية المتطرفـــة عـــام 1947م، وعاد عام 1960م،وعين عام 1964م سفيراً للأردن في سوريا؛للمزيد أنظر:حسن صالح عثمـــان، أحمـــد الشويكي، رجالات مع الملك عبد الله، مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية، منشورات وزارة الثقافة، عمـــان، 1995م، ص83 – ص106، وسيشار لاحقاً:حسن عثمان، رجالات.

(2) محافظة، الفكر، جـ1، ص106.

(3) محافظة، الفكر، جـ1، ص106.

(4) محافظة، العلاقات، ص106.

(5) عبد المجيد الشناق،التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى عام 1976م، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996م، ص25؛لاحقا: الشناق،العلاقات؛ محافظة،العلاقات ص106،ص 107.

لمستوى ينهي نظام الانتداب ووافقت لندن بتاريخ 22 آذار 1946م على معاهدة أردنية بريطانية تعترف بإستقلال شرقي الأردن وسيادتها[1].

وإتخذ المجلس التشريعي في جلسته بتاريخ 22 أيـــار1946م، قــراراً بتعــديل القـــانون الأساسي ليعمل بالتعديلات منذ 25 آذار 1946[2] وجرت مراسم إعـــلان الاســـتقلال ومبايعـــة الأمير عبدالله ملكاً على أساس النظام الملكي النيابي وأقرت التعديلات من قبل المجلس ليـــصبح إسم الدولة بعد إقرار الدستور المملكة الأردنية الهاشمية[3].

2:تأسيس الجمهورية اللبنانية.

2،أ) تأسيس دولة لبنان الكبير:

إستجابة للالتقاء ما بين قـــوة الإنتـــداب الفرنـــسي والمطالبـــات المـــسيحية (المارونيـــة خصوصاً)بإنشاء دولة لبنان الكبير ذات الطابع المسيحي الإنفصالي عـــن الـــداخل الـــسوري، خصوصا في ظل الأجواء القومية الوحدوية التي وفرتها إرهاصات القومية العربيـــة، مـــرورا بالثورة العربية الكبرى وحتى إنشاء مملكة فيصل، إلتقى التيار الانفصالي اللبناني (ذو الطـــابع المسيحي الماروني) مع الانتداب الفرنسي في رؤيتهم لتأسيس دولة لبنان[4] أو ما سمي بلبنـــان الكبير[5].

---

(1) محافظة، الفكر، ج 1، ص200؛ الشناق، تاريخ، ص 226.

(2) الموسى، تاريخ، ص406، ص 409؛ ملف وثائق رأي الأمة ومقررات المجالس البلدية باعلان اســـتقلال المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة المكتبة الوطنية.

(3) الجريدة الرسمية، ع:861؛1946/5/25م، ص2

(4) Meir Zamir، The Formarion of Modern Lebanon Croo Helm، London، 1985، p47، p48. و سيشار له لاحقا zamir، formation .

(5) لبنان الكبير: هو المصطلح الذي أطلق على لبنان بعد أن ضمت إليه الاقضية الأربعة (حاصـــبيا، راشـــيا، بعلبك، والبقاع) وبعض أراضي ولاية بيروت في العهد العثماني إضافة لمدينتي طرابلس وعكـــار بينمـــا اصطلح على تسمية متصرفية جبل لبنان في حدودها المعروفة في العهد العثمـــاني وهـــي جبـــل لبنـــان (المتصرفية) بلبنان الصغير، وللمزيد أنظر: الكيالي، الموسوعة، م 6، ص24 – ص 25.

وبالفعل أصدر الجنرال غورو Gourd عدة قرارات أهمها القرار رقم (299) في 3 آب 1920م ونص على: "فصل الأقضية الأربعة: حاصبيا[1] راشيا[2] البقاع[3] وبعلبك[4] وضمها إلى جبل لبنان" وتبعه بقرار ينهي الوجود الإداري لولاية بيروت (كما حددتها الدولة العثمانية) ثم قرار ينهي الوجود القانوني لمتصرفية جبل لبنان وذلك في 31 أب 1920 م[5] ويعتبر قرار الجنرال غورو رقم (318) والمعلن من قصر الصنوبر في بيروت هو الأهم ذلك أنه بموجبه أخرج لبنان إلى الوجود إداريا وسياسياً، وتكون هذا القرار من: مُقدمة وثلاثة مواد، ونصت المقدمة على " أن لبنان يُعاد إلى حدوده الطبيعية وسيستطيع بصفته دولة أن يحقق البرنامج الذي خططه لنفسه" ونصت بقية مواده على أن تشكل حكومة باسم دولة لبنان الكبير وتشتمل على:

أ- منطقة لبنان الإدارية الحالية (إي جبل لبنان).

ب- وعلى أقضية بعلبك وراشيا وحاصبيا،وذلك وفقاً للأوامر الصادرة في القرار رقم (299).

ت- على أراضي ولاية بيروت والتي فصلت عنها وكما يلي: صيدا ما ألحق منها بفلسطين وسنجق بيروت وقسم من سنجق طرابلس ويشمل: أراضي قضاء عكار وقضاء طرابلس وقسم من الضنيةوالمنية وقسم من قضاء حصن الأكراد.

---

(1) حاصبيا: تقع جنوب لبنان، وتبعد عن بيروت 114 كم،وأصل الإسم he spayye من السريانية وتعني معامل الخزف والفخار، وفيها كثير من ينابيع المياه، عفيف بطرس مرهج،موسوعة المدن والقرى اللبنانية،اعرف لبنان، المطبعة الأهلية اللبنانية،10 مجلدات،بيروت،1972،م4،ص 114– ص115. لاحقاً:مرهج، موسوعة.

(2) راشيا: تقع جنوب لبنان، وتبعد عن بيروت 85 كم وأصل التسمية سرياني rishaye وفيها قلعة مشهورة بناها الأمراء الشهابيون، وفي تاريخ لبنان الحديث إرتبطت القلعة بمعركة الإستقلال حيث سجن فيها الرئيس بشارة الخوري ورئيس الحكومة رياض الصلح، فاقترن اسم القلعة بالاستقلال؛ أنظر:مرهج،موسوعة،مج5،ص 283 – ص 284.

(3) البقاع: سهل ينبسط بين سلسلتي الجبال الشرقية والغربية ويجري فيه نهري الليطاني والعاصي ويعتبر من أخصب المناطق الزراعية في بلاد الشام؛أنظر:أحمد عبده العجمي، البقاع بين لبنان وسورية 1918– 1936م، رسالة دكتوراه غير منشورة،قسم التاريخ، جامعة دمشق، كلية الأداب،2005م، ص147؛ لاحقاً: العجمي،البقاع.

(4) بعلبك: وهي تتبع محافظة وتبعد 85 كم عن بيروت وأصل الاسم سرياني من bel أي صاحب أو مالك أو رب و الاسم الثاني لأحد الأصنام،و يقال أن الاسم سامي مركب beaa – belأي رب البقاع في حين سماها الرومان مدينة الشمس وأقدم عربي ذكرها الأنخري وإبن حوقل في منتصف القرن العاشر وفي العصر الحديث لعبت دوراً مهماً على صعيد النشاط الثقافي بتنظيم المهرجانات الدولية؛ للمزيد أنظر: مرهج، الموسوعة، مج2،ص 450 – ص 475.

(5) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي(1918 – 1946)،مكتبة رأس بيروت، ط2، بيروت، 1995م، ص225–ص300 وسيشار لاحقا: جحا، معركة؛وأيضاً: مسعود الخوند، لبنان المعاصر: مشهد تاريخي وسياسي عام،الموسوعة التاريخية الجغرافية،جديدة المتن، لبنان،2001م،ص126؛وسيشار لاحقاً: الخوند،لبنان؛وللمزيد أنظر:عبدالله أبي عبدالله،تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور،خمسة أجزاء، دار ملفات، 1997م، جـ 4، ص 196،لاحقا: أبي عبدالله، الموارنة.

ووضع هذا القرار الذي بموجبه برزت الملامح الجغرافية لحدود دولة لبنان ابتداءً من تاريخ إعلانه في 1أيلول1920 [1]،وفي نفس يوم إعلان دولة لبنان الكبير أصدرت المفوضية الفرنسية قراراً من(40) مادة حددت التقسيمات الإدارية وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتم بموجبه تقسيم لبنان إلى أربع مُتصرفيات هي: لبنان الشمالي، والجنوبي إضافة إلى البقاع وجبل لبنان، وبلدتين منفصلتين في بيروت وطرابلس وقسمت إلى(12) قضاء، ومديريات أصغر وأنيطت السلطة التنفيذية بيد مسؤول فرنسي يدعى حاكم لبنان الكبير ويتبع المفوض السامي الفرنسي في سورية ولبنان[2].

وترتب على هذه الإجراءات إعادة تنظيم قوات الدرك وفصائل الشرطة[3] ومن الناحية الإدارية فقد شُكل مجلس تنفيذي يكون مدراء دوائره لبنانيون وعُين له مستشارين فرنسيين لهم السلطة الفعلية وشكل الجنرال غورو مجلساً إدارياً مكون من (15)عضو بينهم خمسة مسلمين وعشرة مسيحيين ثم وسعه إلى (17) عضو حسب الآتي:

المسيحيين	المسلمين
6 موارنة	4 سنة
3 أرثوذكس	2 شيعة
1 روم كاثوليك	1 دروز

(1) الخوند،لبنان، ص 129 – ص 130؛ فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصورنا الحاضر، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1956م، ص596 – ص 597؛ وسيشار لاحقا:حتي، تاريخ لبنان؛ سامي الصلح، لبنان العبث السياسي و المصير المجهول، دار النهار، ط2، بيروت، 2004م،ص 51؛وسيشار لاحقا:الصلح، لبنان العبث؛ولمطالعة نص القرار راجع:عبد العزيز سليمان نوار،وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث (1517–1920م) جامعة بيروت العربية،بيروت،1974م،ص549؛وسيشار لاحقا: نوار،وثائق؛ ولمطالعة نص خطاب غورو راجع:جريدة البشير، ع:5308، تاريخ:20 /1937/9،ص 3؛ . p 92، formation،zamir

(2) جحا، معركة، ص 226؛ الخوند، لبنان، ص 130؛ العجمي، البقاع، ص 147–ص148.

(3) فواز الطرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى إتفاق الطائف،رياض الريس للكتب والنشر والتوزيع، بيروت، 2008م، ص150؛ و سيشار لاحقا: الطرابلسي، تاريخ لبنان؛ وللمزيد عن هذه التقسيمات وتطورها أنظر:عاطف عيد واخرون، موسوعة لبنان تاريخ وسياسة وحضارة بين الأمس واليوم ومن الانتداب إلى الاستقلال، 10 أجزاء،أوتوكريس، بيروت، جـ10، ص30 – ص 32 و سيشار لاحقا:عيد، موسوعة.

وللإنسجام بين أعضاء هذه اللجنة و سعيها لكسب المزيد من الصلاحيات بإتفاق أعضائها أصدر غورو قراراً في 9 أذار 1922م يقضي بحلها وإستبدالها بمجلس تمثيلي [1]مكــون مــن (30)عضو موزعين على النحو التالي:

المسلمين	المسيحين
6 سنة	10 موارنة
6 شيعة	4 روم أرثوذكس
2 دروز	1 كاثوليك
ـ	1 أقليات

ووزع أعضاؤه ما بين منتخبين ومعينين، وتدخلت سـلطات الانتـداب الفرنـسي فـي الانتخابات لصالح نجاح المرشحين الأقرب لسياستها والموالين لها، ومخضعةً قرارات المجلـس إلى موافقة الحاكم العام ليصار تنفيذها[2] وفي عام (1925م) دُعي إلى إنتخابات جديدة للمجلس التمثيلي الذي قام بتشكيل لجنة مهمتها الأساسية صياغة مشروع الدستور وسُميت لجنــة إعــداد القانون الأساسي (أو لجنة الدستور) وتألفت من (13) نائب ومستشار قانوني معينين مــن قبــل المفوضية الفرنسية، وشرعت هذه اللجنة بصياغة الدستور مستأنسة برأي أعيان البلاد من خلال توزيع (12) سؤال عليهم تتضمن تحديد شكل الحكم الذي يرغبون فيه، ومسالة الطوائف وتمثيلها ولم تتلقى اللجنة أي إهتمام أو رد، من قبل معظم أعيان الطائفة الإسلامية والذين قاطعوا هــذه الإجراءات إحتجاجاً على إلحاقهم بلبنان وفصل مناطقهم عن الداخل السوري، ورغم ذلك عقــد المجلس جلسةً خاصة أقر فيها الدستور بعد مناقشته في 23 أيار 1926م، وحضرها المفــوض السامي الفرنسي هنري جو فنيل Henri de Jouvenel[3] والذي أعلن الدستور وحــدد شــكل

(1) للمزيد ومعرفة الاختلافات بين المجلس التمثيلي واللجنة الإدارية أنظر:جحا، معركة، ص245- ص246.

(2) الطرابلسي،تاريخ لبنان،ص150؛الخوند، لبنان، ص133 – ص 134؛ وللمزيد حول هذه اللجان والمجالس وأعضاءها وانتماءهم الطائفي راجع: ناجي كريم الحلو، حكام لبنان منذ 1920 إلى 1980م، مؤسسة خليفة للطباعة، بيروت، 1980م، ص11–ص15 وسيشار إليه لاحقا: الحلو، حكام.

(3)هنري دي جوفنيل:هو أول مفوض سامي فرنسي لسورية ولبنان مدني، وعمل صحافياً وسياسياً، وعضواً في مجلس الشيوخ، وقد فاوض الانجليز و لبنانيي الخارج قبل وصوله بيروت فــي (3 كــانون الأول 1925) وكانت أولى مهامه إخماد الثورة السورية ودعى إلى السلم مع فرنسا؛ أنظر:الخوند، لبنان، ص135.

النظام السياسي وهو "جمهوري" وتكون هذا الدستور من (102) مادة أبرز سماته هو: صياغة مفاهيمه على أساس طائفي، وجاء شكل الحكم جمهورياً بالشكل ولكنه بعيد عن النظم الديمقراطية لما منحه الدستور من صلاحيات واسعة للرئيس الذي يخضع لأوامر المفوض الفرنسي[1] وتحدد شكل الراية اللبنانية [2] و بهذه الإجراءات أُعلنت الجمهورية اللبنانية كأول جمهورية في المشرق العربي.

ولكن تواصلت الأحتجاجات من قبل القوميين اللبنانيين والرافضين لمبدأ وجود كيان لبناني منفصل عن داخله السوري،ومعظم هذه الإحتجاجات جاءت من قبل الطوائف الإسلامية[3].

ولكن تعاون التيارات الانفصالية المتمتعة بإمتيازات كبيرة ضمن الجمهورية اللبنانية والتي كان لها مصلحة وإمتياز بخروج كيان لبنان السياسي وفصل بعض مناطقة عن سورية والمدعومة من قبل الانتداب الفرنسي ودعمت وجود الكيان السياسي والجغرافي اللبناني الذي أعلن على شكل جمهورية، ويذكر أنه خلال الفترة (1920 إلى 1926م)تعاقب على منصب لبنان الكبير أربعة فرنسيين، وهم[4].

1) الكابتن جورج ترابو G.trabaud (1920 م – 1923 م).

2) المستر بريفا اوبوار B.aubouard (1923 – 1924 م).

3) الجنرال فاندنبرغ Vendenberg (1924م – 1925 م).

4) المسيو ليون كايلا LeonCayla (1925 – 1926 م).

---

(1) جحا، معركة، ص264 – ص 268، ص 275، ص284؛ عيد، موسوعة، مج10، ص32؛ أنظر: الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية، 20 مجلد، دمشق، 2006م،مج 16، ص 901 –ص 902.

(2)حتي، تاريخ لبنان، ص598.

(3) حسان علي حلاق، مذكرات سليم علي سلام (1868–1938م) مع دراسة للعلاقات العثمانية العربية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982م، ص293، وسيشار لاحقا:حلاق،مذكرات سلام؛جحا،معركة، ص275 – ص 284.

(4) الكيالي، الموسوعة، م 5، ص 411.

(2): الكيالي، الموسوعة، م 5، ص 411.

2، ب) العهد الجمهوري و لغاية المعاهدة اللبنانية الفرنسية (1926 – 1936م)

2، ب، 1: عهد الرئيس شارل دباس.

كان أول عمل قام به البرلمان اللبناني بعد إعلان الجمهورية هو إنتخاب شارل دباس[1] بمنصب رئيس الجمهورية وذلك في26أيار 1926م ولمدة ثلاث سنوات، ولكن رئاسته إمتدت إلى سبعة سنوات وسبعة أشهر ،وذلك بسبب تجديد المفوض السامي الفرنسي له إلى 2 كانون الثاني 1934م[2] أما سبب الاختيار الفرنسي لشارل دباس هو لتخفيف حِدة المعارضة الطائفية في البلاد، ولنفي الإتهام الموجه لهم بمنحهم للمسيحيين الموارنة إمتيازات كبيرة على حساب الطوائف الأخرى، ذلك أن الدباس ينتمي للطائفة الأرثوذكسية،وقد رأت فيه السلطات الإنتدابية أكثرقبولاً لدى الطوائف المسلمة من أي مسيحي ماروني أخر، إضافة لكونه مقبول لدى التيار الاستقلالي المسيحي (الماروني) والمؤمن بإستقلال لبنان ضمن حدود عام1920م[3] كما أعلنها الجنرال غورو.

وإمتازت هذه الفترة ببروز تيارات فكرية لبنانية تختلف بآرائها حول لبنان وشكله السياسي وحدوده ويمكن إجمالها في ما يلي:

1- تيار رأى في لبنان وطناً قومياً مسيحياً وقد بقي متخوفاً من أدبيات الفكر القومي العربي ومشاريعه الوحدوية التي من الممكن ان تضم لبنان إلى حدودها،وأبرز من مثل هذا التيار هو ما دعي بالكتلة الوطنية والتي ترأسها إميل إدة [4] والبطريركية

---

(1) شارل دباس(1888–1935م): سياسي لبناني وموظف إداري كبير، وهو أول رئيس للجمهورية اللبنانية في عهد الانتداب الفرنسي، تعلم في الأستانة ثم هرب إلى باريس لموالاته السياسة الفرنسية، ومن هناك اخذ يروج مطالباً بفصل لبنان عن الدولة العثمانية، وبعد الحرب العالمية الأولى عاد إلى بيرت حيث عمل محامياً ومستشاراً للمفوضية الفرنسية فيها، وفي 1926/5/26م نجح المفوض السامي بإقناع مجلس الشيوخ والنواب بانتخابه رئيساً وجددت رئاسته في 1927/3/27م، وجدد له فترة تعليق الدستور اللبناني ولغاية 1934م، وهو أرثوذكسي ومتزوج من فرنسية، في باريس 1935م وللمزيد أنظر: الكيالي، الموسوعة، م5، ص428.

(2) الحلو، حكام، ص 21 – ص 22.

(3) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار،بيروت، ط7، 1991م،ص216 – ص217 سيشار له لاحقاً: الصليبي، تاريخ،ج ا، معركة، ص307.

(4) إميل إدة، (1884–1949):محام لبناني، ماروني، تعلم في الجامعة اليسوعية في بيروت ونال اجازة الحقوق من فرنسا، وتسلم منصب محامي للقنصلية الفرنسية في بيروت وعضو الوفد اللبناني الذي سافر الى مؤتمر السلام في فرنسا للمطالبة باستقلال لبنان عن سورية،وأنتخب نائباً لدورات:1934،1929،1922م، وتسلم رئيس مجلس النواب 1924م،ثم رئيساً لمجلس الوزراء من 12 تشرين أول 1929م الى 20 أذار 1930م، أسس حزب الكتلة الوطنية اللبنانية وتسلم رئاسة الجمهورية منذ 20 كانون الثاني 1936م ولغاية 4 نيسان 1941م، وتوفي في 27 أيلول1949م؛الحلو،حكام،ص 41– ص 43؛أنظر: الكيالي،الموسوعة،م 1،ص 335.

المارونية[1] والذي بقي مؤمناً بأن لبنان وطن لمسيحيي الشرق مرتبط بفرنسا وغير معني بالداخل السوري، والعربي.

2- تيار رأى بإمكانية الوصول إلى تسوية بين جميع الطوائف اللبنانية من مسلمين ووحدوين (أي داعين للوحدة مع سورية) ومسيحيين انفصاليين (أي يدعون للإنفصال عن الداخل السوري ويوالون فرنسا) وضرورة مشاركة كافة الاتجاهات في بناء الدولة ورأى هذا التيار (الذي إتسع حجمه لاحقا) بالانتداب الفرنسي عقبة أمام الوصول إلى التسوية والتعاون الإسلامي المسيحي في بناء الدولة اللبنانية[2] وأبرز من مثل هذا التيار الكتلة الدستورية والتي ترأسها بشارة الخوري[3].

وقد استمر الصراع بين هذين التيارين خصوصاً وأن التيار الأول يسيطر على الدولة خلال هذه الفترة، وحتى الاستقلال وأبرز ما يمكن ملاحظته هو أن المسلمين بمختلف طوائفهم وطدوا مكانتهم السياسية خلال هذه الفترة رغم معارضتهم لما تم، وحظي رئيس الجمهورية شارل دباس بتأييد عدد كبير منهم وذلك بسبب إشراكهم في السلطة ولانخراطهم في إدارات الدولة ومن أبرز من ظهر منهم الوجية الطرابلسي المسلم الشيخ محمد الجسر،ولكن بقيت المطالبة بالوحدة مع الداخل السوري عنوانا كبيرا لأكثرية الطوائف الاسلامية و هي:السنية و الشيعية والدرزية[4]،ومن الجدير ذكره هنا بأن صراعاً سياسياً بين بشارة الخوري وإميل إدة ظهر عام1929م عبر عنة تنافسهما على موقع رئاسة الجمهورية حيث تنافس كلاهما على هذا

---

(1) صلاح العقاد،الأزمة اللبنانية:أصولها وتطورها وأبعادها المختلفة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،دار غريب، القاهرة، 1978، ص188؛لاحقا:العقاد، الأزمة اللبنانية؛وأنظر: مائير زامير،الكيان المسيحي اللبناني بين التصوروالواقع، ترجمة: سليم فارس، دار المروج، بيروت، 1986م، ص170؛ لاحقا: زامير، الكيان.

(2) كمال الصليبي، بيوت بمنازل كثيرة، دار نوفل، بيروت، 1991م، ص54 – ص 58 لاحقا: الصليبي، بيوت؛ وحول موقف النخب الإسلامية من الكيان اللبناني أنظر:عصام كمال خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر،دار الجيل، بيروت، ط1، 1985م، ص385؛لاحقاً:خليفة، أبحاث؛ أنظر: أبي عبدالله، الموارنة، ج4، ص 196.

(3) بشارة الخوري: مواليد أب 1890م في قضاء عالية،ماروني، تعلم في الجامعة اليسوعية و نال إجازة الحقوق من فرنسا و عمل بعد عودته في مكتب أميل أده (لاحقاً أصبح أبرز خصومه السياسيين) و يعتبر أول مسيحي في الشرق نال اجازة الفقه، تولى رئاسة محكمة الحقوق،وأنتخب في مجلس الشيوخ لدورتي 1926م و 1927 م،وعين وزيراً للداخلية منذ 27 أيار 1926 م و لغاية 5 أيار 1927 م و رئيساً للوزراء منذ 5 أيار 1927 و حتى 10 أب 1928 م و من 4 أيار 1929 م ولغاية12 تشرين أول 1929م و أنتخب نائباً لدورات 1929 م و 1934م و 1937 م و 1943 م و أسس حزب الكتلة الدستورية، ويمكن تقسيم فترة توليه رئاسة الجمهورية الى ثلاث مراحل الأولى:الانتداب منذ 21 أيلول 1943م و لغاية 21 تشرين الثاني 1943 م،والثانية:الاستقلال منذ 22 تشرين الثاني 1943 م حتى 22 تشرين الثاني 1949 م، و الثالثة:و هي "التجديد"منذ 22 تشرين الثاني 1949 و لغاية 18 أيلول 1952 م، وتوفي عام 1963 م؛ الحلو، حكام، ص 42؛ وللمزيد: الكيالي،الموسوعة، م 1، ص 554.

(4) الصليبي، تاريخ، ص211؛خليفة، أبحاث، ص132– ص133.

المنصب إضافة لترشح الشيخ محمد الجسرالذي تأكد فوز الجسر بالرئاسة نتيجة للمنافسة المارونية الكبيرة بين إدة و الخوري وإنسحاب إميل إدة لصالح الجسر، من باب المناورة السياسية، مما دفع المفوض السامي الفرنسي إلى تعليق الدستور وتمديد ولاية دباس[1]،وهذه الحادثة تدل على إصرار الفرنسيين على ترسيخ مبدأ الطائفية في توزيع السلطة ما بين الطوائف، إضافة إلى الأوضاع السياسية في لبنان التي فرضت على المفوض الفرنسي هذا الإجراء وبلغ الرفض السوري لمشروع المعاهدة الفرنسية أوجه و لدرجة تؤثر على مكانة فرنسا الإستعمارية في المشرق أضافة لمرور لبنان بأزمة إقتصادية ضغطت على المجتمع اللبناني[2]

2، ب، 2: عهد الرئيس حبيب السعد[3]

عُين حبيب باشا السعد رئيسا للدولة من قبل المفوض الفرنسي الكونت دي ماريتل وذلك بتاريخ 2 كانون الثاني 1934 م وأقرت إنتخابات نيابية جديدة في 30 كانون الثاني وقام حبيب السعد بتعيين مسلم بمنصب أمين سر للدولة (وهو منصب رئاسي للمجلس الحكومي)[4]

وتميزت فترته الرئاسية ببروز أزمةٍ إقتصادية في لبنان نتجت عن قرار المفوض السامي دو مارتيل بإخضاع تجارة التبغ والتنباك لنظام الإحتكار بدلاً من النظام الحر، مما منح المعارضة في البلاد قوةً سياسية حتى أن البطريركية ورغم أنها محسوبة آنذاك على التيار الموالِ لسياسات الانتداب الفرنسية أبدت معارضتها للقرار الفرنسي وإحتجاجها[5]، ومع ضغط المعارضة السياسية،واتساع الأزمة الاقتصادية التي سببتها السياسات الفرنسية المفروضة على لبنان طالب النواب اللبنانيون بإعادة العمل بالدستور وساهمت مع هذا الطلب نداءات البطرِيارك الماروني ومطالبات الوحدة من قبل المسلمين، والتي تواصلت وإزاء هذا الوضع قرر دو مارتيل

(1) الصليبي،تاريخ، ص 222–225؛ وأنظر: الطرابلسي، لبنان، ص 158–160
(2) جحا، معركة، ص450.
(3) حبيب باشا السعد: مواليد1866م في قضاءعالية، مسيحي ماروني، وشغل عدة مناصب في العهد العثماني أبرزها:مدير ناحية في جبل لبنان،ثم عين رئيساً لمجلس إدارة جبل لبنان،وهو أول شخص مسيحي مُنح من الباب العالي لقب باشاوفي عهد حكومة المملكة العربية السورية عُين حاكماً على لبنان باسم حكومة الشريف،أنتخب نائباً لدورتي 1922 و 1929 م، و عين أمين سر لحاكم لبنان في 1922،ثم أنتخب رئيساً لمجلس النواب 1922م، وفي الفترة بين 13 كانون الثاني 1925م و لغاية 23 أيار 1926 عين أمين سر الدولة لدولة حاكم لبنان الكبير،أنتخب عضواً في مجلس الشيوخ لدورتي 1926 م و1927 م ونائباً لرئيس مجلس الشيوخ 1926 و 1927 م و عين رئيساً لمجلس الوزراء من 19 أب 1928 م و لغاية 14 أيار 1929م وعين رئيساً لمجلس الوزراء طيلة توليه الرئاسة من 30 كانون الثاني 1934م ولغاية 20 كانون الثاني 1936 م وذلك بقرار من المفوض السامي؛ الحلو، حكام، ص 35 – ص 37.
(4)جحا، معركة، ص378؛ الطرابلسي، لبنان، ص158 – ص160؛ الصليبي، تاريخ، ص222 – ص 225.
(5) للمزيد عن هذه الأزمة، راجع: الخوند، لبنان، ص148.

في 2 كانون الثاني 1936م إعادة مجلس النواب ليعقد دورة إستثنائية دعا لها الرئيس حبيب باشا السعد وذلك لإنتخاب رئيس الجمهورية[1].

2، ب، 3: عهد الرئيس إميل إدة:

عقد مجلس النواب جلسته بتاريخ 20 كانون الثاني 1936م وفي جلسته إنتخب إميل إدة رئيساً للجمهورية والذي فاز بحصوله على (11) صوتاً مقابل (4) أصوات على منافسه بشارة الخوري ومثل إنتصار إميل إدة في هذه الانتخابات دلالة على مدى نفوذ الفرنسيين، بسبب ما مثله إميل إدة من رمزية في مسايرة السياسات الفرنسية، وموالاةً لسياسات الانتداب الفرنسي[2] وفي هذه الفترة برزت مخاوف سياسية من نوعين:

أولها: خشية دعاة الحماية الفرنسية على إستقلال لبنان وتخوفهم من دمجه بسورية، وذلك بسبب المفاوضات السورية الفرنسية التي كانت جارية بخصوص استقلال سورية وحدودها الجغرافية. والثاني:تخوف الطوائف الإسلامية (أوالوحدويون) أن يكرس إستقلال لبنان حدوده المعلنة في الأول من أيلول 1920 م [3].

وقد تركت العملية السياسية الفرنسية السورية اثارها على لبنان أن خشي التيار الداعي للوحدة مع الداخل السوري على أن تذهب مطالباته بضمه لسورية دون أن تأخذ بعين الاعتبار،لذا تنادي مسلمي الساحل[4] أي مدن: بيروت و طرابلس وصيدا وصور ومرجعيون، إضافة لمن آمن بهذه الفكرة من الطوائف الأخرى لعقدِ مؤتمرٍ عُرف بمؤتمر الساحل والاقضية الأربع،وتنبع أهمية هذا المؤتمر بأنه شهد تراجعاً لفكرة ضم المناطق المضافة إلى جبل لبنان من قبل قطاعات سياسية كبيرة من الطائفة المسلمة وممن طالبوا بذلك من الطوائف الأخرى،وإعادتها إلى سورية وذلك بسبب التنازل الذي جاء من قبل السوريين بداية، من خلال إعترافهم بسورية ولبنان كدولتين منفصلتين مستقلتين،وهذا ما عبرت عنه المعاهدة السورية

---

(1) جحا، معركة، ص450.

(2) جحا، معركة، ص450.

(3)الطرابلسي، لبنان، ص165؛ وبالنسبة إلى الحدود اللبنانية فقد التي تم تحديدها من قبل الجنرال غورو وإعلانه لبنان الكبير والذي حدد الحدود لدولة لبنان الكبير، إضافة إلى الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا المُوقع في3 / شباط / 1922م والذي تم بموجب لجنة مشتركة حدد 38 علامة حدودية وللمزيد حول هذا الموضوع راجع: منذر محدود جابر،الشريط اللبناني المحتل،مسلك الاحتلال ومسارات المواجهة ومصائر الأهالي،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999م، من ص6 إلى ص36.

(4) يقصد بمسلمي الساحل هنا: مسلمين ولاية بيروت كما كانت في العهد العثماني والتي ضمت مدن ساحلية هي: بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون، والأقضية الأربع التي كانت في العهد العثماني تتبع ولاية الشام.

الفرنسية في 9 أيلول 1936م التي حددت الحدود السورية الشرقية، أي إعترفت ضمناً بصيغة لبنان الكبير[1]،والتي فرضها الإنتداب الفرنسي.

وبرز من هذا المؤتمر تيار دعى لصيغةٍ للإلتقاء ما بين الطوائف التي يتكون منها لبنان وذلك بمناداته ومطالبته بعدم تفكيك دولة لبنان بحدودها منذ 1أيلول 1920م، بل الدعوة لتسوية من قبل جميع الطوائف والمطالبة بإستقلال لبنان بالكامل، ومثل هذا التيار من قبل مسلمي لبنان ويعد هذا تغيراً كبيراً في موقف الطائفة الإسلامية بتراجعها بشكلٍ كبير عن مطلب الدعوة لإعادة مناطقها إلى الداخل السوري ودعت لإيجاد تسوية سياسية بين طوائف لبنان تضمن بقاء الجمهورية اللبنانية بشكلها المعلن منذ 1920 م،وأبرز من مثل هذا التيار حزب النداء اللبناني وأل الصلح و أبرزهم: كاظم و تقي الدين الصلح،و إبن عمهما رياض الصلح[2] الذين سعوا لإيجاد مساحةٍ جديدة للعمل مع التيارات المنادية بالتسوية بين الطوائف اللبنانية جميعها[3] وقد وقعت المعاهدة اللبنانية الفرنسية في 13 تشرين أول 1936م، وذلك بعد مفاوضات في باريس تزعمها رئيس الجمهورية إميل إدة بمشاركة وفد ضم عدداً من النواب أبرزهم زعيم المعارضة في المجلس النائب بشارة الخوري وأبرز ما تضمنته المعاهدة هو أن يبقى الإنتداب لثلاثة أعوام، ثم يُقبل لبنان في عصبة الأمم كدولة ذات سيادة، وأن تكون مدة المعاهدة (25) سنة قابلة للتجديد وأن يكون لفرنسا الحق بالإحتفاظ بقوات عسكرية وقد صادق عليها مجلس النواب بتاريخ 17 تشرين أول 1936م[4].

وكتعبيرٍ عن الخلافات السياسية بين الطوائف اللبنانية فقد تشكلت تيارات سياسية لبنانية استندت في كثير من الأحيان إلى خلفياتها الطائفية حول شكل ومصير لبنان الجغرافي و

---

(1) الحلاق، مذكرات سلام، ص6؛ الطرابلسي، لبنان، ص165؛ علي محمد الأغا، الإتجاهات السياسية في لبنان(1920–1982)دراسة علمية موثقه مع بيان موقف المسلمين من الكيان اللبناني،مؤسسة الرسالة،بيروت، 1991م،ص86؛ لاحقا: الأغا،الإتجاهات.

(2)رياض الصلح (1893–1951م):سياسي عربي ورجل دولة لبناني ولد في صور،ودرس الحقوق في الأستانة وكان يعمل لصالح الوحدة والقومية في العهد العثماني،ونفاه الأتراك مع والده خلال الحرب العالمية الأولى ثم رحل إلى مصر، وعمل على الدعاية للوحدة العربية في أوروبا وذلك لصالح استقلال المشرق العربي، ثم عاد إلى بيروت عام 1935م والتف حوله العديد من الوطنيين وتولى رئاسة الوزارة اللبنانية عام 1943م وعمل مع بشارة الخوري رئيس الجمهورية على تعديل الدستور وأعتقل مع الوزراء في قلعة راشيا ثم أفرج عنهم في عهد رئاسته للحكومة أعدم أنطون سعادة رئيس الحزب السوري القومي؛ الكيالي، الموسوعة، م2، ص867.

(3)للمزيد أنظر: باتريك سيل، رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي، ترجمة:عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2001م، ص345 – ص348؛لاحقا: سيل، رياض الصلح؛ الحلاق، مذكرات سلام، ص33.

(4)الطرابلسي، تاريخ لبنان، ص165؛ الصليبي، تاريخ، ص230؛منير تقي الدين، ولادة واستقلال، دار العلم للملايين، بيروت، 1953م، ص24؛ وسيشار لاحقا تقي الدين، ولادة واستقلال.

السياسي، وبدى ذلك من خلال قيام المسيحيين الموارنــة (أو الاســتقلاليين) بتأســيس مُنظمــة عسكرية تدعى بإسم حزب الكتائب اللبنانية والتي تؤمن بضرورة التمسك بالكيان اللبناني وقــام المسلمون بتأسيس مجلس إستشاري يدعى (النجادة) عام 1937 م بهدف تنسيق مطــالبهم إلا أن ضرورات التعاون بين مختلف المكونات اللبنانية بدت تتضح خصوصا ًوأن عمر الدولة أصبح يزيد على الخمسة عشر عاما والكيان اللبناني أصبح أكثر واقعية[1].

2،ج) لبنان خلال الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال

2، ج، 1) لبنان خلال الحرب الثانية:

أعلنت الأحكام العرفية في لبنان منذ 21 أيلول 1939 م وذلك لاهتمام الفرنسيين بتــأمين وسائل الدفاع وتأمين الحاجات الضرورية وتم تهميش صــلاحيات رئــيس الدولــة ووضــعت الصحافة والاتصالات والنشاط السياسي تحت الرقابة الصارمة[2].

وبعد سقوط فرنسا بيد الألمان وقيام حكومة في فيشي الموالية للألمان وقعت هدنة فرنسية ألمانية 22 حزيران 1944م وضعت بموجبها جميع المستعمرات ومن ضمنها لبنــان بيــد دول المحور وعينت حكومة فيشي مفوض سامي جديد لسورية ولبنان، ولم يكن موقــف اللبنــانيين واضحا ً سياسياً إزاء هذه الظروف،خصوصا حلفاء فرنسا في لبنان[3]، ولكن بريطانيا بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق أخذت تستعد للتخلص من حكومة فيشي في لبنان وسورية فأعلنت في 8 حزيران 1941 م عزمها بالتعاون مع حكومة فرنسا الحرة بالتخلص مــن نفــوذ قوات المحور في المنطقة،وأيدها بذلك التصريح الفرنسي الذي صرح به الجنرال الفرنسي كاترو Catroux والمؤيد فيه استقلال سورية ولبنان ووزعت مناشير علــى البلــدين خــلال عمليــة تحريرهما من قبل جيوش الحلفاء (فرنسا الحرة وبريطانيا) تؤيد الاستقلال اللبناني لكسب تعاطف التيارات السياسية القومية والداعية إلى الاستقلال، وتدعو الشعبين للوقوف بجانــب حركتهمــا العسكرية بتحرير البلدين[4] والتي انتهت باستسلام القوات الفرنسية المواليــة لحكومــة فيــشي وتوقيعها على اتفاقية عكا في 1941 م وبموجبها تخلت قوات فيشي عن سورية ولبنان لــصالح

---

(1) الصليبي، بيوت، ص233؛ الصليبي، تاريخ، ص230؛ وللمزيد: ســيل، ريــاض الــصلح، ص501 – ص505.

(2) الخوند، لبنان، ص156.

(3) الخوند، لبنان، ص157.

(4) الطرابلسي،تاريخ لبنان، ص174؛ الصليبي، تاريخ، ص230.

الحلفاء وتم الإتفاق بين فرنسا وبريطانيا في 23 تموز 1941 م أن تتولى فرنسا الإدارة المدنية في سوريا ولبنان بينما تكون الإدارة العسكرية لصالح بريطانيا[1].

2، ج،2) إعتراف فرنسا بإستقلال لبنان:

أعلن الجنرال كاترو في 26 تشرين الثاني 1941 م إستقلال لبنان بشرط التفاوض مع فرنسا لعقد معاهدة معها وعين ألفرد نقاش[2] رئيسا للجمهورية وإعترفت دولٌ عديدة بهذا الاستقلال وأبرزها بريطانيا (وتبادلت سورية ولبنان الاعتراف بالاستقلال)[3].

و لكن فرنسا رأت أن اشتداد المعارضة لسياساتها الانتدابية بلبنان ومطالبات بعض المحسوبين عليها،وأبرزهم البطريركية المارونية، بإعادة الأوضاع الدستورية للبلاد إضافة للضغط البريطاني و المتمثل ببعثتها البريطانية في بيروت، كل ذلك أفضى وبعد عدة أحداث إلى أن أعلنت فرنسا الحرة في 2 آب 1943م موعداً لإجراء الانتخابات التي نجح فيها التيار الاستقلالي وانتخب مجلس النواب بشارة الخوري رئيسا للجمهورية وكُلف رياض الصلح بمنصب رئيس للحكومة[4] والصلح من غير محسوبين على التيار الموالِ لفرنسا خصوصاً وأنه أحد الوطنيين الذي تربطهم بسورية روابطُ عميقة و لعب دوراً سياسياً بمقاومة الانتداب الفرنسي[5].

2، ج،3) الميثاق الوطني والاستقلال اللبناني:

مع استتباب الأمر لرئاسة بشارة الخوري وحكومة رياض الصلح مُثلت الطائفتان الرئيسيتان في لبنان في النظام السياسي، فالمنصب الرئاسي عبر عن إرادة الطائفة المارونية في حين رئاسة الوزارة عن الطائفة الإسلامية (السنية)، وكان أبرز ما سعت له الحكومة هو تعديل

---

(1) الخوند، لبنان، ص158 – ص159.

(2)ألفرد نقاش (1886م – 1978م):رئيس الجمهورية الرابع،ماروني تعلم في الجامعة اليسوعية ثم نال اجازة الحقوق من فرنسا وعمل في السياسية معارضاً في العهد العثماني و في عصر الإنتداب عُين رئيساً للجمهورية بالاضافة لرئاسته لمجلس الوزراء ء من 24 تشرين أول 1941م و لغاية 1 كانون 1941م، حيث بقي في منصب رئيس الجمهورية حتى 18 أذار 1943 م وأنتخب نائباً عن بيروت لدورتي 1943 م و 1953م وتسلم في الفترة ما بين 1954م و لغاية 1955 منصب وزير الخارجية، ثم وزيراً للعدل؛الكيالي،الموسوعة، مج1، ص261 – 262.

(3)الخوند، لبنان، ص160.

(4)غسان أحمد عيسى، العلاقات اللبنانية السورية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2007م، ص130 – ص133؛وسيشار لاحقاً:عيسى، العلاقات؛ للمزيد عن هذه الفترة راجع: الخوند، لبنان،ص160 – ص 166.

(5)عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، دراسة عن العلاقات السورية اللبنانية حتى عام 1958 م، في الأزمة اللبنانية:أصولها، تطورها، المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية،1987م،ص 572

الدستور بقصد إنهاء القيود التي فرضها الانتداب ومنح الاستقلال شكلا دستورياً و قانونيا[1] بتصميم حكومي ومطالبات الشعبية ودولية أبرزها من بريطانيا، مما شجع الحكومة على المضي بهذا الإجراء[2] وقد فشلت المساعي الفرنسية في إحباط جلسة مجلس النواب في 8 تشرين الثاني 1943م، والتي تغيب عنها النواب الموالين للسياسات الفرنسية وإتخذ المجلس فيها قرارات عدلت من الدستور لاغية جميع المواد التي تجعل من فرنسا مرجعية لإدارة الدولة أو صاحبة سلطة في القرار اللبناني[3] وكانت ردة الفعل الفرنسية بقيام مندوبها السامي بالوكالة جان هللو – المندوب الفرنسي كاترو كان في الجزائر – بوقف العمل بالدستور، وتعليقه وحل المجلس النيابي وتبعه بقرار بتعيين إميل إدة رئيسا للجمهورية وذلك في 9 تشرين أول 1943 م.

وتمثلت ردة الفعل الفرنسية الثانية بمداهمة منزل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وعدد من الوزراء واعتقالهم وذلك في فجر 11 تشرين الثاني 1943م،وتم سجنهم في قلعة راشيا مما سبب ردة فعل شعبية غاضبة وقام أعضاء من مجلس النواب بالاجتماع في قرية بشامون[4] ومشكلين ما يشبه حكومة الانقاذ الوطني الشعبية ورافضين القرار الفرنسي بتعيين أميل إدة رئيساً للجمهورية وإعتقال رئيسهم وحكومتهم المنتخبين، فقاموا بتبديل ألوان العلم اللبناني والاتفاق على المناداة بعدم دفع الضرائب إلى الخزينة، وعدم الإعتراف بأي وثيقة يوقعها إميل إدة وشكل مجلس وطني لتنظيم حركة مقأومة مسلحة في المواجهات الشعبية التي عمت أنحاء المدن اللبنانية[5].

ولخشية بريطانيا من إنفجار الموقف في المنطقة ولما بدأت بوادر الثورة المسلحة تظهر في لبنان على إعتقال الزعماء اللبنانيين والذي أستمر لغاية 22 تشرين الثاني 1943م أفرجت السلطات الفرنسية عن المعتقلين وليعتبر هذا اليوم البداية الحقيقية لاستكمال مقومات الاستقلال والدولة اللبنانية[6].

---

(1)الصليبي، تاريخ، ص 136، 137.

(2)عن الدور البريطاني راجع: عصام كمال خليفة،من الميثاق الوطني إلى الجلاء 1938 – 1946م،بيروت،1998، ص 39 – ص 45؛ لاحقا: خليفة، الميثاق.

(3)أحمد بيضون، رياض الصلح في زمانه، دار النهار للنشر، بيروت،2011م، ص 194 – ص 195 وسيشار لاحقا: بيضون، رياض الصلح.

(4) بشامون:قرية تبعد عن بيروت 18 كم،وأصل التسمية سرياني Ber shamon بيت الدرهم أو الفلس أو معبد شمون، وإقترن إسمها بمعركة الإستقلال حيث فر إليها قسم من الذين طالبوا بالإستقلال التام وشكلوا ما يشبه حكومة إنقاذ وطني لحين خروج الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزرائه وفيها رفع أول علم للإستقلال عام 1943م؛ للمزيد أنظر: مرهج، لبنان، جـ1، ص 326 – 330.

(5)سيل، رياض الصلح، ص529 – ص530؛ بيضون، رياض الصلح، ص202 – ص203؛بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان،بيروت، 1969م، ص101.

(6) سيل، رياض الصلح، ص513 – ص 546؛ بيضون، رياض الصلح، ص222 – ص225.

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية اللبنانية منذ عام 1921م–1928م

الفصل الثاني

العلاقات الأردنية اللبنانية منذ عام 1921م-1928م

1) علاقة التيار القومي العربي بنشأة الإدارة الأردنية:

1، أ) لجوء القوميين العرب إلى شرقي الأردن بعد معركة ميسلون:

بعد إنهيار المملكة العربية السورية (1918م-1920م) إتجه القوميين الذين عملوا فيها نحو الهروب من الأحكام التي أصدرها الإنتداب الفرنسي من خلال المجلس العسكري التابع للجيش الفرنسي في الشرق، حيث رأى الوحدويون السوريون (القوميون) من كافة أقاليم سورية الطبيعية (سورية الحالية، لبنان، شرق الأردن، فلسطين) بأن السياسة الفرنسية قد قضت على أمالهم وحطمت رؤيتهم العربية الوحدوية بإصدارها أحكاماً بالإعدام ضد من عمل مع الملك فيصل وآمن بفكرة الوحدة العربية من اللبنانيين والأردنيين والسوريين والفلسطينيين[1].

ويلاحظ في هذه الفترة وقوف الفرنسيين مع التيارات الانفصالية (الطائفية) ودعمها في مختلف المناطق التي أنيطت بها بموجب الاتفاقيات الموقعة مع بريطانيا، وتبنت فرنسا كل من نادى بالانفصال على أساسٍ طائفي،و بما يسهم بخلق التشظي وقد تجلى هذا في وقوفها ودعمها للنزعة الإنفصالية المارونية والتي بحثت عن قوةٍ عظمى تأمن لها قيام مشروعها والمتمثل بدولة لبنان الكبير[2] فحاربت كل متبني العقيدة القومية العربية وهي في لبنان تحديداً ذات طابع إسلامي، ويؤيدها كثير من مسيحيين من مختلف الطوائف عملوا ضد الانتداب الفرنسي تحديداً ورفضوا صيغة لبنان الكبير[3].

وما يستحق الإشارة إليه هو أن العلاقات الأردنية اللبنانية لم تأخذ شكلها الذي يمنحها وصف علاقة دولة بدولة في هذه الفترة، لوقوع كلا الدولتين تحت الانتداب، ولأن المعالم

---

(1)خير الدين الزركلي، ما رأيت وما سمعت، المطبعة العربية، القاهرة، 1923م، ص14-15، وسيشار اليه لاحقا: الزركلي،ما رأيت؛و للمزيد عن هذه الفترة راجع:الصليبي، بيت، ص 52؛ للمزيد راجع: ألبرت حوراني، الفكر العربي(1798 – 1939م)، دار نوفل، بيروت، 1997، ص 295؛ لاحقا: حوراني، الفكر.

(2)جريدة البشير اللبنانية،ع:8243، 1921/1/22م،ص 2؛أنظر رسالة سليمان كنعان عضو مجلس إدارة جبل لبنان لوزارة الخارجية البريطانية؛Arab Dissident Movment 1905 – 1955، volume 2:1921 – 1932، edited by: A.L.P Burdett، Archive Editions، 1996،.p.211-213؛لاحقا: arab dissident

(3)جريدة لسان الحال، 1921/3/3م، ع: 8254، ص1 والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية؛ وللمزيد عن التيارات السياسية في لبنان وهي على أبواب الانتداب، راجع: حسن خ غريب، نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان، ج1، دار الكنوز الأدبية، بيروت،2000م،ص256-261؛ وسيشار لاحقا:غريب،نحو تاريخ؛ج1،معركة، ص285-300؛ وللمزيد أنظر :حسان حلاق،دراسات في تاريخ لبنان المعاصر(1913-1943م)، دار النهضة، بيروت، 1985م، ص 76؛ و سيشار لاحقا: حلاق، دراسات.

الحدودية والإدارية لم تكن واضحة بعد بشكل نهائي وإنما كانت العلاقة تجري- ويمكن دراستها-من خلال الالتقاءات في الرؤى العربية القومية الوحدوية،والتي تعززت على المستوى الأردني مع نشأة الإمارة وشعارات الأمير عبد الله ودعواته للوحدة العربية ومن أشكالها دعوته للوحدة السورية ومناداته بالمملكة العربية السورية التي أسسها الأمير فيصل،فسياقات العلاقة الأردنية اللبنانية في هذه الفترة تبدأ من منطلق الفكرة الوحدوية (القومية) والتي جمعت الأردنيين واللبنانيين و غيرهم من أقطار سورية الكبرى(ضمن مفهوم سوريا الطبيعية).

1،ب) حزب الاستقلال العربي وأثره في العلاقة بين الأردنيين واللبنانيين:

تشير وثائق جمعية العربية الفتاة[1] والتي يعتبر أعضاءها الهيكل التنظيمي لحزب الإستقلال العربي الذي أسس المملكة العربية السورية، إلى خطة عمل فيما يجب فعله إذا أصبحت سورية في خطر،أو تعرضت لخطر أجنبي،وتتلخص هذه الخطة بتأليف لجنة مركزية في إحدى البلاد السورية لتنظيم الأمور عسكرياً من أجل الدفاع عن الوطن، وحفظ الأمن والإدارة العرفية عند الحاجة وأن تشكل عصابات من البدو للدفاع عن سورية، وإحتوت الخطة بنوداً تتضمن تشكيل عصابات بالتنسيق مع أشخاص أكفياء هدفها إفهام رؤساء القبائل خطر الموقف والاتفاق معهم على تقديم المساعدة وأن يكون مكان هذه اللجنة (أوالهيئة) المركزية مدينة بيروت[2]، وعلى ما يبدو فإن تعذر أن تكون بيروت هي المقر لهذه الهيئة بسبب الاحتلال الفرنسي، وللجوء بعض قيادات حزب الاستقلال العربي[3] (والمنبثق عن جمعية العربية الفتاة) إلى شرق الأردن، والتي كانت جزءاً من البلاد السورية التي شكلت المملكة العربية السورية قد حتم لجوء الكثير ممن صدرت بحقهم أحكام فرنسية بالإعدام إلى شرق الأردن وكان معظمهم من المنتسبين لحزب الاستقلال العربي، وأخذوا ينفذوا الخطة التي رسمها أعضاء العربية الفتاة،

---

(1) جمعية العربية الفتاة: وتعرف بالفتاة وأسست في باريس عام 1911م، ولها أثر حاسم في تاريخ الحركة القومية العربية في مرحلتها التكوينية، وكانت غايتها العمل من أجل استقلال العرب وتحريرهم من الحكم التركي، وأنواع الحكم الأجنبي جميعها أي أنها أول جمعية طالبت بالاستقلال الكامل وليس مجرد الحكم الذاتي للعرب ضمن الإمبراطورية العثمانية، وعام 1913م انتقل مقرها إلى بيروت ثم إلى دمشق وتميزت بسريتها ومقدرتها على العمل السري واستمرت بالعمل رغم ما واجهته من مصاعب وتعرض أعضاءها إلى التعذيب وضمت عدد كبير من العرب، وهي من أخطر المنظمات العربية التي لعبت دوراً كبيراً في الحرب العالمية الأولى وساهمت بدور كبير في الثورة العربية الكبرى وتحرك الأمير فيصل؛الكيالي، الموسوعة، ج2، ص80؛ وللمزيد أنظر: سهيلة الريماوي، الجمعية العربية الفتاة، دار مجدلاوي،عمان، 1988م لاحقاً: الريماوي،الجمعية؛ وأنظر: العمري، ميسلون، ص 63.

(2)أوراق محب الدين الخطيب، والمحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية.

(3)حزب الاستقلال العربي: هو حزب سياسي عربي بدأ يتكون في دمشق سنة 1919م وذلك إبان حكومة الأمير فيصل وهو منبثق عن العربية الفتاة التي قامت بدور هام خلال الثورة العربية الكبرى (1916-1918م) وتفرق أعضاء هذا الحزب بعد معركة ميسلون (1920م) وتقوقعت مجموعاتهم داخل الكيانات الانتدابية الجديدة ويقدر عدد أعضاءه بـ 22.000 عضو وبينما الأعضاء الفعالين لم يتجاوزوا 2500عضو ويعتبر أول حزب قام في سورية بعد الحرب العالمية الأولى وهو غطاء سياسي للعربية الفتاة؛للمزيد: الكيالي، الموسوعة، ج2، ص276. وأيضا: الريماوي، الجمعية، ص98-100.

والتي هم بطبيعة الحال أعضاء فيها، ذلك أن لجوئهم لشرق الأردن يعني أنهم" أصبحوا طرفاً في قضاياه ومصيره وضيافته إضافة إلى كونه لم يخضع إلى الانتداب الفرنسي وإنمــا للبريطــاني الذي هو لغاية اللحظة يُنظر إليه كحليف للثورة العربية الكبرى"[1].

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذا التيار السياسي العربي(الوحــدوي)،والــذي جمــع الأردنيــين واللبنانيين، وغيرهم من السوريين والفلسطينيين ومختلف العرب هو أنه تميز بما يلي:

1- المناداة بالاستقلال والوحدة السورية الكاملة وضمن الحدود الطبيعية رافضاً الانتداب ورافضاً وعد بلفور،ولكن صدمة ميسلون وضعت هذا التيار أمام مؤامرة قيد التنفيــذ وهي: سايكس بيكو و تبعيتها، والمقررات الاستعمارية منذ عقد مؤتمر سان ريمو[2].

2- إيمان جزء كبير من هذا التيار بالدور القيادي للشريف حسين بن علي حيث باشرت أفكارهم تتضح بعد لجوئهم لشرق الأردن بالدعوة للشريف الحسين بن علي أو أحــد أبنائه ليقود حركة تحرير ضد الانتداب الفرنسي[3] وإلتقت الرؤى ما بين الأمير عبــد الله الذي أعلن نفسه "نائباً لملك سورية" وبموجب هذه الصفة تبادل الاتــصالات مــع رجالات المملكة العربية المنهارة المتواجدين في شرق الأردن، ورجــالات العــشائر لأجل تحرير سورية من الفرنسيين ممن أعربوا عن استعدادهم للعمل تحــت رايــة الأمير[4] وبدأ الأمير بالتقدم إلى عمان بسبب توسطها ما بين الحجاز وقربهــا مــن دمشق ولكونها تحت النفوذ البريطاني وليس الفرنسي الذي أعلن الحرب ضد المملكة العربية السورية ورجالاتها(ومن ضمنهم كثير من اللبنانيون)[5].

ورفض الإنتداب الفرنسي تحرك الأمير ودعوته التحررية حيث إتهمت الاستقلاليين الذين لجأوا إلى شرق الأردن بهذه التحركات بينما رفضت بريطانيا دعم أي عمل يــسيء لحليفتهــا فرنسا و قد أصدرت بريطانيا قراراً منذ كانون أول 1920م يوضح "بأن ما روج من إشــاعات

---

(1) منذر محمود جابر، سجل: أنا رشيد طليع، مؤسسة الدراسات الدرزية، لندن، 2010م، ص138، وسيــشار لاحقاً جابر، سجل.

(2) جابر، سجل،ص145، 138؛ يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي،دار النهــار للنــشر،طــ2، 1986 م، ص 112،56 لاحقاً: الحكيم، سورية.

(3) علي شعيب، أنماط العلاقة بين الأمير عبدالله و حزب الإستقلال العربي،أبحاث ملتقى عمان الثقافي العاشر، من المعالم الثقافية و الحضارية في الأردن عبر العصور، وزارة الثقافة،عمان، 2002؛ وسيشار لاحقــاً: شعيب، أنماط.

(4) عبد الله، الأثار، ص26-27، ص156.

(5) محمد عزة دروزه، مذكرات محمد عزة دروزة، 10 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م، ج1، ص501، وسيشار لاحقاً؛ دروزة، مذكرات.

في شرق الأردن بأن قوة عربية تقصد مهاجمة الفرنسيين وتستحسنها الحكومة البريطانية هــو كذب وبهتان"[1].

ورأت فرنسا في مبدأ تحرك الأمير ومن يتعاون معه بتوحيد جميع الولايات السورية أنه أمر مرفوض وأنها لا يمكن أن توافق على إستبدال أمير بأمير أخر، وتذرعت فرنــسا فــي أن سورية لم تكن في زمنٍ من الأزمان متحدة سياسياً وإدارياً، وأن سورية الطبيعية حتى في زمن الدولة العثمانية لم تشكل ولاية واحدة وأن تناول هذا الأمر والعمل عليه (من قبل التيار القومي) مرفوض وأن الوحدة الجغرافية لا تعني الوحدة السياسية والإدارية[2].

ودعت جريدة البشير اللبنانية في عددها المؤرخ في 15اذار1921م أهل شرق الأردن إلى إشهار العِداء بوجه أي حركة تستهدف الفرنسيين وتسليم من يعمل ذلك إلى السلطات الانتدابيــة في سورية واصفةً مجيء الأمير عبدالله إلى شرق الأردن أنها حركة سياسية تستهدف الفرنسيين بالذات وأن وجود الأمير بها يعرض المنطقة لضرب الطيران الفرنسي مهاجمــة مــن يحــاول الاعتداء على الفرنسيين من العصابات[3].

بينما يتضح من مقررات مؤتمر القدس(28–29 آذار 1921م)بين الأمير عبــد الله ونــستون تشرشل بأن الشأن الخارجي لإمارة شرقي الأردن، تحدد في ثلاثة نقاط مرتبطة جميعها بالعلاقة مع فرنسا التي باشرت إدارتها وتطبيق سياستها في سورية ولبنان وهي:

1- التعهد التام بعدم التحرش بحدود الانتداب الفرنسي وعدم السماح بذلك.

2- الوعد البريطاني بتحسين العلاقة بين الأمير والسلطات الفرنسية.

3- حمل السلطات الفرنسية على إصدار عفو عن المحكومين بالإعــدام مــن رجــالات سورية[4].

وهذه المحددات الثلاثة هي التي بنت العلاقة ما بين شرقي الأردن فــي بدايــة نــشأتها وجاراتها من الدول التي فرض عليها الانتداب الفرنسي، وتحديداً لبنان والتي كان التيار الموالي للسياسات الانتدابية الفرنسية، والداعي إلى الانفصال عن الداخل السوري يسيطر عليها والــذي

---

(1)الزركلي، عامان، ص 36؛ دروزة، مذكرات، ج1، ص501.

(2) جريدة لسان الحال،ع:31،8274/3/1921م، ص1 مكتبة الجامعة الأمريكية بيروت؛أنظر: حكمت ناصــر حسين المياحي،العلاقات السياسية السورية الأردنية1918–1925م،رسالة ماجستير غير منــشورة،الجامعة المستنصرية،بغداد،2006م، ص 74؛لاحقا: المياحي،العلاقات.

(3)جريدة البشير اللبنانية، ع: 2691، 15/3/1921م، ص 2.

(4) الزركلي، عامان، ص165؛ دروزة، مذكرات، ج 1، ص502.

حمل نظرةً سلبية إزاء العلاقة مع الدول العربية، وأبرز ما يعبر عنه الدعوات المارونية لإنفصال لبنان عن محيطه العربي، وبينما تبنى الأمير عبد الله برنامجاً سياسياً وحدوياً عربياً ومطالباته حملت شعار " الوحدة السورية" وتحرير سوريا فإن ذلك يتناقض مع السُلطة في لبنان لذا إنعدمت تقريباً العلاقة ما بين الكيانين الناشئين، إضافة لعدم تماس الدولتين ضمن حدود جغرافية واحدة.

1،ج)دور اللبنانيين في الإدارة الأردنية منذ عام 1921م ولغاية 1924م.

لقد كان لتجمع أعضاء حزب الاستقلال العربي في شرقي الأردن أن لعبوا دوراً في تاريخ الإمارة الأردنية نظراً لمشاركة عدد من اللبنانيين،ممن لم يؤمنوا بفكرة تقسيم الأقطار العربية والطائفية التي أخذ الانتداب الفرنسي يعمل على تعزيزها،ولالتقائهم مع الفكرة الوحدوية العربية التي مثلها الهاشميون، فإنه يمكن قراءة دور اللبنانيين الذين عملوا ضد الانتداب الفرنسي في الإدارة الأردنية(أطلق على عمان في هذه المرحلة أنقرة العرب كإشارة إلى دورها بالتصدي للاستعمار الفرنسي)، ومما يستحق الإشارة إليه هنا أمران:

1- أن التيار الوحدوي القوي، والذي جمع الأردنيين واللبنانيين، وغيرهم لم يكن يرى في سورية الطبيعية إلا دولةً واحدة رافضاً فكرة الأقطار (أو الدويلات) التي أُنشئت بفعل الاستعمار[1].

2- الحدود بين أقطار سورية الطبيعية، لم تكن واضحة بعد ذلك أن التفاهمات بين بريطانيا و فرنسا غير واضحةٍ معالمها بعد، ومثال على هذا الكتاب الذي بعث به مفوض المندوب السامي الفرنسي في بيروت وطلب فيه التوقف عن مخابرته ومخاطبته بما يتعلق بالرمثا عاداً إياها تابعة لحكومة دمشق ضمن قضاء عجلون[2].

ولكون رشيد طليع –وهو مثال واضح على لبنانيين قوميين– من أبرز قادة حزب الاستقلال العربي، وهو التنظيم السياسي الوحيد في شرق الأردن حتى لحظة قدوم الأمير، فقد كلّفه الأمير بمنصب "الكاتب الإداري" وليرأس مجلس المشاورين – كما تسمت به أول حكومة وهو مصطلح تركي – ويكون أول رئيس حكومة في إمارة شرقي الأردن، ويبدو أن اختياره جاء ضمن الأسباب الآتية:

---

(1) للمزيد عن هذه المرحلة راجع: محمد علي العجلوني، ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى، مكتبة الحرية، عمان، 1956م، ص 6 وسيشار لاحقاً؛العجلوني، ذكرياتي.

(2)جريدة الصفاء،ع: 8239، 1921/2/9م، ص2 و المحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية؛الحكيم،سورية، ص 115، 118.

1- سياسياً، يعتبر من قادة الاستقلاليين الذين أمنوا بالقيادة الهاشمية على سورية ولعب دوراً مهماً بالدعوة للأمير في قرى جبل الدروز، ونقل المجاهدين ليتدربوا جنوباً (في شرق الأردن) ثم يعودوا ليحاربوا ضد الفرنسيين، وكان طليع محافظاً على "حالة ثورية ضد الفرنسيين في حوران" إضافة لكونه أحد أعضاء حزب الاستقلال المتولد عن جمعية الفتاة العربية التي ترجمت مشروع المملكة العربية السورية تحت حكم الملك فيصل، اخذين بعين الاعتبار الامتداد العشائري للدروز في سوريا وأنهم كانوا في حالة ثورة على الفرنسيين،حتى أن طليع حينما قدم في نيسان 1921م للأردن رافقه عدد من زعماء بني معروف[1].

2- إدارياً، هو خريج معهد الإدارة والمال من الأستانة وله خبرة إدارية منذ العهد العثماني تمثلت أنه عمل في مكتب العشائر في الدولة العثمانية خلال دراسته في معهد الأستانة لغاية عام 1900 م،وتسلم وظيفة مأمور ولاية سورية وقائمقام بعلبك ثم راشيا وحاصبيا ثم عضو مجلس المبعوثان ونائباً عن جبل حوران(أو جبل الدروز، جبل العرب كما سُمي فيما بعد) وعين بعد صدور الدستور متصرفاً عن لواء حوران في طرابلس الشام ثم متصرفاً في اللاذقية، وفي عهد المملكة العربية السورية تولى منصب حاكم عسكري في حماة ثم وزيراً للداخلية،فوالياً لحلب[2].

ومن اللبنانيين الاستقلاليين الذين لعبوا دوراً لجانب رشيد طليع في الإدارة الأردنية في هذه الفترة عادل أرسلان الذي[3] تولى رئاسة الديوان الأميري ومستشار الأمير الخاص، وفؤاد

---

(1) الزركلي، عامان، ص47-51؛ العمري، ميسلون، ص 64؛ بيان نويهض الحوت، مذكرات عجاج نويهض (1896-1982م)، دار الاستقلال، بيروت،1993م،ص63، وسيشار لاحقاً:الحوت، مذكرات؛ البعيني، رجال،ص 83.

(2) الحوت، مذكرات، ص45؛ البعيني، رجال، ص 81.

(3)عادل ارسلان: (1882-1954م) هو سياسي عربي، وشاعر، مواليد الشويفات لبنان ودرس في فرنسا وعضو العربية الفتاة والمنتدى العربي، عمل سكرتيراً من الدرجة الأولى في وزارة الداخلية العثمانية 1913م، ومديراً للمهاجرين في ولاية سورية (1914م) وقائمقام الشوف (1915م) ونائب عن جبل لبنان في مجلس المبعوثان (1916-1918م)، وبعد جلاء الأتراك ودخول الجيش العربي دمشق اختاره الأهالي حاكم لجبل لبنان المستقل وبعد دخول الفرنسيين إلى لبنان عين مساعداً إدارياً لحاكم سورية العسكري ثم مستشاراً للملك فيصل عام 1920م، ونزح إلى الأردن بعد خروج فيصل وبقي في شرقي الأردن حتى 1923م وعاد إلى سورية 1937م وتولى بعض الوزارات في سورية ثم عاد لبيروت عام 1951م وبقي حتى توفي عام 1954م. وللمزيد؛ الكيالي، الموسوعة، ج3، ص788؛ أنظر arab dissident vol2، p.543

سليم[1] ونصري سليم[2] وسعيد عمون[3] وحسيب ذيبان[4] ومن الأردنيين المشاركين في لجنة حزب الاستقلال في عمان محمد علي العجلوني[5].

وهؤلاء اللبنانيون هم جزءٌ من تيار لبناني عروبي قومي رفض الانتداب الفرنسي والبريطاني ويتطلعون إلى بناء دولةٍ عربيةٍ ضخمة على سورية، وإنهاء الانتداب الفرنسي ونظرتهم إلى لبنان هي بوجوب تقليص حُدوده و إعادتها إلى ما قبل حدود 1920 م إن كان لا بد من وجوده[6] بينما النظرة اللبنانية الرسمية إلى شرقي الأردن والنابعة من الموالين للانتداب والمشروع الفرنسي على أنه بلدٌ على رأس إداراته من هُم محكومين بالإعدام من قبل السلطات الفرنسية وأن السياسات الانجليزية هي التي تساعدهم وأنها سياسات "خرقاء"[7] و يبرز من هنا التعارض بين اتجاهين مختلفين في الكيانين الناشئين، ورغم صرامة الانتداب الانجليزي إلا أن التيار الاستقلالي العربي والذي شكل اللبنانيون جزء منه قد تعاون مع الأمير عبدالله لأسبابٍ عدة أبرزها:

1- شعار الأمير عبد الله بتحرير سورية الذي استقطب جميع الوحدويين العرب الثائرين ضد الانتداب الفرنسي[8].

---

(1) فؤاد سليم (1893–1925م): من مواليد قرية بعقلين من إقليم الشوف، تعلم في الجامعة الأمريكية بيروت وعمل في المدرسة العباسية، وقاتل في ميسلون وبعد أن نجا قصد شرقي الأردن وخدم فيها عسكرياً ثم توجه لمصر فالسعودية وقاتل بالثورة السورية واستشهد أثناءها؛ راجع: الزركلي، الأعلام، ج5، ص161.

(2) نصري سليم (؟!! – 1981م): قاتل في ميسلون والتحق في الجيش الأردني وعاد بعدها إلى لبنان؛ للمزيد أنظر: تيسير أبو حمدان، بنو معروف في واحة بني هاشم،أزمنة للنشر، عمان، 2003م؛ وسيشار لاحقاً: أبو حمدان، بنو معروف.

(3) سعيد عمون: قومي عربي لبناني والده مؤسس حزب اللامركزية في القاهرة (1912م) اشترك في الثورة العربية الكبرى والتحق بالجيش الأردني مع فؤاد سليم، وهو عضو اللجنة المركزية لحزب الاستقلال في عمان وأخرج مع الاستقلاليين في 1924م؛ أنظر :تيسير أبوحمدان، أغصان الأرز في ربى عمان، أزمنة للنشر، عمان2007، ص 125– ص128؛ لاحقا: أبو حمدان، أغصان الأرز.

(4) حسيب ذيبان: (1885–1969م) مواليد المزرعة إحدى قرى الشوف، عمل في درك لبنان المستقل 1908م ووصل إلى رتبة ملازم ثان، ثم خدم مع جيش الأمير فيصل ضابط درك وخدم بالجيش الأردني، وعاش في الأردن حتى عام 1967 في مزرعة له بالرصيفه وعاد بعدها إلى لبنان؛ أبو حمدان، بنو معروف، ص377.

(5) محمد علي العجلوني (1893–1971م) مواليد عنجرة في جبل عجلون، وتعلم فيها ثم التحق بالأزهر، وخدم بالجيش العثماني بعد تخرجه والتحق بالثورة العربية الكبرى عام 1917م وشارك في معاركها وهو أحد أعضاء حزب الاستقلال ومؤسسي الجيش الأردني وبلغ رتبة أمير لواء وعين لاحقاً وزيراً للداخلية وعضو في مجلس الأعيان وله كتاب ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى؛ الزركلي، الأعلام، م6، ص310.

(6)خطار بوسعيد، عصبة العمل القومي العربي (1933 – 1939 م)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2004 م، ص20، وسيشار لاحقا:بوسعيد، عصبة.

(7) جريدة البشير،ع: 2714، 1921/5/10م، ص4؛الحوت،مذكرات، ص 65.

(8) جابر، سجل، ص153

2- الأمل بتطور إيجابي يخدم برنامج حزب الاستقلال العربي من قيام إمارة عربية في شرقي الأردن[1] خصوصاً وأن فترة ستة أشهر وهي مُدة اتفاق القدس، اعتبرها الاستقلاليون فترة جيدة لتنظيم مقاومةٍ عسكرية بمظهر حكومة إدارية ضد الفرنسيين[2] (خصوصاً في ضوء ما أشارت إليه وثائق جمعية العربية الفتاة من إعداد خطة في حال تعرض سوريا للخطر).

3- موافقة ونستون تشرشل بلسان الحكومة البريطانية على أن تكون شرقي الأردن بلاداً مُستقلة ولا تعترض بريطانيا على من جاء لها من العرب المحكومين بالإعدام من قبل السلطات الفرنسية.

ولكن هذه المساهمة السياسية الإدارية والعسكرية التي قدمها حزب الاستقلال العربي وساهم فيها اللبنانيون لم تطل وذلك بسبب عدة أحداث أبرزها:

1- **حادثة محاولة اغتيال الجنرال غورو:** في 23 حزيران1921م قرب قرية القنيطرة والتي أُتهم بها الاستقلاليين في الإدارة الأردنية وكان أبرز المتهمين: رشيد طليع و أحمد مريود و بعض أعضاء الحكومة الأردنية[3] ورفض طليع تسليم المتهمين حيث ترتب على هذه الحادثة:

أ- تقدمت الحكومة بإستقالتها للأمير بنفس يوم الاغتيال، وتم إجراء تعديلات وأعيد رشيد طليع بتكليف الحكومة واستبدلت كلمة "مشاور" بمستشار وإسم الحكومة تبدل من شرقي الأردن إلى الشرق العربي[4].

ب- ربط مكتب الاستخبارات الفرنسي في بيروت بين حادثة محاولة الإغتيال ودعوات الأمير عبد الله الوحدوية التي عبر عنها شعار تحرير سورية، ورأى فيها الفرنسيون محاولة للضغطِ عليهم من قبل بريطانيا بتشجيعها الحركات الوطنية المعارضة للوجود الفرنسي للضغط على فرنسا لأن تستجيب لما إتفقت بريطانيا عليه مع الأمير في مؤتمر القدس[5].

---

(1) دروزة، مذكرات، ج1، ص503.
(2) تيسير ظبيان، الملك عبد الله كما عرفته،عمان، 1994، ص40؛ سيشار لاحقاً: ظبيان، الملك عبدالله.
(3) جابر، سجل، ص203؛ شعيب، أنماط،ص39 الزركلي، عامان، ص54-55؛المياحي،العلاقات،ص78.
(4) الزركلي، عامان، ص54-55؛ ظبيان، الملك، ص41-43.
(5) شعيب، أنماط، ص40.

ج- إستغلت السلطات الانتدابية البريطانية هذه الحادثة للضغط على الأمير بذريعة تطبيق إتفاق القدس، وبدأ الانجليز يتدخلون في كافة التفاصيل الإدارية للدولة[1].

د-من جانب أخر يبدو أن هناك إختلاف بين الأمير والاستقلاليين، ففي حين رأى الأمير أن ضربة ميسلون كانت حادة لدرجة لا يمكن لشرق الأردن تحمل أعباء حرب كبرى ضد بريطانيا وفرنسا، وأن الأولى حليف يجب صداقته ولا يمكن البقاء دون الاعتماد على مساعدته، رأى الاستقلاليون وعلى رأسهم رشيد طليع، أنه لا بد من الضغط نحو تحرير سورية بكافة أقاليمها[2].

ه- إعتبرت بريطانيا رشيد طليع، والاستقلاليين عدواً يدعم العصابات ضد حليفها فرنسا فضغطوا على الأميرباتجاه تغييره برجلٍ معتدل، فأرسل المندوب السامي البريطاني في فلسطين ببرقية إلى تشرشل في2آب1921م يُصر فيها على إستقالة رشيد طليع لتورطه بمؤامرات ضد الفرنسيين[3].

2- **دعم الحركات المناوئة لفرنسا:** بقي الاستقلاليون يخوضون أدواراً سياسية تدفع بإتجاه تحقيق برنامجهم الوحدوي القائم على تحرير سورية الطبيعية من الفرنسيين، والوحدة التامة وإستمروا بدعم التحركات سياسياً و عسكرياً ضد الفرنسيين وحاول عادل أرسلان من خلال موقعه رئيساً للديوان الأميري مساعدة سلطان باشا الأطرش[4] الذي رفض أن يكون للدروز كيان خاص بهم، وعاب على دروز لبنان الاتصال بالفرنسيين في بيروت، ولذلك حاولت بريطانيا تقليص نفوذ الاستقلاليين الذين إستمروا بدعم هذه الحركات[5]، وتواصل الضغط الفرنسي من خلال المفوضية في بيروت على بريطانيا معترضة على سياسة التساهل تجاههم ووصفتهم بالأشقياء

---

(1) الحوت، مذكرات، ص48-49؛ البعيني، رجال، ص 84 - ص 86؛وحول الصراع بين الانجليز والاستقلاليين، راجع: جابر، سجل، ص169-197؛ الزركلي، عامان، ص54-58.

(2) ظبيان، الملك، ص22؛ عبدالله، الأثار، ص43؛ دروزة،مذكرات، ص 31.

(3) البعيني، رجال، ص87-88.

(4) سلطان الأطرش: (1891-1982م) قائد ثورة وطنية وزعيم شعبي، مواليد قضاء صلخه بجبل العرب، تعلم في الكتاب ولم يدخل مدارس، توجهاته القومية،التحق بالثورة العربية الكبرى وهو أول من رفع علمها على أرض سورية واتصل بجيوشها وقاد الثورة السورية ضد الفرنسيين حيث ثار في 1922م ثم مرة ثانية لتعاونه مع حزب الشعب 1925م وبعد فشل الثورة نزح إلى الأزرق ثم إلى وادي السرحان وعاد إلى سورية عام 1937م؛الكيالي، الموسوعة، ج3، ص214.

(5) شعيب، أنماط، ص41؛سلطان الشياب، سيرة حياة رؤساء الديوان الملكي(1921- 2010م)، عمان، 2011م، ص78؛ و سيشار لاحقا: الشياب، سيرة؛ للمزيد أنظر: arab dissident vol2; p82

ومنتقدةً بقاء شرق الأردن أرضاً وملجأ لهم[1] ونتج عن هذه الضغوطات أن أصـــدر الأمير في 3 تشرين أول 1922م بلاغاً من أربع عشرة نقطة أبرز ما جاء فيه هــو الحفاظ على الولاء مع الحكومات المجاورة، وإخراج من يتهاون بذلك مع المـــوظفين ومع الأحزاب والجماعات السرية والعلنية من عقد أي إجتماع، وطرد من يُشتبه بهم بتعكير الصفو أو إحداث الشغب[2].

وهنا يتبين أن السياسة الأردنية الخارجية إزاء الدول المجاورة ومن بينها لبنان قد بـــدت تتجه نحو التعاطي مع الواقع والمسايرة،لأجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتثبيــت كيـــان الدولـــة، ويتضح هذا من حث الأمير بعد عودته من زيارته الأولى لبريطانيا بعدم التعرض للحدود مـــع فرنسا خصوصاً وأن الشح المالي أصبح كبيراً بسبب ارتفاع نفقات الدولة، واحتياجاتها الأمنية و العسكرية و الإدارية ودعى الأمير فرنسا إلى تجديد علاقتها مع الإمارة[3] حيث أدرك الأمير أن وجود الاستقلاليين في الإدارة يعرض الإمارة لمضايقات لدعم الاستقلاليين للحركات التي تعمل ضد الانتداب الفرنسي، وأنها ستترك أثرها بعدم منح الإمارة المستقبل الجيد وتبين ذلك من خلال رسالة بعث بها الأمير إلى أرشمندنت الكاثوليك في السلط يخبره به" أنه لن يُـــسمح أن تكـــون الإمارة ملجأ للعصاة حتى لا يترك المجال للحكومة الفرنسية أن تنتقد عليه بشيء"[4].

وأعلن الأمير عبدالله في خطابه بمناسبة الاستقلال (الأول) لشرقي الأردن بتاريخ 15 أيار 1923 أنه يتطلع إلى موقف فرنسي تجاه القضية العربية والقسم الشمالي من الوطن (ســـورية) داعياً فرنسا إلى بدء عهد جديد[5] ولكن هذه الدعوات لم يكن اللبنانيون الرسميين يلتفتـــون لهـــا بسبب توافق رؤاهم مع البرنامج الانتدابي الفرنسي، وكانت الدعوات تصل إلى مرحلة الـــدفاع عن الانتداب لبنانياً والدعوة إلى عدم الإضرار بأدواته بينما استمر التعاون ما بين الأمير عبدالله وبعض (الوحدويين) القوميين اللبنانيين حيث حضر رياض الصلح احتفـــالات الإمـــارة بعيـــد استقلالها الأول عندما اعترفت بريطانيا بحكومة الشرق العربي[6].

---

(1) جريدة البشير، ع: 2889، 18 تموز 1922م، ص1.
(2) جريدة البشير، ع: 2927، 17 تشرين أول 1922م، ص2.
(3) جريدة البشير، ع: 2938،28 تشرين الثاني 1922م، ص2.
(4) جريدة البشير،، ع: 2965، 13 /1923/12 م، ص2؛ أنظر وثائق وزارة الخارجيـــة البريطانيـــة: arab dissident vol2. P195 تقرير لاراء حسن توفيق خالد أبو الهدى حول النزعة الاستقلالية فـــي شـــرق الأردن ويبين فيه نية الأمير عبدالله بضم فلسطين للأردن تحت حكمه.
(5) جريدة البشير، 1923/12/13م، ع:2965، ص2.
(6) جريدة البشير،1923/12/20م،ع: 3085، ص1؛جريدة الشرق العربي،ع 1923/3/1،28م، ص2.

1،د) إبعاد الإستقلاليين ومن ضمنهم اللبنانيين عن إمارة شرقي الأردن:

وصلت الحوادث على الحدود الشمالية للإمارة ذروتها في 4 آب 1924م إثـر مهاجمـة مراكز فرنسية في حوران، وأتهمت شرقي الأردن بها لكونها تـأوي مـا أسـماه الفرنـسيون برجالات عصابات وأن شرقي الأردن قاعدةً لإثارة الحراكات ضد السياسات الفرنسية، مما حتم على الأمير عبد الله الدعوة في 14 آب 1924م لعدم تأليب دولتين كبيرتين على العـرب همـا فرنسا وبريطانيا[1] وزاد الأمر تأزماً اعتراف ممن قبض عليهم الفرنسيون،ويقومون بحركـاتٍ عسكرية ضدها أنهم تلقوا أموالاً من حكومة شرقي الأردن[2] رغـم أن الأميـر إتبـع سياسـة الموازنة بين القوميين العرب من الاستقلاليين وبريطانيا، وفرنسا لأجل تحقيق مـا دعـا إليـه بالوحدة فإنه إعتبر أن هذه الحوادث قضت على الآمال بتوحيد سورية وأنه لا سبيل للحفاظ على إستقلال شرقي الأردن إلا بإبعاد الإستقلاليين بسبب حوادثهم ضد السلطات الفرنسية والـضغط الانجليزي[3].

وقُدم إنذار إلى الأمير من قبل السلطات البريطانية يُطلب فيه بسط الرقابة المالية المطلقة وإخراج المتهمين بالحوادث على الحدود، والإشراف الكلي على القوات العسكرية، وقبول إتفاق تسليم المجرمين مع سورية، فصدر بلاغ بتاريخ 21 آب 1924م بإبعاد الاستقلاليين لأن وجودهم في شرق الأردن، كما وصفه البلاغ: "يفسر بخطةٍ غيـر حبيبـة" تجـاه الحكومـة الحليفـة – والمقصود فرنسا– وأبرز من أخرج من اللبنانيين رشيد طليـع[4] ونُفـي الاسـتقلاليون إلـى الحجاز[5] ويبدو من برقية من الملك فيصل إلى الأمير عبد الله بأن تجربة ميسلون قد أوجـدت تحولاً في التعاطي مع موضوع الإنتداب، وذلك لعدم قدرة التيار الوحدوي على تحقيق تطلعاتـه من خلال القوة ولأثر هزيمة ميسلون، فالملك فيصل دعى الأمير أن لا يُجر شرق الأردن وراء الأعمال العدائية والإستفادة من تجربة ميسلون[6] ويتضح أن الاستقلاليين بنزاعهم مع الفرنسيين

---

(1) عبدالله، الأثار، ص177–178.
(2) طريف، أخبار،ص58.
(3) الموسى، تاريخ، ص 245؛ عبدالله، الأثار، ص279؛ راجع الاتفاقية بين قائد الأمن بشرقي الأردن و مدير أمن حوران في جريدة الشرق العربي،ع 8، 1923/7/16م، ص1.
(4) طريف، أخبار، ص59؛ الموسى، تاريخ، ص242.
(5) جريدة الصفاء، ع: 209، 11 أيلول 1924، ص2. و المحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيـروت؛ الزعبي، صموئيل، ص 172 – ص 173.
(6)جريدة الصفاء، ع: 209، 11 /9/ 1924، ص2.

وتمسكهم ببرنامجهم قد جلبوا ضغطاً وأثراً كبيراً على علاقة الإمارة بالكيانات العربية الناشئة آنذاك وأبرزها لبنان[1].

1،ه) لبنانيون من غير الاستقلاليين لعبوا دوراً في نشأة الإدارة الأردنية.

من اللبنانيين الذين لعبوا دوراً مهماً على الصعيد الأردني في هذه الفترة الشيخ مصطفى الغلاييني[2] والذي وصل إلى عمان في نيسان من عام1921م وذلك بسبب موقفه الرافض للانتداب الفرنسي وقد عُين بوظيفة رئيس ديوان الرسائل في مديرية الأمن العام[3] وعند عودته إلى بيروت سُجن من قبل السلطات الفرنسية لاتهامه بمقتل مدير الداخلية وتم نفيه من لبنان[4] فعاد بعدها إلى عمان وتولى تعليم إبني الأمير عبد الله الأمراء طلال ونايف[5] وأُنيط به دور هام في وضع مناهج الدروس العربية المقررة من قبل نظارة المعارف كمنهاج دراسي يدرس في مدارس الإمارة[6] وقد عينه الأمير عبد الله عضواً في المجمع العلمي الذي ألفه في 17 تموز 1923م، وبعد عودته إلى بيروت لعب دوراً كبيراً في معاضدة مطالب الطائفة الإسلامية وذلك لكونه أصبح رئيس المجلس الإسلامي الأعلى[7] ومن اللبنانيين الذين لعبوا دوراً على الصعيد الصحفي خليل نصر [8] والذي أسس صحيفة الأردن في عمان وتعد مطبعته أول مطبعة أنشئت في وسط عمان(شارع السلط) وقد جاء إلى الإمارة برغبة من الأمير عبدالله الذي قدم الدعم للصحيفة الناشئة ونقلت من حيفا في 15 أيلول 1927م، وقد لعبت الصحيفة دوراً هاماً في الحياة

---

(1) ظبيان، الملك، ص 38.

(2) مصطفى الغلاييني: (1886-1945م):ولد وتوفي في بيروت وتعود جذور أسرته إلى قبيلة الحويطات، تعلم في الجامع العمري ببيروت، وتتلمذ على يد الشيخ محمد عبده، وخدم في الدولة العثمانية معلماً حيث أصبح مدرساً للغة العربية وخطيباً للجيش الرابع التركي، ثم التحق للخدمة في المملكة العربية السورية والتحق بجيش الملك فيصل و عند عودته للبنان نُصب رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى وقاضياً شرعياً وله العديد من الكتب؛ وللمزيد راجع: باسم حامد فليح الدهامشة، مصطفى الغلاييني حياته وفكره (1886-1945م) رسالة ماجستير غير منشورة،قسم التاريخ،الجامعة الاردنية،1998م، ص21-22؛لاحقاً:الدهامشة،مصطفى؛ وأنظر هامش، الحلاق، مذكرات سليم،ص 134.

(3) الدهامشة، مصطفى، ص23.

(4) المرجع السابق، ص23.

(5) حلاق، مذكرات سليم، ص134.

(6) جريدة الشرق العربي، 1923/9/3م،ع:15، ص2؛ جريدة الشرق العربي، 10/12/ 192م،ع28، ص2.

(7) جريدة الشرق العربي، 1923/12/10م، ع 28، ص2؛ جريدة فلسطين، 10 /1931/12 م، ص 6 والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية؛ الموسى، تاريخ، ص209.

(8) خليل نصر (1888 – 1949م): خليل فارس عبدالله نصر،ولد في بلدة كفر شيما بلبنان وتعلم فيها ومن ثم غادر إلى حيفا وعمل فيها محرراً لصحيفة الكرمل، ثم أسس صحيفة في فلسطين تدعى (حراب الكردى) ثم أختار لها إسم الأردن، وبقيت تصدر إلى عام 1927م، إلى أن رحل بها إلى شرقي الأردن في نفس العام؛ أنظر: عبدالله مطلق العساف، عرار شاعراً وناثراً،الأعمال الشعرية الكاملة لمصطفى وهبي التل في صحيفة الأردن، دار الصايل، عمان، 2013م، ص15؛ لاحقاً، العساف،عرار.

السياسية والأدبية الأردنية واستمرت بالصدور أسبوعيا لغاية عام 1949م ثم تحولت إلى يومية إلى أن توقفت نهائياً عن الصدور عا م 1982م[1] ومن اللبنانيين الذين فروا إلى أمارة شـرقي الأردن نتيجة لأحكام السلطات المنتدبة الفرنسية الشاعر محمد علي الحوماني [2] وذلك عـام 1924 عندما نشبت الثورة السورية واتهمته السلطات الفرنسية المنتدبة ببث روح الثورة وقـد عينه الأمير عبدالله معلماً في مدرسة السلط ثم معلماً في مدرسة إربد[3] ومن شعره خلال مـدة إقامته في الأردن:

فإن جئت إربد ألفيتني   أسيراً وتحسبني طليقاً

أطارح شجوى ورقاءها   وأندب (لبنان) أو (جلقا)[4]

وقد لعب دوراً في التنشئة القومية خلال فترة إقامته في الإمارة إلى أن غادر عمان عـام 1932م متوجهاً إلى دمشق[5].

2) مبايعة الشريف حسين بن علي بالخلافة والموقف اللبناني (مسلمين لبنان):

مثلت زيارة الشريف الحسين بن علي إلى عمان 18 كانون الثاني 1924 والتي استمرت لغاية 20آذار1924[6] حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات الأردنية مع مسلمي لبنان لرمزيـة البيعـة بالخلافة وفي لحظةٍ كان قومي لبنان (ومسلميها تحديداً) يبجثون عن رمز ينادي بما يتطلعـون إليه من وحدة مع الداخل السوري.

حيث رأى الملك حسين بن علي أن قيام مصطفى كمال بإلغاء الخلافة 3أذار1923م يعـد فرصة لإعادة بعث المشروع العربي الذي قام به والمتمثل في الثورة العربية الكبرى،ومعـززاً

---

(1) أسامة يوسف شهاب، صحيفة الجزيرة ودورها في الحركة الأدبيـة الأردنيـة (1939م – 1945م)،وزارة الثقافة والتراث القومي، عمان، 1988م، ص20؛ لاحقاً: شهاب، الجزيرة؛ تركي أحمد الرجـا المغـيض، الحركة الشعرية في بلاط الملـك عبـدالله (1921م – 1948م)، وزارة الثقافـة، عمـان، 1980م، ص 82+ص83، ص95؛ لاحقاً: المغيض، الحركة؛ وأنظر: العساف، عرار، ص 40 – ص41.

(2) محمد علي الحوماني (1898–1964م): أبو الرضا العلي محمد بن أمين بن الحـسن بـن الخليـل ولقبـه (الحوماني) مواليد قرية حاروف إحدى قرى جبل عامل درس في المدرسة النبطية ثم في المدرسة الحميدية ولم يكمل تعليمه الجامعي ولكنه عين معلماً في مدراس جبل عامل وفي عام 1932م أحرز الثانوية العامـة من دمشق؛ وللمزيد أنظر:محمد عبد الحسن فقيه، النزعة الإسلامية في شعر محمد علي الحوماني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، كلية الأداب والعلوم الانـسانية، فـرع الأداب، ص 22+2 23، ص 24؛ لاحقاً: فقيه، الحوماني؛ المغيض، الحركة، ص 162.

(3) المغيض، الحركة، ص 162،– ص 163؛ الفقيه، الحوماني، ص 31.

(4) الفقيه ، الحوماني ، ص31 .

(5) المغيض، الحركة، ص 163؛ الفقيه، الحوماني، ص31.

(6) الشناق، تاريخ الأردن، ص169.

مشروعه بحقه بالخلافة بقيادته للثورة العربية الكبرى وللنسب القرشي الذي يتمتع به، وغيرها من الأسباب، وفي زيارته إلى عمان بدأت الدعوة له بالخلافة[1] التي لاقت صدىً قوياً في سورية وفلسطين والحجاز والعراق، ولبنان وشرق الأردن، وقد دار سِجالٌ عربي كبير حول الخلافة والأحقية بها[2] أما الإهتمام اللبناني بهذهِ الزيارة والبيعة بالخلافة من خلال الصحافة والبرقيات المرسلة فعلى الصعيد الصحفي نشرت جريدة الصفاء اللبنانية برنامج إستقبال الملك حسين عند وصوله إلى عمان، وهو على النحو التالي:

1- يستقبل جلالته في عمان الأمير عبد الله والوفد المرافق له.

2- يستقبل جلالته في جرف الدراويش مشايخ الحويطات وجميع عشائر الطفيلة برئاسة حاكم الطفيلة.

3- يستقبل جلالته في موقف القطرانه مشايخ الكرك وزعماء قبائلها برئاسة حاكم الكرك الإداري.

4- يستقبله في موقف الجيزة وفد مؤلف من مشايخ بني صخر وغيرهم من العشائر.

5- أما الوفد الذي يستقبل جلالته في عمان مؤلف من موظفي الحكومة وزعماء عشائر المنطقة، وبعض من البلدان المجاورة لاستقباله وبعد أن يعود المندوب السامي البريطاني من مصر يسافر إلى عمان حيث يؤدي التحية لجلالة الملك[3].

وهذا الاهتمام اللبناني هو جزءٌ من إهتمامٍ عربي فعنوان الخلافة الإسلامية جمعَ كثيرين من الذين يشتغلون بالقضية العربية والذين جاؤوا إلى عمان[4] وسعت بريطانيا إلى إفشالِ هذا المشروع لأن الشريف حسين عارضَ السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً المُتعلقة منها حق العرب في فلسطين وقاوم الإذعان لتوقيع معاهدة حجازية بريطانية[5].

---

(1) دروزه، مذكرات، ج1، ص577؛ محمد يونس العبادي، الرحلة الملوكية الهاشمية للشريف حسين بن علي من عمان إلى مكة المكرمة والبيعة بالخلافة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2000م، ص214 وسيشار لاحقاً، العبادي، الرحلة.

(2) راجع: نضال داود المومني، الشريف الحسين بن علي والخلافة، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1996م، ص336-409 وسيشار لاحقاً: المومني، الشريف.

(3)جريدة الصفاء اللبنانية،1/5/ 1924م،ع:784،ص3 والمحفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية؛ جريدة الشرق العربي، 14 كانون الثاني 1924، ص2.

(4) جريدة الصفاء، ع: 878، 1924/2/17م،ص3؛جريدة الشرق العربي،1/26/ 1924م، ص1.

(5) الشناق، تاريخ الأردن، ص170.

وقد انتخب العرب الذين حضروا للبيعة هيئة لها مُكونة من:إحسان الجـابري[1] ومحمـد علي بيهم وعادل أرسلان ووضعوا تقريراً من تسعةِ مواد، عبرت بنودها عن آمالِ التيار القومي لعرب المشرق وهي:

1- الاستمرار في رفض الانتدابات والمطالبة باستقلال سورية وفلسطين بالاستناد إلى حقوقها الطبيعية والعهود التي قطعها الحلفاء لجلالة الملك حسين.

2- إرجاع لبنان إلى حدود سنة 1914م مختاراً في إدارة شؤونه.

3- مواصلة السعي لتحقيق الاتحاد العربي.

4- إتخاذ التدابير السريعة للحصول على تفاهم مع أمراء الجزيره.

5- نظراً لمخالفة تصريح بلفور لحقوق الأمة الطبيعية والعهود المقطوعة لجلالة الملك حسين، نؤكد رفضه.

6- منع مهاجرة الأرمن واليهود إلى سورية وفلسطين.

7- بناءً على رغبة جلالة الملك حسين في الاطلاع على رأي الأمة في ما يتعلق بشؤونها السياسية، ولتعذر اجتماع جلالته بوفود الأمة العربية في كل فرصة فالبلاد مستعدة لايفاد من ينوب عنها للمداولة مع جلالة الملك حسين في كل موضوع أو معاهدة حيث يكون البت النهائي حسب تصريحات الملك حسين عائداً للأمة نفسها.

8- بما أن الخط الحجازي بجميع فروعهِ وحقوقهِ هو وقفٌ إسلامي صرف وهو الخط الوحيد الواصل بين أهم الأقطار العربية، نلتمس استرداد هذا الخط وتوحيد إدارته وإعادة جميع ما أُخذ منه من الأدوات المحركة والمتحركة وجعل إدارته المركزية في المدينة المنورة.

9- نلتمس أن تكون جلالتكم على ثقةٍ تامة من تحضير الأمة لكم بجميع الوسائل المطاعة لأجل الوصول إلى الغاية المقدسة والأمة تبذلُ في سبيل ذلك كل ما لديها من قوة[2].

---

(1) جريدة الصفاء، ع 878، 1924/2/17م، ص3.؛ جريدة الشرق العربي، 1924/1/26م، ص1.
(2) طريف، أخبار، ص36-37.

ويتضح من هذا التقرير حضورُ قضيةِ مُسلمي لبنان بقوة ودعواتهم القومية، ويبرز ذلــك جلياً في النقطتين(2) و(6) والتي تمثل جزءاً من مطالب مُسلمي لبنان حيث النقطة الثانية تطالب بإرجاع لبنان لحدوده، أي حدوده قبل قيام لبنان الكبير الذي أعلنه الجنرال غورو في 1 أيلــول 1920م، وذلك بما يتفق ومطالبات مسلمي الساحل والأقضية الأربع التي ضمت إلى لبنان الكبير قسراً من قبل سلطات الانتداب الفرنسي، والنقطة السادسة عن الشعور لدى مسلمي لبنـــان بـــأن عمليات التجنيس لمهاجري الأرمن تجعل الكفة السُكانية تميل لصالح المسيحيين علـــى حـــساب المسلمين.

و يرجع ذلك إلى أن الوفد اللبناني الذي استقبل الملك حسين وحضر مراسم البيعـــة فـــي عمان تعززَ بوجود لبنانيين اثنين ممن كُلفوا بصياغةِ هذا البيان وهما: محمد علي بيهم و عادل ارسلان، بينما مُثل مجمل الوفد اللبناني من قبل: محمد علي بيهم، عـــارف النعمـــاني، أنـــيس الصيداوي، الحاج بشير جبر وعلي ناصر الدين[1] "وقد تميز استقبال الملك لوفد بيروت بـــشيء من الترحيب والعطف الكبير وتولى تقديم الوفد الشيخ قسطنطين يني[2] والذي أرتجـــل خطبـــة دعت للوحدةِ العربية وبايعَ الوفد الشريف حسين باسم أحرار العرب[3].

أما عن ردود الفعل اللبنانية على البيعة، فقد برزت في مدينتي طـــرابلس وبيـــروت ذات الثقل السكاني الإسلامي والمطالب بالوحدة مع الداخل السوري، ففـــي بيـــروت أجتمـــع أئمـــة المسلمين ووجهائها وبحثوا مسألة الخلافة والاتفاق على مبايعة الشريف حسين بالخلافة، وتشير صحيفة الصفاء اللبنانية أن الذين بايعوا من بيروت وأمضوا على صك البيعة يقدر عددهم بنحو عشرة آلاف[4] بينما في طرابلس عُقدت الاجتماعات لوضع نصوص المبايعة واجتمـــع علمـــاء طرابلس في دار عبد الحميد كرامي[5] مؤكدين صحة البيعةِ واكتمال شروطها لانعقادها من قبل

---

(1) بوسعيد، عصبة، ص 64

(2) الشيخ قسطنطين يني أما قسطنطين يني (1885 – 1947 م): أصله يوناني و قد استعرب و اشـــترك فـــي الثورة العربية الكبرى و قد منحه الشريف حسين لقب شيخ و منحه رتبة زعيم و عينه وزيراً في حكومـــة الحجاز. أنظر:الشيخ قسطنطين يني الشهيد، صفحة من التاريخ القـــومي العربـــي الحـــديث،بيروت،د.ت، ص10-12.

(3)المرجع السابق، ص64.

(4) العبادي، الرحلة، ص191؛ جريدة الصفاء، عدد رقم 883، 13 آذار 1924، ص2.

(5) عبد الحميد كرامي (1888-1950م): سياسي عربي لبناني ولد في طرابلس وأصبح مضيئاً لها، له مواقف وطنية وحاول الفرنسيون استمالته فعينوه حاكماً لطرابلس ولما فشلوا بذلك سجنوه مما زاد في شعبيته ويعد من أركان عهد الاستقلال اللبناني حيث نجح رجالات الاستقلال بكسبه لصفهم وتـــولى رئاســـة الـــوزارة اللبنانية سنة 1945م وذلك بعد أن كانت طرابلس تنظر إلى نفسها كجزء من سورية؛الكيالي، الموســـوعة، ج3، ص813.

أهل الحل والعقد والعلماء وذوي الرأي[1] وبعَث الطرابلسيون ببرقيةٍ مبايعةٍ بعد توقيعهم مضابط البيعة للشريف حسين في عمان ونصها:(بايعَ الطرابلسيون جلالتكم بالخلافة العظمى، أعـز الله لكم الإسلام ووفقكم لجمع شتاته)،ووقعت البرقية عن قطاعاتٍ مختلفة من: الْعلمـاء، الأعيـان، التجار، المحامين، والأطباء والشُبان[2] ومن جبل عامل، قال الشاعر اللبناني محمد كامل شعيب العاملي [3]:

إليك مليك العرب مني بيعةً مباركة عن أهل صيدا وعامل

أجل نبايعك اليوم فهر وهاشم وجاراهما ساد حرب ووائل

هذا وقد شملت لبنان التبرعات التي قدمها الشريف حسين بن علي للمحتاجين وعوملـت لبنان كقسمين الأول: مدينة بيروت والثاني لبنان (الجبل) وخُصص للأولى (200) جنيه والثانية (130) جنيه[4].

أما عن الموقف للسلطات الفرنسية المنتدبة فقد رفضت هذهِ البيعة وقاومتهـا عبـر إجـراءات أبرزها:

1- منع (حظر) جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لـشرق الأردن الـدخول إلـى سورية ولبنان[5].

2- منع خطباء الجوامع من الدعوة للملك حسين بهدف إضعاف البيعة بالخلافة التي تمت له[6](وهذه الإجراءات أدت لحدوث إضطرابات في دمشق واتفاق مسلميها على الدعوة للخليفة دون ذكر إسم الشريف حسين تجنباً لبطش السلطات الانتدابية الفرنسية) ورأت فرنسا بخلافة الحسين بن علي جزء من مشروع بريطاني يهدفُ إلى منافستها وأنـه مرشح من قبلها بينما كان شغورُ منصبِ الخلافة الإسلامية و إجتماع العلمـاء مـن

---

(1)العبادي، الرحلة، ص184-185.

(2) قدري قلعجي،جيل الفداء،قصة الثورة العربية الكبرى ونهضة العرب،دار الكاتب العربي،،د.ت، ص431.

(3) محمد كامل شعيب العاملي (1890 -1980م): مواليد بلدة الشرقية في جبل عامل، تعلم مبادئ القراءة فـي مسقط رأسه ثم التحق بمدرسة المقاصد الخيرية في صيدا ثم بالمدرسة الرشيدية ابان تأسيسها وأصدر مجلة العروة الوثقى وجريدة الإتفاق، ترأس جمعية الإتحاد والترقي في مدرسة صيدا وكان مناهـضاً للاحـتلال الفرنسي وحضر مؤتمر عمان 1924م؛ أنظر: مؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الـشعري، معجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، 20 مجلد، الكويـت،2008، مـج 18، الكويت، ص 374؛ لاحقا: مؤسسة، معجم البابطين.

(4) العبادي، الرحلة، ص195.

(5) جريدة البشير،ع: 884، 1924/3/20 م، ص3.

(6)جريدة الصفاء، 1924/3/27م،ع: 885،ص3؛ المومني، الشريف، ص282.

الأقطار العربية لمبايعة الملك حسين بالخلافة،هو بدايةُ معركةٍ مع السلطة المنتدبة في سورية و لبنان وأرهاصٍ للثورةِ السوريةِ الكُبرى[1] وفي إمارة شرقي الأردن عمل الإنتداب البريطاني على مقاومة أي تقاربٍ شعبي أو رسمي يخدم المصلحة القومية التي قادها الهاشميون في شرق الأردن.

3)الثورة السورية والموقفين الأردني واللبناني منها:

3،أ)أسباب الثورة السورية الكبرى (1925م-1927م)

إجتمعت جملة من العوامل التي أدت إلى الثورة السورية وأبرزها:

1- عدم التزام المسؤولين الفرنسيين بمواد صك الانتداب وسعيهم إلى إذلال الشعب السوري.

2- تفريق سورية إلى خمسة دويلات:(دولة لبنان، دولة حلب، دولة جبل الدروز، دولة العلويين، دولة دمشق) ومنح سنجق (لواء) الاسكندرونة نوعاً من الاستقلال الذاتي تمهيداً لفصله.

3- كبت الحريات العامة وتشديد الرقابة على الصحف وإضطهاد كتابها وفرض نظام اقتصادي جائر.

إجتمعت هذه العواملُ محفزةً إشعال الثورة السورية[2]ولكن السبب المُباشر تمثل بأسلوب الجنرال ساراي(Sarai)[3]المُفوض السامي في بيروت وتعامله الاستعلائي مع العرب-والدروز خصوصاً - لتشتعلَ الثورة السورية محتجةً على الانتداب الفرنسي ككل [4].

---

(1) المومني،الشريف، ص282؛ محمد عدنان البخيت، الوثائق الهاشمية،أوراق عبدالله بن الحسين: العلاقات الأردنية السورية1921 – 1951م،م 15، ص 192 – ص 193،وثيقة رقم (4)؛ لاحقاً: البخيت، الوثائق.

(2)الكيالي،الموسوعة،ج1،ص850 وللمزيد أنظر :سلطان ذوقان الأطرش،مذكرات سلطان الأطرش، المطبعة العربية، سوريا،1979م،ص 95 –ص 97؛لاحقاً:الأطرش، مذكرات؛ الزعبي،صموئيل،ص 170 – ص 171.

(3)ساراي موريس: (1856-1929م): جنرال فرنسي تولى قيادة جيش الشرق عام 1915م وأسقط ملك اليونان عام 1917م، وأسند له بعد تقاعده وظيفة مفوض سامي فرنسي في سورية ولبنان ولكنه كان علماني فاستبعد رجال الدين واستخدم سياسة إقصائهم وكانت لقسوة اسلوبه أن أفضى إلى الثورة الفرنسية. وللمزيد راجع: الكيالي، الموسوعة، ج3،ص278؛ عطاالله، جنرالات، ص129 – ص 131.

(4) عطا الله الزاقوت، أضواء على الثورة السورية الكبرى (1925-1927م) منشورات علاء الدين، ط2، دمشق، 2008، ص14. وسيشار له في ما بعد: الزاقوت، أضواء.

وكان للتيار القومي العربي دورٌ كبير في هذه الثورة تمثل في حزب الشعب السوري الذي دعى إلى الوحدةِ العربية،وإلغاء الانتداب وذلك بزعامة عبد الرحمن الشهبندر[1] بينما تولى قيادة الثورة سُلطان الأطرش[2] الذي بويع على ذلك،ويشير بيان الثورة الصادر في 23 آب 1925م إلى الدعوة إلى "وحدة البلاد ساحلها وداخلها والاعتراف بدولةٍ سورية عربية موحدة ومستقلة إستقلالاً تاماً " مما مَنح الثورة السورية المقدرة على استيعاب جميع التيارات الداعية للعمل ضد الفرنسيين والوحدة العربية[3] وأُريد لهذه الثورة أن تشمل لبنان مما سيؤدي إلى تأثيرات على الجوار السوري المحيط وهو شرقي الأردن ولبنان.

3،ب) الموقف الأردني من الثورة السورية الكبرى:

يمكن قراءة الموقف الأردني تجاه الثورة السورية من ناحيتين: شعبية ورسمية، إضافة لموقف السلطات الانتدابية؛ شعبياً أيد الشعب الأردني النضال السوري حيث مثلت أراضي شرق الأردن دعماً للثوار وقامت مظاهرات في إربد وعجلون وجرش تؤيد الثورة وتطلب مساعدته[4] وأتهم الأمير عبد الله من قبل السلطات المنتدبة في فرنسا بدعم الثورة وتأييدها وذلك بسبب:

أ-علاقته بعبد الرحمن الشهبندر وميول الشهبندر الملكية تجاه عودة الحُكم الملكي إلى سورية فالشهبندر وحزبه من أبرز دعاتها [5].

---

(1) عبد الرحمن الشهبندر (1882-1940م): تخرج من الجامعة الأمريكية عام 1904م وانتسب لجمعية الاتحاد والترقي بعد صدور الدستور العثماني ولما قويت سياسة التتريك العثمانية عمل سياسياً ضدها وأقام خلال الحرب العالمية الأولى في القاهرة وعين وزيراً للخارجية في حكومة الملك فيصل وهرب للقاهرة بعد ميسلون ثم اعتقل من قبل الفرنسيين لأشهر فأسس بعد خروجه حزب الشعب بدمشق وساهم بالثورة السورية وبعد إخمادها فر لجبل الدروز ثم لشرقي الأردن ثم للقاهرة، وبقي حتى عام 1937م حيث عاد لدمشق التي اغتيل فيها سنة 1940م؛ الزركلي، الأعلام، م3، ص308.

(2) سلطان الأطرش: (1891 – 1982 م) درزي، مواليد قرية صلخد في السويداء و من عائلة تمتلك زعامة محلية و إشترك في الثورة العربية الكبرى، وقاد نضالاً طويلاً الإنتداب الفرنسي وصلت ذروتها في الثورة السورية الكبرى 1925 – 1927 م و التي تزعمها و شملت كل سورية، وللمزيد راجع: الكيالي، الموسوعة، م، ص

(3) الزاقوت، أضواء، ص15-ص17؛ غالب العياشي، تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب (1918-1954م) وهو الايضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي، مطابع أشقر أخوان،دمشق،1955م ص268-269.

(4)محمود عبيدات، الدور الأردني في النضال السوري، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص 78 وسيشار لاحقا: عبيدات، الدور.

(5) عبد الرحمن البيطار، تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الإستقلال 1939- 1950 م،إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1991م، ص 13؛ لاحقاً البيطار، تطور

ب- بسبب تمكن العناصر المشاركة بالثورة من اجتياز الحُدود والتجول في شرق الأردن، وفشل محاولات تطبيق الاتفاقيات الموقعة التي تنص على تسليم المجرمين،وقد أعتقل و سجن كل من يتاجر بالأسلحة أو يحملها في شمالي الأردن و قبض عليه [1].

ج- علاقات الشخصيات السياسية التي قادت هذه الثورة بالإمارة وأبرزها رشيد طليع[2].

د-تنظيم مكتب اتصال بين الثورة واللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني في عمان تكون مهمته الدعاية للثورة وجمع التبرعات من قبل المهاجرين العرب ولعب هذا المكتب دور هام في جمع التبرعات لشراء السلاح والذخيرة[3].

ه-عدم رضا الفرنسيين عن مشروع الأمير عبد الله الوحدوي دعاهم لاتهامه والنظر له أنه يسعى لتوسيع مملكته وضم جبل الدروز لإمارته[4].

واستدعت هذه الأسباب أن ضغط الفرنسيين على السلطات الانتدابية البريطانية باتجاه تشديد الرقابة على الحدود ومنع السفر لسورية، واتخاذ إجراء التأشيرات ومراقبة الحركة على الحدود بين شرق الأردن وسوريا وتواكبت هذه الإجراءات إلى أن وصلت إلى عقد مؤتمر مشترك ما بين السلطتين العسكريتين الفرنسية والبريطانية في درعا 23 أيلول 1926م هدفه القمع المشترك نحو كل من يعمل ضد الانتداب الفرنسي من خلال تهريب الأسلحة[5] وازداد الموقف البريطاني تشدداً نحو العشائر الأردنية والتي مُنعت من "الرواح والمجيء بين شرق الأردن وجبل الدروز"وأُخذت المواثيق منها، بأن لا تنخرط بأعمال الثورة السورية واشترط على الهاربين (أو اللاجئين) للإمارة أن لا يجعلوا من شرقي الأردن منطلقاً للأعمال السياسية التي تؤثر على البلاد المجاورة[6].

وازداد هذا الموقف البريطاني استجابة للضغط الفرنسي للحد من الدعم الأردني للسوريين الثوار حيث ضغط الانجليز على الأمير طالبين منه الحد من مظاهر التأييد للثورة السورية،

---

(1) الجنرال أندريا، تاريخ الدروز وتمرد دمشق، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، بيروت،1971م،ص326. وسيشار لاحقاً: أندريا، تاريخ الدروز؛الأطرش،مذكرات، ص116 – 118؛جريدة الأردن،ع: 195، 1926/3/27م، ص1 و المحفوظة في مكتبةالجامعة الأردنية.

(2) أندريا، تاريخ الدروز، ص 70، ص 91 – ص 92؛ الكيالي، الموسوعة، ج1، ص850.

(3) الحوت، مذكرات، ص65؛ الأطرش، مذكرات، ص20.

(4) أندريا، تاريخ الدروز، ص70.

(5) طريف، أخبار، ص63؛ أندريا: تاريخ الدروز، ص68.

(6) طريف، أخبار، ص75-76. وذلك عن مقابلة لصحيفة فلسطين مع رضا الركابي.

وعلى ما يبدو أن إقالة رضا الركابي من رئاسة الحكومة جاءت كنتيجةٍ لهــذه الــضغوطات[1] وترتب على الثورة السورية نتائج على إمارة شرقي الأردني أبرزها: تدفق اللاجئين الــسوريين نحو الإمارة حيث قررت الحكومة عدم معارضتهم، ومساعدة مرضاهم وجرحاهم وتوزيع القمح والدقيق شهرياً عليهم وتم نقل العديد من جرحى الثورة إلى مستشفى عمــان وكــان الإرتبــاط الوجداني الأردني وثيق الصلة بالثورة السورية،ويتجلى هذا من خلال التراث الأردني و مثالــهُ قصيدة لأحد شعراء الربابة يقول فيها:

جتني رسالة من قفا السلط يا جواد   من منصب كل الشهامة حماها

على طويل العمر و هو سد بولاد   سلطان باشا للعشيرة حماهـــــــا[2]

وتجمع كثير ممن لجأوا إلى واحة الأزرق وخشيت بريطانيا وفرنسا من أن تصبح الأزرق مركزاً للثورة حيث الثائرين، فازداد التعاون لحصر الثورة بــين كــلا الطــرفين، وأصــدرت السلطات البريطانية أمراً بخروج الرجال من الأزرق وإبقاء النساءِ والأطفال وكبــار الــسن[3] وأُخضعت منطقة الأزرق للأحكام العرفية[4] وفي شهر نيسان 1927م برز التعاون العــسكري الفرنسي البريطاني بحصار الأزرق،وطرد الثوار وتزامن هذا مــع زيــارة قــام بهــا مــدير الاستخبارات الفرنسي إلى عمان[5] وأُمهل اللاجئين السوريين في الأزرق مدة (14) يوماً منــذ 17 حزيران 1927م، لمغادرة الأراضي الأردنية[6] ومع انحسار الثورة حارب الانجليز الــدور الأردني الذي لعب دوراً هاماً بمساعدة الثورة السورية[7].

3،ج)الموقف اللبناني من الثورة السورية:

اشتدت الأصوات المطالبة بالوحدة مع الداخل السوري في لبنان مع قيام الثورة،وصدرت في لبنان جريدة تدعى "العهد الجديد" ما لبثت أن أصبحت لسان حال الثــورة ولكــن الــسلطات

---

(1) طريف، أخبار، ص76؛ جريدة الأردن، ع: 192، 1926/3/6 م، ص 1.

(2) طريف ، أخبار، ص 90 ، 96 ؛ و القصيدة مأخوذه عن: منعم زيدان صويص ،زيدان سعيفان الصويص : حياته و شعره ،عمان، 2012 م، ص 23 – ص 31 .

(3) المرجع السابق، ص99+108.

(4) أنظــر، Minorities in the middle east;druze communications(1840-1974) edited by: b.destani،arcive editions،2006،p.41، (F0371/12302)؛لاحقــاً: DRUZ COMM.؛جريــدة الشرق العربي،ع:15،1927/4/154،ص 27.

(5) عبيدات، الدور، ص478.

(6) جريدة البشير، ع 3628، 1927/5/3م، ص2؛الزاقوت، أضواء، ص185؛.

(7)أندريا، ثورة الدروز، ص334؛ الزاقوت، أضواء، ص96؛ وللمزيد عن الدور الأردني أنظــر: الميــاحي، العلاقات، ص131

الفرنسية استخدمت الورقة الطائفية للحد من بريق الثورة السورية في لبنان،وقامت بتأليب المسيحيين على الثورة بتصويرها أنها تستهدفهم وتستهدف حضورهم[1].

وإستمالت السلطات الانتدابية دروز لبنان محاولة استخدامهم لإقناع دروز الجبل بالتخلي عن الثورة، ولكن الثائرين رفضوا وقفها وبعد مفاوضاتٍ رفع الثائرون مطالبهم للمفوضية في بيروت وهي:

1- الاعتراف باستقلال المناطق السورية وتمثيل سورية خارجياً في عصبة الأمم.
2- إعلان الوحدة السورية وإعادة لبنان الكبير لسابق عهده.
3- انسحاب الجيش الفرنسي.
4- عقد معاهدة مع فرنسا.
5- العفو عن جميع المطلوبين[2].

وشارك دروز وشيعة لبنان إضافةً إلى المسيحيين الأرثوذكس، في أعمال الثورة وعمّت أعمالها المناطق اللبنانية: البقاع، عكار، وطرابلس وغيرها[3].

و تعززت قبضة السلطتين الانتدابيتين في لبنان (و سورية) و شرق الأردن بمحاربة و إعتقال كل من يشترك بأعمال ضدهما باتفاقية وقعت في 15 شباط 1927 م، في عمان وذلك بين " رئيس النظار بالنيابة عن حكومة شرقي الأردن و المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سورية و لبنان " يكون بمقتضاها " أن تتبادل دوائر العدلية جميع الأوراق العدلية والحقوقية والجزائية و تشمل أيضاً أخذ الشهادات " مما يعني، أن الانتداب عبر سلطاته وحّد جهوده بالقضاء على الثوار في سورية، و لبنان و الأردن، ومنحت هذه الصيغة (الإتفاقية) السَند القانوني لمحاصرة التحرك القومي و غايتها الضغط على المجاهدين ليتمكن الجنود الفرنسيين من التحرك بحرية في شرق الأردن و بالإتفاق مع السلطات الإنتدابية في شرق الأردن[4].

---

(1) بيضون، رياض الصلح، ص84؛ عبيدات، الدور، ص472-474.
(2) أندريا، تاريخ الدروز، ص141.
(3) عيسى، العلاقات، ص 42؛ العجمي،البقاع،ص260 – ص 261 وملحق رقم(52) ص348 حول أعمال الثوار؛ وللمزيد عن دور الدروز أنظر:arab dissident p.543، p.300
(4) أنظر وثيقة رقم: DRUZE COMM. P.40 (E971/21/89); P.41 (F0371/12302):جريدة الشرق العربي، ع: 182، 1 /3/ 1928 م؛ البخيت، أوراق، م 15،العلاقات، ص 52 – ص 53؛ جريدة الجامعة العربية، 1927/3/3؛ ع: 913، ص3، ص6.

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية اللبنانية (1928 – 1939)

الفصل الثالث

العلاقات الأردنية اللبنانية (1928 – 1939)

أ)الأوضاع السياسية:

نَظراً لِخضوع الجمهورية اللبنانية في سياستها إلى المندوبِ السامي الفرنسي والسياسةِ الانتدابية التي عَملت على تكريس القُطريةِ مِن خلالِ إيجادِ دولةٍ لبنانية ذات طابعٍ مسيحي معزولةٍ عن مُحيطها العربي[1] وبما يتعَارض ومطالبات الحركةِ الوطنية اللبنانية والتي دعَت إلى الوحدة مع الداخلِ السوري رافضة سياسة التجزئةِ المُتبعة في لبنان ومن ضمنها الحُدودُ اللبنانية، ونظراً لفشلِ الثورةِ السوريةِ الكُبرى(1925–1927م)،وإبعاد الاستقلاليين عَن الجهازِ الإداري للدولةِ الأردنية والذي ضَم بعض اللبنانيين، فإن الحَركة الوطنية اللبنانية إرتبطت بالحركةِ الوطنية السورية وبقيت تؤكدُ على مَطالب الوحدةِ مع الداخل السوري، وتركزت هذهِ المطالبُ في مدنِ طرابلس وبيروت (التي بقيت العهد العثماني تتبع ولاية بيروت) والأقضية الأربع (بعلبك، حاصبيا، راشيا،والبقاع) (والتي كانت تتبع ولاية دمشق).

ونتيجةً لِهذا فإن الارتباط ما بين الحركةِ الوطنية السُورية واللبنانية، إضافةً للانتداب الفرنسي الواحد فقد أصبحت العلاقة اللبنانية السورية أعمق من العلاقةِ مَع الأردن، رغم أنها بقيت ضِمن الأدبيات القومية كجزءٍ مِن مشروع الوحدةِ العربية،وتمُثل مَطالبُ الحركةِ الوطنية الأردنية نقطة إلتقاءٍ مع الحركةِ القومية (الوحدوية) للبنانية التي خاضت مُعتركاً سياسياً مع الحركةِ الانفصالية المارونية في لبنان والتي تسلمت إدارة الدولة وأجهزتها الإدارية ونَجحت في إبقاءِ لبنان في عزلةٍ عن مُحيطه السوري العربي.

ومَثلت هذهِ الحالة في العلاقات بين البلدين، إحدى مظاهرِ الانتداب في المَشرق العربي والذي نجحَ في إشغالِ البلدين بقضايا إقليمية وأوضاع مَحلية غير متشابهة وتتلاءم والطبيعة الاجتماعية السياسة لكل بلد، ففي حين أُشغل لبنان بقضايا طائفية ذات علاقةٍ برفض شكله الجغرافي والسياسي فقد عملَ الانتداب البريطاني في الأردن على إخضاع الدولةِ الأردنية إلى

---

(1)محمد عزة دروزة، حول الحركة العربية الحديثة 5أجزاء، المطبعة العصرية، بيروت، 1951م، ج3، ص 132– ص 133 و سيشار له لاحقا: دروزة، الحركة؛ محافظة، موقف، ص 115.

إرادةِ المُعتمد البريطاني[1] ورغم طلبُ المؤتمر الوطني الأردني في 25 تموز 1928م بمقاومةِ التصديق على المعاهدةِ الأردنية البريطانية إلا أن الميثاق الوطني الأردني الناتج لم يُشر الى أمر الوحدةِ السورية؛بل أكدَ استقلال شرقي الأردن كدولةٍ عَربية مُستقلة ذاتِ سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة[2] في حين سعى الوحدويون اللبنانيون (أو القوميين) إلى الوحدةِ السورية حيث عقد مؤتمرٌ في بيروت بتاريخ 27 تشرين أول 1927م ضَم سوريين ولبانيين، وآخرٌ في دمشق بتاريخ 9حزيران 1928م وذلك خلالَ انعقاد الجَمعيةِ التأسيسية السورية،وضمَ ثمانية لبنانيين يُمثلون مُدن طرابلس وبيروت والأقضية الاربعية الملحقة بلبنان الكبير، وقد دعا كلا المؤتمرين الى وحدةِ البلادِ السورية وإستقلالها وسيادتها، وأكد المؤتمر الأخير على تحقيق وحدتها التي تضم:جبل الدروز، وبلاد العلويين، والمُدن والأقضية التي ضُمت إلى لبنان الكبير عام1920م[3]، وقد إعتبرت الحكومة اللبنانية ومن وراءها القُوى السياسية المارونية- الانفصالية- بأن ذلك مؤامرةً على كَيان لبنان وعلقَ شارل دباس الرئيس اللبناني على مُؤتمر دمشق معرباً عن إستيائه من تَعرض السوريين للدستور اللبناني، وإعتبر مجلس النواب اللبناني هذه الدعوات بأنها"مناوراتٌ سياسية ومساعي لا ينتجُ عنها سوى جرح العواطفِ وإثارةِ المَطامع وخَلق دواعي الخِلاف بين البلدينِ المُتجاورين وتطاولاً على سُلطتي عِصبة الأمم والدولة الفرنسية اللتين أقرتا الدستور وإعترفتا مراراً بمندرجاته"[4]

وأصبح الاستقلال هو الشعار الذي يعمل لأجله الاردن وصارَ مطلباً على مُستوى البلاد وقد صرحَ الأمير عبد الله في نهاية تشرين الثاني 1929م:"بأن ما نريده قسطاً أوفر في الحكم الذاتي ولا يسعني إلا أن أُعيد الذكرى إلى ما وعدتنا به بريطانيا في أثناءِ الحرب هو أن الحجاز والعراق وسورية وفلسطين ونجد،أُمماً عربية ودولاً مُستقلة داخل إتحادٍ عَربي" [5] ويشير هذا التصريح إلى مطلبِ الحُكم الذاتي الذي عَمل الانتداب البريطاني على إنتزاعهِ ومنح الصلاحيات كافة لمعتمديه وبموازاةِ الإنتداب الفرنسي الذي بقي يعملُ متخوفاً من فِكرة الوحدةِ العربية معتبراً

(1) الحوت، مذكرات، ص 163؛ جبران نعمان، المجموعات العرقية والمذهبية في العالم العربي، دار نعمان للنشر، جونية، لبنان، 1991م، ص 342؛ لاحقاً: نعمان، المجموعات.
(2) خريسات، الاردنيون، ص 152؛ فلسطين، ع: 120- 1787، 1931/8/6م، ص 1
(3) جحا، معركة، ص 328، سيل، رياض الصلح، ص 240؛ فلسطين، ع: 120- 1787، 1931/8/6، ص 3، والمزيد راجع: خليفة، أبحاث، ص130-ص131؛ أنظر : العجمي،البقاع، ص 263-ص264.
(4) البشير، ع: 3806، 1928/6/28، ص2؛ البشير، ع: 3807، 30/ حزيران/ 1928م، ص1.
(5) البشير، ع: 4001، 3/11/ 1929م،ص1، 2.

تحقيقها زوالاً لنفوذها المبني على الطائفية وتكريسها[1] وقد عملت فرنسا على التضييق على كلِ منادٍ بالوحدةِ السورية واعتقاله[2] مما سببَ أيضا انقطاعاً في العلاقاتِ المُباشرة بينَ البلدين.

ومما يستحق الإشارةِ إليهِ هو التضاد بين شكلِ النِظام السياسي اللبناني الجُمهوري ونظام إمارةِ شرقي الأردن وهو الأميري (لاحقاً الملكي) خصوصاً وأن النُظم السياسية لكلتـــا البلـــدين تحَددت، وحتى في العمل الوطني اللبناني للتخلص من الانتداب، فإن الطرحَ اللبناني علاوةً على مطلب الوحدة إختار الشكلَ الجمهوري.

ب) علاقة الأمير عبد الله بن الحسين بالأدباء اللبنانيين:

يُمكن تفسير العلاقة الجيدة التي جمعت الأمير عبدالله والأدباءِ اللبنانيين مِن خلالِ نقطتين:

الأولى: التضييق الكبير الذي جرى على الإمارةِ الأردنية وسياستها الخارجية، مما دعـــى الأمير عبد الله الذي نادى بمشروعٍ َوحدوي عربي ورَفع شعارَ تَحريرِ سورية إلى نسج علاقاتٍ تعوضه عن ما إجتزأهُ الانتداب البريطاني من حقوقٍ سياسية وطموحات عربية وحدوية؛أخـــذين بعين الاعتبار أن الأمير عبدالله من رُموزِ الثورةِ العربيةِ الكُبرى التي حملت برنامجاً قومياً لـــه تعاطفٌ كبير من قبل عرب المشرق عامة.

ثانيا: الاهتمامات الأدبية والمتنوعة للأمير عبد الله بن الحسين وخصوصاً الشِعر، والتـــي جعلت من الإمارة ملتقى لكثير من أُدباء العرب وفي طليعتهم اللبنانيون[3]

وكانَ لهذا أن ارتبط بعضُ الشعراءِ اللبنانيين بإمارةِ شرقي الأردن وبعلاقةٍ جيـــدة ومـــن أبرزهِم الخوري طانيوس ضرغام[4]والذي مَنحه الأمير عبدالله لقبَ "شاعِرِ الشرق الكبير للبيت الهاشمي الكبير" إضافةً لنيلهِ نيشان النهضةِ العربية[5] وقد التقى بالأمير عبد الله عدة مرات منذ عام (1930م) ونظمَ في حَضرتهِ العَديد من القصائد، وتولى ضرغام الذي أقام بعمان لفترة إدارة

---

(1) يونان لبيب رزق، موقف بريطانيا من الوحدة العربية (1919–1945م) دراسة وثائقية، مركـــز دراســـات الحدة العربية، بيروت، 1999، ص 147 – ص 148؛ لاحقاً: رزق، موقف.

(2) خليفة، ابحاث، ص 131

(3) شهاب، الجزيرة، ص 74،75؛ المغيض، الحركة، ص 48،49.

(4)الخوري طانيوس ضرغام(1884 – 1969 م): يوسف بن صالح بن ضرغام ولد في بلدة عبرين شـــمالي لبنان، و قد عاش في الأردن وفلسطين ولبنان، و تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة البلدة ثم في مدرسة مار يوحنا و درس علم اللاهوت و سمي كاهناً لرعيته في بلدته وحمل إسم " طانيوس " وقد عمل في كنـــائس فلسطين ثم انتقل لعمان وإتصل هناك بالبلاط الهاشمي وله العديد من القصائد بالأمير عبدالله؛ للمزيد راجع: مؤسسة، معجم البابطين، مج 9، ص 562.

(5) جريدة الاردن، ع: 368، 6 / 1930/12، ص 1؛ الأردن، 8 /1930/6 م، ع: 345، ص 1.

المدرسةِ الوطنية في عمان وجمعتهُ علاقةً قوية مع شعراءِ الإمارة، وقد نشرت جريدة الأردن لقاءهُ بالأمير عبدالله في قصر رغدان في شهر نيسان من عام 1930 م ومما قاله:

هذا الحمى يا فتى لبنان فاتئد ... وطأطئ الرأس إجلالاً ولا تزد

وأما الجلال فرغدان له جسد ... وما أنتَ منه مكلأ الرأس من الجسد

رأسٌ لهُ شِيمُ البيتِ العتيق ... وما مرتفعاً من عزه الأبد (1)

وبرزت تجلياتُ العلاقةِ مع الأدباءِ اللبنانيين في مراسم حَفل تأبين الحسين بن علي والتي أقيمت في القدس في12تموز1931م؛ ثُم في عمان في 14 تموز1931م وَقد حَضرها الشاعرُ اللبناني مارون عَبود(2) وألقى قصيدةً مطلعها:

ليغمد (ذو الفقار) فقد حماها ... وأقصتهُ المطامع عن حماها

(فيا شبهَ الجزيرةِ) أينَ مولاك ... (إبن البيت) أسمى العرب جاها

إضافة إلى الشاعر اللبناني شِبلي المَلاط(3) والذي قدم قصيدة جاءَ فيها:

بذمةِ الله والتاريخ مرتحلٌ ... أولى المُلوك بتأبينٍ وتعديدِ

الدافعُ الضيمَ عن أبناءِ موطنهِ ... والمُفتدي كل مأسور ومقصودِ (4)

وقد تكونَ الوفدُ اللُبناني الذي زارَ القدسَ وعمان وحضرَ إحتفال تأبين الشريف حسين كلٌ من:جورج أنطونيوس(5)ومُصطفى الغلاييني والذي تسلَمَ رئاسة المجلس الاسلامي في بيروت،

---

(1) جريدة الأردن،ع:21،1930/4/339م،ص1؛وللمزيد:سامر العبادي،الخوري طانيوس ضرغام شاعر الشرق الكبير للبيت الهاشمي الكبير، مجلة أقلام جديدة،ع:51،وحدة الاعلام والعلاقات العامة والثقافية،الجامعة الأردنية، عمان، ص 61.

(2) مارون عبود: (1886 – 1962م) ولد في قرية عين كفاع إحدى قرى جبل لبنان و توفي في بلدة الكسليك في جونية بلبنان و قد عاش في لبنان و سوريا و تعلم العربية والسريانية في قريته ثم التحق بمدرسة ما يوسف بقرية بتجة فمدرسة مار ساميس وله ديوان شعري و تنتمي قصائده الى المناسبات الاجتماعية والقومية وحصل على العديد من الأوسمة وله متحف باسمه في مسقط رأسه؛ للمزيد راجع، مؤسسة، معجم البابطين، مج 15، ص 282.

(3) شبلي الملاط: (1875-1961م) شبلي بن ابو الحكيم بن منصور ولد في مدينة بعبدا (مركز مكرمة لبنان القديم) عاش في العديد من المدن اللبنانية وزار دمشق والقدس والقاهرة، درس الخطابة والبيان في معهد الحكمة وتولى امين السر العام لمجلس النواب اللبناني حتى 1939م، ولقب بشاعر الارز وله العديد من الدواوين و للمزيد راجع: مؤسسة، معجم البابطين، مج 9، ص 129.

(4) فلسطين، ع: 100- 1768، 7/14/ 1931م، ص 3

(5)جورج انطونيوس:(1892-1942م) مؤرخ واداري وسياسي عربي وولد بالاسكندرية وعمل في الجهاز الحكومي بفلسطين في عهد الانتداب إلا انه اشتهر باعتزازه العروبي ومن أبرز كتبه(يقظة العرب) وللمزيد أنظر: الكيالي، الموسوعة، م2، ص116.

والخوري طانيوس ضرغام والشاعر خليل المطران[1] إضافة الى عجاج نويهض[2] وذلك في الحفلةِ التأبينية للشريفِ حسين التي أُقيمت في عمان بقهوة المنشية في14 تموز 1931م وشكرَ الامير الوفودَ العربيةِ التي واسته ُبالفقيد ومما ألقي فيها ما قاله الشاعر خليل مطران فيها في قصيدة مَطلعها:

أرى أن سهم الردى أرنانٌ منتحب وسالَ الدمعُ وجه السيف ذو الشطب

أبا الحسين أسى من يفارقه في كل حلبةٍ فخرُ خيرِ مصطحبِ[3]

ج) الحركة الوطنية الأردنية والحركة الوحدوية (القومية) اللبنانية والعلاقة بينهما:

ج، 1) المؤتمر الإسلامي في القدس:

مَثلت فلسطين نُقطة إلتقاءٍ وتضامنٍ بالنسبةِ لإمارة شرقي الاردن والحركةِ الوطنية اللبنانية خصوصاً على المستوى الشعبي، وذلك بعدما عمِل الانتدابُ في كلا القُطرين على الحدِ من العلاقاتِ المباشرة بين البلدين وتولى العلاقات الخارجية لِكليهما.

وقد أخذَ الحيزُ الفلسطيني مساحةً في عمل الحركةِ الوطنية الاردنية واللبنانية، يتضحُ من خلالِ المُؤتمر الإسلامي العام الذي أُقيم في القدس على أثرِ قضيةِ البُراق في أواخر أيلول 1928م حيث بَرزت المطامعُ اليهودية في الأماكن الإسلامية وبدأ التوتر يتصاعَد ما بينَ عربِ فلسطين واليهود مما أدى الى حدوثِ إشتباكاتٍ بينهما في العديد من المُدن الفلسطينية [4]مما جعلَ رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين الحاج أمين الحسيني [5] يَدعو إلى عقدِ مؤتمرٍ في

---

(1)خليل مطران: (1872–1949م) خليل بن عبدة بن يوسف مطران، ولد في بعلبك توفي بالاسكندرية ولقب بشاعر القطرين ويعد احد اركان النهضة الشعرية، تعلم في زحلة، وفي المدرسة البطريكية ببيروت، عمل في الحركة الوطنية الحرة ايام الدولة العثمانية اصدر العديد من المجلات منحه الخديوي عباس حلمي وساماً رفيعا. وللمزيد راجع: مؤسسة، معجم البابطين، مج 9، ص 480 – 481.

(2) فلسطين، ع: 10104–1768، 7/15/ 1931، ص2.

(3) المصدر السابق، ص4

(4) نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب العربي، بيروت، 1948 م، ص 116 – ص 117 لاحقاً: صدقة،قضية؛عوني جدوع العبيدي، صفحات من حياة امين الحسيني،مكتبة المنار،الزرقاء،1991م، ص48؛ دروزة، الحركة، ج3، ص61، خريسات، الاردنيون، ص282؛ لاحقا العبيدي، صفحات.

(5) أمين الحسيني: (1896– 1975م) زعيم وطني فلسطيني عربي تخرج من الكلية الحربية بإستطنبول خدم الجيش الشريف حسين ايام الثورة وشارك في ثورة القدس عام 1920 ضد الانتداب البريطاني، وصدرت بحقة احكام قاسية عمل في الحقل الوطني الفلسطيني إلا انه لم يخلوا من عصبية عائلية ورغبة بالانتشار السياسي، فر الى لبنان عام (1937م) بتهمة التحريض ولعب دورا بثورة الكيلاني؛لكيالي، الموسوعة، م1، ص32

القدس مُثل فيه وفودٍ من مختلفِ البلدان العربيةِ والإسلامية، وذلك في الفترةِ ما بين(7 إلى 17 كانون أول 1931م)[1] وقد عَقد المؤتمر جلستهُ الأولى في رحاب المسجد الأقصى بالقدس،أما عن التمثيل الأردني اللبناني فيه فهو كالآتِ:

التمثيل الأردني واللبناني في المؤتمر الإسلامي العام: [2]

البلد	العضو	الصفة التمثيلية
الأردن	حامد باشا الشراري	شيخ معان ورئيس بلديتها
	حسن خالد أبو الهدى	رئيس حكومة شرقي الأردن سابقا
	حمد باشا الجازي	شيخ مشايخ الحويطات
	حسين الطراونة	الكرك/ عضو مجلس تشريعي
	رفيفان المجالي	عن الكرك
	سالم الهنداوي	عن اربد
	سعيد المفتي	عن عمان
	سليمان السودي (الروسان)	عن اربد
	شمس الدين سامي	عن شراكسة عمان
	صالح العوران	عن الطفيلة
	عبد الله الداود	رئيس بلدية السلط
	علاء الدين طوقان	عن عمان
	محمد طاهر الجقة الحسيني	رئيس بلدية عمان
	محمد صالح الصمادي	محامي/ رئيس جمعية الشباب المسلمين
	حاجي افندي الزرقاوي	عن عمان
	محمد ابو غنيمة	طبيب/ عمان
	محمد زهدي الداغستاني	عن الزرقاء
	ناجي العزام	عضو مجلس تشريعي

(1) دروزة، الحركة، ج3، ص 62–ص63، يقدر الحضور بـ(700)؛باتريك سيل، رياض، ص296 ويرى ان الحضور (300)؛ الحوت، القيادات، وترى الباحثة أن الحضور (145) بينما يقدر عجاج نويهض بمذكراته ان الحضور (150).

(2) عن جريدة: فلسطين ع: 222–1،1931/12/889م، ص4؛ نفس المصدر، 1931/12/12م ص6؛ بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات في فلسطين 1910 – 1948 م،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1981م، ص 24،وسيشار لاحقا: الحوت، القيادات.

البلد	العضو	الصفة التمثيلية
	نمر الحمود	عن السلط
	فارس الجازي	قبائل الحويطات
	عادل العظمة	
لبنان	الشيخ ابراهيم الخطيب	محامي / عن جبل لبنان
	الشيخ احمد افندي رضا	عن علماء الشيعة/ جبل عامل
	رياض الصلح	عضو الوفد السوري الفلسطيني
	الشيخ سليمان الظاهر	عن جبل عامل
	صلاح بيهم	نائب رئيس المجلس الإسلامي / بيروت
	علي ناصر الدين	عن بيروت
	عوني الكعكي	صحفي/ بيروت
	عمر الداعوق	رئيس غرفة تجارة بيروت
	محمد علي بيهم	مهندس / بيروت
	محمد الفاخوري	عضو مجلس نواب لبناني/ سابق
	مصطفى الغلاييني	رئيس المجلس الإسلامي/ بيروت
	عجاج نويهض	مفتش المحاكم الشرعية في القدس
	عارف الزين	عن صيدا
	يوسف أبو ظهر	عن صيدا
	بهيج الجوهري	عن بيروت
	مصطفى عز الدين	عن بيروت
	جميل بيهم	عن بيروت
	خير الدين السعدي	عن بيروت

ويلحُظ من خلال استعراض المُشاركين وصفتهم التمثيلية ما يلي:

أ- غيابِ التمثيل الرسمي اللبناني بخلاف التمثيل الأردني الذي ضم اثنان من رؤساء البلديات وعضوين مجلس تشريعي عاملين وممثل جمعيةٍ إسلامية، مما يعني الانعزالية الكبيرة التي فرضها الانتداب الفرنسي في لبنان عَن مُحيطه العربي.

ب- التمثيل الشامل لمُختلفِ المُدن الأردنية وعشائرها وأيضا لمختلف المـدن الإسـلامية اللبنانية والتي لازالت تطالب بالوحدةِ مع الداخل السوري.

ت- بلغ مجموع الأردنيين المشاركين بالمؤتمر واحد وعشرين عضو واللبنـانيين ثمانيـة عشرة عضواً.

وقد استضاف الأمير عبد الله أعضاءَ المؤتمر جميعاً في مشتاه في الأغوار بالشونة فـي سادس أيام المؤتمر الموافق 12كانون الأول1931م، في لقاءٍ حضرهُ الملك علي بـن الحـسين حيث شكر الغلاييني بلسان أعضاء المؤتمر الأمير على هذه الاستضافة [1].

أما مُقررات المؤتمر فهي:

1- وضع نظام لعَقد المؤتمر كل سنتين.

2- إنشاءُ جامعةٍ إسلامية بإسم " المسجد الأقصى".

3- إسلاميةُ البُراق والتّعاهدُ على الدفاع عنه.

4- إيجادِ دائرةِ معارفِ إسلامية.

5- تأسيس اللجان المحلية في البلاد وتكون طريقةُ تشكيلها في كل بلدٍ حسبَ مُقتضياته.[2]

ج، 2) المؤتمر القومي العربي:

وقد أقيم هذا المؤتمر في منزلِ عوني عبد الهادي[3] على هامش المُؤتمر الإسلامي العـام في 13 كانون الأول1931م،وتكمن أهميةُ هذا المؤتمر بأنه إمتدادٌ لعمل جمعية الفتـاة العربيـة وحزب الاستقلالِ العربي والذي حملَ فكرة الوحدة والاستقلال مُنذ بدايات القرن مروراً بمملكة فيصل وصولاً إلى ما أشار إليه الباحث في الفصل الثاني من هذهِ الدراسة.

وهذا المؤتمر هو تعبيرٌ عن إدراكِ هذا التيار العروبي الذي جمع الأردنيـين واللبنـانيين (والسوريين) المؤمنين بالوحدةِ الطبيعية لعَرب المشرق وما أصبح يُعانيه المشرق العربي مـن مشاكلٍ قطرية رشحَ عنها جمودٌ في العلاقات ليس الاردنية اللبنانية فحسب، بل والعربية العربية وقد حضرة عن البلدين كلٌ من:

---

(1) فلسطين،ع: (227–494) 1931/12/18، ص3؛ الحوت، مـذكرات، ص 153؛ العبيـدي، صـفحات، ص58–ص59.

(2) الحوت، القيادات، ص 247؛ خريسات، الاردنيون، ص 282–284.

(3) الحوت، مذكرات، ص 163– ص164؛ دروزة، حول، ج3، ص 86+ ص 87.

أعضاء المؤتمر العربي[1]:

البلد	العضو	المدينة
شرقي الاردن	عادل العظمة	عمان
	سعيد المفتي	عمان
	علاء الدين طوقان	عمان
	سليمان السودي الروسان	اربد
	عبد الله الداود	السلط
	حسين الطراونة	الكرك
	محمد ظاهر الجقة	عمان
	صالح العوران	الطفيلة
	سالم الهنداوي	اربد
	حسين الطراونة	الكرك
لبنان	عجاج نويهض	لبنان
	مصطفى الغلاييني	بيروت
	عوني الكعكي	بيروت
	محمد علي بيهم	بيروت
	رياض الصلح	بيروت
	صلاح عثمان بيهم	بيروت
	محمد رشيد رضا	طرابلس
	علي ناصر الدين	لبنان

ويلحظُ أن المشاركين في المؤتمر من العاملين في القضايا الوطنية ممن إنخرطوا في مُقاومة الانتداب في كلا البلدين؛ وقد نتجَ عن هذا المؤتمر ميثاق تَضمن:

مادة 1: إن البلاد العربية وحدةٌ تامة لا تتجزأ وكُل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به.

مادة 2: تُوجهُ الجهود في كل قطرٍ من الأقطارِ العربية إلى وجهةٍ واحدة،وهي استقلالها التام موحدةً ومُقاومة كُل فكرةٍ ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياساتِ المحلية والإقليمية.

---

(1) الحوت، القيادات، ص 266؛ دروزة، الحركة، ج3، ص 87؛ قاسمية، مذكرات، ص 164.

مادة 3: لما كان الاستعمار بجميع أشكالهِ، وصيغته تتنافى كل التنافي مع كَرامة الأمة العربية وغايتها العُظمى فإن الأمة العربية ترفضهُ وتقاومهُ بكل قواها.[(1)]

ويُعتبر هذا الميثاق نُقطة تحولٍ لِدعوتهِ إلى الاستقلال ضِمن كل قطرٍ وبداية حقيقية لتكريس القُطرية في تاريخ الحركةِ القومية التي تنازلت عَن مطلبِ الوحدة إلى مطلب الاستقلال مما سينعكس على العلاقةِ الأردنية اللبنانية بأن تُكرس النزعة الاستقلالية ويتراجع تأثير الدعوةِ للوحدة العربية.

د. العلاقات والإلتقاءات في الرؤى العربية بين البلدين(1931م-1936م):

د،1)إتفاقية نقل جُثث الموتى:

بقيت الالتقاءاتُ الأردنية واللبنانية في الرؤى والأفكار لِكلتا الحركتين الوطنيتين مع تباينِ للمطالبِ فما بين طلب الوحدة مع الداخل السوري من قبل مُسلمي لبنان والسعيُ الأردني للحصولِ على الاستقلال ورفع الانتداب بَقي محورُ العلاقاتِ الرسمية بين الدولتين خاضعٌ للانتدابِ في كلا البلدين والذي أقرَ إتفاقية لِنقل جُثث الموتى بين شرق الأردن والدولِ المشمولةِ بالانتداب الفرنسي ومن ضِمنها لبنان (و سورية، جبل الدروز، وحكومة اللاذقية) وسببُ هذه الاتفاقية هو للحد من انتشار أمراض سارية كالطاعون والكوليرا والجدري والتيفوس وغيرها[(2)] وقد بُدا بتنفيذ الاتفاق منذ 15 كانون أول 1932م وتكون من ثمانية نقاط تضمنت الحصول على تصريح لنقل الجثث وموافقة مدراء الصحة على ذلك وخصوصاً في حال كانت نتيجة للأمراض السارية، إضافة لمادتان في حال أراد أحدهم استخراج جثة من أراض الدول الموقعة للاتفاقية[(3)]

د،2) العلاقات بين البلدين (1932م- 1935م)

وبسببِ قُرب التوصل إلى مُعاهدةٍ سورية فرنسية، واصل الوحدويين اللبنانيون التأكيدَ على مطالِبهم حيثُ عُقد في 16 تشرين الثاني 1932م مؤتمرٌ وطني مثل فيه مُدن: بيروت، طرابلس، صيدا، صور، وجبل عامل؛ وتضمن المطالبة بوحدةِ البلادِ السورية الشاملة، وإنشاء حكومةٍ وطنية على أساس السيادةِ القومية[(4)] في ما عُرف بمؤتمر الساحلِ والاقضيةِ الأربع الثاني،وقد

---

(1) دروزة، حول الحركة، ج3، ص 86-ص87؛ الحوت،القيادات، ص 268؛ قاسمية، مذكرات، ص 160؛ الحوت، مذكرات، ص 164.

(2) البخيت، اوراق، م15، ص60.

(3) البخيت، اوراق، م15، ص60؛ الجريدة الرسمية، ع: 372، 1932/12/15م، ص 496- ص 498.

(4) جحا، معركة، ص 372

رفع المُؤتمرون الذين كانوا يُمثلون فيه التيارَ اللبناني الوحدوي مطالبهم إلى المنـدوبِ الـسامي والذي لم يأخذ بشيء منها، بل أكد "بأن تماسك الأراضي اللبنانية لن يكون موضع شـكٍ" وقـد بدأت الدعوة للإستقلال في لبنان تأخذُ شكلاً وطنياً و تلقى رواجاً سياسياً إنطلاقاً من فكرةِ عـدم التعارض ما بين إستقلالِ لبنان وعروبته، وتشكلَ تيارٌ سياسي عَريض يدعو لإسـتقلال لبنـان ووحدتهِ في تغيرٍ سياسي تحول نحو مطلب الإستقلال، ولعب دوراً وطنيـاً كبيـراً فـي عهـد الإستقلال[1] بينما حمَل البرنامجُ الوطني الأردني الذي عبرَ عنه المُؤتمر الوطني الاردني الذي عُقد في حزيران 1933م وحضرته وفود سورية وفلسطينية، دعوةً إلى" توحيدِ الجهود مع البلاد العربية لدرءِ الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادئ القومية مـع الـسَعي لتقريـر الاتحاد العربي اللامركزي على قواعدِ الاتفاق بين حُكومات البلاد العربيـة المجزأة،وعلـى أن يحتفظ كل قُطر بخصائصهِ الداخليةِ وشكل حُكومتهِ الخاصة"[2]، ويعودُ هـذا التبـاين الاردنـي اللبناني إلى شكلِ الحكم الجمهوري الذي علمت على ترسيخه فرنسا وإختلافه مع شكل الحكـم الأميري السائد بشرق الأردن إضافةً لاختلاف الظروف السياسية التي خلقت هوةً بين مطالـبِ اللبنانين والأردنيين.

ورغم تعديلِ المُعاهدة الأردنية البريطانية في 2 حزيران 1934م وبما يـشملُ الموافقـة البريطانية لشرقي الأردن على تعيين قناصلٍ في أي دولةٍ عَربية مُجاورة بحسب ما قـد يعتبـرُ ذلك لازماً، فإن الشرط البريطاني بأن تتحمل شرق الأردن نفقات التمثيل القنصلي[3] قـد حـالَ دون التمثيل القنصلي مع لبنان، والذي لم يتم رُغم إشارةِ جريدة البشير اللبنانية إلى تَحسُن علاقةِ شرق الاردن مع البلادِ المجاورة عَما كانت عليه عام 1922م عند تأسيسها[4] وسبب ذلك يعـود إلى:

أ- العُسر المالي في البلاد،والذي حالَ دون تأسيس التمثيل الأردني في هذه الفترة. [5]

ب- عَدم سماح السُلطات الفرنسية للأردن بفتح قُنصليات لها. [6]

---

(1) نديم دمشقية،محطات في حيـاتي الدبلوماسـية،ذكريات فـي الـسياسة والعلاقـات الدوليـة، دار النهـار، بيروت،1995، ص 45 – ص 46؛عز الدين،عصبة،ص 34؛ العجمي، البقاع، 268.

(2) البشير،ع:4574، 6/10/ 1933م، ص1؛،6/14/ 1933، ع: 4577، ص 1.

(3) طريف، أخبار، ص 153- 155

(4) البشير، 1934/6/12م، ص 1

(5) البشير، 1934/8/9م، ع: 4753، ص 3

(6) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا مـن الوحـدة العربيـة 1919 – 1945م، ترجمـة: رفيـق جبور،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985.ص120، رغم سماحها للسعودية بذلك.

وضمن النقطةِ الأولى يتبين مدى "المكر" السياسي للإنتداب الانجليزي، وسعيه إلى عَدم تعزيز العلاقات الأردنية مع جوارها العربي – واللبناني جزءٌ منه – ووَجد الإنتداب البريطاني مخرجاً لبقاء أمر التمثيل القُنصلي للأردن منوطاً بهِ بينما توضح النقطة الثانية السَعي الفرنسي الحثيث لتكريس التجزئةِ وقطع أوصال العلاقات بين البلدين والإستفادة من التناقضات العربية.

ورُغم ذلك فإن السعي من قبلِ الامير عبد الله تواصَل لتكريس العلاقةِ مع أُدباء لبنان إستمر حيث إستضافَ الامير الشاعر شلبي الملاط في 16 أيلول 1935م الذي ألقى في حضرتهِ قصيدةً مطلعها:

أولى الخلائف بالزعامة سيدٌ ملكٌ السيادة كابراً عن كابر

أدى له نسبٌ على شمسِ الضحى نوراً ومُنبلج الصباح

يدلي بأسطع حجةٍ قُرشيةٍ للفخر فهمةٌ لكُل مفاخرِ

إضافةً لقصائد أخرى تعبر عن العلاقة التي جمعت الملاط بالأمير رغم أنه من المؤمنين باستقلال لبنان والمحسوبين على التيار الماروني الداعِ لانفصال لبنان عن جوارهِ العربي[1] وتشير جريدة الأردن أيضاً إلى قصيدةٍ ألقاها الشيخ الأديب محمد نجيب مروة من جبل عامل في لقاءه بالأمير في 9 أيار 1938م بعنوان " تحيةِ جبل عامل " ومن أبياتها:

من الهاشميين الذين غدا الورى ذنابي وهم للرأس أضحوا ذوائبا

ومن لو قطعت الأرض لم تر مثلهم مشارق دهر خصتها ومغاربا

حسينهم بالفخر قد جاوز السهى ومد على هام الثريا مضاربا

وحاز التقي و المعلم و الحلم والنهى وعن جده المختار قد كان نائباً[2]

ه) المعاهدة اللبنانية – الفرنسية والموقف الأردني:

كان من أبرز نتائج توقيع المُعاهدة السورية الفرنسية في 9 أيلول 1936م على لبنان مطالبة القوى الانفصالية وأبرزها: البطريركية المارونية إضافةً للقوى الوحدوية (القومية)

---

(1) جريدة الأردن، ع: 641، 1935/9/17م، ص2+ص8؛ الأردن، ع672، 1935/4/8، ص1.؛ وعن الملاط أنظر: البشير، 11 تموز 1938، ع: 5551، ص 3.

(2) جريدة الأردن،ع:773، 1938/5/10م،ص1؛أبيات القصيدة للشاعر عمر نجيب مروة، وألقاها بالنيابةِ عنه حيث لم تشر الصحيفة إلى حضور صاحب الأبيات إلى عمان.

والإسلامية إلى المطالبةِ بعقدِ معاهدةٍ لبنانية مع فرنسا، وذلكَ رُغم تباين مُنطلقاتِ كِلا التيـــارين البطريركي والوحدوي الإسلامي، ففي حين عَقدت البطريكية بزعامة البطريرك الماروني أنطون عَريضة والكتلة الوطنية اللبنانية التي يرأسها إميل إدة اجتماعاً في بكركـــي[1] فـــي 6 شـــباط 1936موتوصلوا فيهِ إلى تحديدِ مطالبهم والتي تصدرها المُحافظة على كيـــان لبنـــان ووحدتـــه وتحقيق الاستقلال الحقيقي[2]ثم عُقد مؤتمر الساحل والاقضية الأربعـــة الثالـــث فـــي 10 آذار 1936م،والذي شَهد تحولاً في موقف مسلمي لبنان والتيارات الوحدوية والمعتدلة وشهد تغيـــراً إزاء الكيان(أو الدولة) اللبنانية وبرزَ فيهِ تيار تزعمه كاظم الصلح[3] يدعو للتنازل عن الوحـــدة السورية من قبل مسلمي لبنان فيما سمي آنذاك " قضية الاتصال والانفصال" ويدعو لسلكِ طريقٍ يُوازن ُفيه ِبين مطالبِ الموارنة ومواقف الكتلة الوطنية السورية، والتي بقيت لحدٍ قريب تتبنـــى مطالب مُسلمي الساحل والوحدويين اللبنانيين ووقعت اتفاقية مع فرنسا ثبتت بموجبها حدودها مع لبنان، مما دعى إلى إتجاهِ كثيرٍ من المسلمين للبحث عن حقوقهم ضمن الدولة اللبنانية ولا يرى مانعاً من قبول الكيان اللبناني مشترطاً أن تكون القومية العربية عقيدةً لأبنائه، وبدأ الحديث عن الوحدة السورية يتراجع في مُعظم المدن الإسلامية اللبنانية والمناطق التي طالبت بوحـــدةٍ مـــع الداخل السوري،ومن أبرز التنظيمات السياسية الاستقلالية التي أمنت بهذه الفكرة حزب النـــداء القومي والذي جمعَ كثيراً من القوميين[4].

أما عَن الموقف الاردني من مُجريات العملية السياسية في لبنان (وسورية) فإنهُ أكد على الدعوة لوحدةٍ سورية، حيث تشير جريدة فلسطين إلى أن الامير عبد الله أرسل إلى سورية كـــل من: توفيق أبو الهدى، حسن خالد ابو الهدى، ومحمد طاهر الجقة للقاءِ المندوبِ السامي الفرنسي

---

(1)بكركي: مقر البطريركية المارونية وتتبع إدارياً لمحافظة جبل لبنان، وتبعد عن بيـــروت 20 كـــم وأصـــل التسمية ber kerke وتعني بالأرامية المكان الذي تحفظ فيه الأسفار أي مكتبة حفظ الـــسجلات والكتـــب، وكون المكان هو مقام للبطريركية المارونية يتعزز هذا الرأي أو ber karke مكان أو سور محـــصن وأن الجذر (كرك) هو سامي مشترك يرد في أكثر اللغات السامية ومعناه الأصيل الإستدارة،حيث المدن القديمة في الشرق الأدنى القديم تبنى بشكلٍ دائري ليسهل الدفاع عنها ويوجد مدن عدة تعرف بالكرك اي المستديرة المحصنة وهي مقر البطريركية المارونية واتخذت مقراً لها منذ منتصف القرن التاسع عشر؛ مرهج،لبنان، جـــ3، ص 47- ص 49.

(2) جحا،معركة،ص474؛الموسوعة العربية، دمشق، م16، ط1، 2006، ص 902؛أبي عبدالله،الموارنة،جـــ4، ص212 –ص213؛الأغا،الاتجاهات،ص 86؛أنظر وثيقة من الرئيس شكري القوتلي حـــول عـــدم إلحـــاق الأراضي الملحقة بلبنان لسوريه خلال مباحثات سوريا وفرنسا؛العجمي،البقاع،ص260،ملحق (58).

(3) كاظم الصلح: سياسي لبناني،وأسس جريدة النداء التي دعت لإستقلال لبنان والوحدة العربية؛ انظر: دمشقية محطات، ص 36.

(4) بوسعيد، عصبة، ص157، الحلاق، مذكرات سليم، ص83؛ خليفة، أبحـــاث، ص136، البيطـــار، تطـــور، ص 117، ص118؛ العجمي، البقاع، ص268 للمزيد أنظر: فلـــسطين، 1936/3/10، ص3؛ فلـــسطين، 1936/3/14، ص3؛ عن حزب النداء أنظر: الكيالي، الموســـوعة، مـــج2، ص 526؛الأغا،الاتجاهـــات، ص 88.

(مقره بيروت) للقيام بهذهِ المهمة، وأيضاً عَقد محمد صبحي أبو غنيمـــة لقـــاءاتٍ مَــع بعــض الأوساط السورية بخصوص الدعوة لوحدةٍ سورية شاملة [1] وتعلق جريدة الأردن على ما يجري في سورية ولبنان بقولها" أنهُ لا يجب أن تكون دعواتُ لوحدةِ سورية الشمالية من دون ســورية الجنوبية"[2] مما يشير إلى تأثر كِلا البلدين الأردن ولبنان،بما يجري في سوريا مُعتبرين بأنهمــا جزءٌ من مشروع سياسي وحدوي، وحينما وافق مجلس النواب اللبناني في17تــشرين الثــاني 1936م على المعاهدة الفرنسية اللبنانية، والتي وقعها الرئيس إميل إدة مع المفــوض الــسامي الفرنسي وتضمنت تعزيز التمثيل مختلف الطوائف اللبنانية[3] فإنَ المجلس التــشريعي الأردنــي أشارَ في ردهِ على خطابِ العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة " بالرغبةِ في أن يصلَ شرقي الأردن الى ما وصلت إليه البلاد العربية من الحقوق" ويرجوا المجلس في رده من "سيد الــبلاد وأميرها أن يسعى لتحقيق ذلك"[4] ودَور البلدين في هذه المرحلة رغم اختلاف همومهم السياسية وتطلعاتهم الاستقلالية بقي يتأثرُ بمجرى الأحداث السياسية التي شهدتها سوريا تأثرَ بقدرٍ أكبــر من محاولتهم التأثير في خلق وحدةٍ سورية خصوصاً في ضوء الانتداب البريطاني على شــرق الأردن والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

و) العلاقات الأردنية – اللبنانية خلال الثورة الفلسطينية (1936م)

اشتعلت الثورةُ العربية في فلسطين مُنذ قِيام ثلاثةٍ من عرب فلسطين بُمهاجمة قافلةٍ يهودية في نابلس،ونتيجة للسياساتِ الانتدابية البريطانية، المنحازةِ إلى اليهــود قــام عَــرب فلــسطين بإضرابٍ شامل عَم المُدن الفلسطينية كتعبيرٍ عن الاحتجاج وقامت مواجهةً عربيةً يهودية إشترك بها من الاردن ولبنان كثيرٌ من المجاهدين وبدأ المحيط العربي يقدم العون والمساعدةَ الى عرب فلسطين[5].

أما أبرز المواقف الاردنية مُؤتمر أُم العمد والذي عقد في 4 تموز1936م، وقدمَ فيهِ شيوخُ القبائل الأردنية احتجاجاتهم على ما يجري في فلسطين وحالتها السياسية في ظلِ السعي اليهودي إلى تهويد فلسطين[6]وقد ساهم الاردنييون بالثورةِ الفلسطينية بتهريب السلاح لعناصرها والقيــام

---

(1) طريف، أخبار، ص 316

(2) جريدة الاردن، ع: 971، 1936/3/28، ص 1.

(3) تقي الدين الصلح، في القومية و الحكم، دار النهار، بيروت، 1999، ص 67؛ وسيشار لاحقاً: الصلح، فــي القومية.

(4) جريدة الاردن، 7 ت 1، 1936م، ع: 706، ص 1

(5) الحوت، القيادات، ص 332، دروزة، الحركة،ج3، ص 137؛صدقة، قضية،ص 176 – ص 177.

(6) جريدة الاردن، ع: 690، 7/4 /1936م، ص 1؛ للمزيد أنظر: الأردن،ع:689، 1936/6/29م،ص1.

بالمظاهرات الاحتجاجية في المُدن الأردنية [1] وممن شارك و أستشهد في مجريات الثورة: علي العبويني وعبد الرحمن النجداوي [2] وعلى الصعيد اللبناني بَرز المُجاهد العربي اللبناني فوزي القاوقجي[3] الذي التحق بالثورة الفلسطينية في أب 1936 م وانضم لها، أما شعبياً فقد ساهمت المُدن الإسلامية اللبنانية: طرابلس، صيدا، وصور في دعم الثورةِ الفلسطينية،وجُمعت التبرعات لها[4] وتشكلت (لجنة إعانة فلسطين) في بيروت والتي أذاعت بياناً في 19 أيلول 1936 م جاءَ فيه:" أيها العربُ إن إخوانكم وأبناء أعمامكم في سورية الجنوبية، فتنادوا إلى مُساعدتهم فلا تحجموا عن بذلِ أموالكم على الأقل في سبيلهم "[5] واستدعت القضيةُ الفلسطينية التقاء الأردن ولبنان حيث أرسلَ أحد أبرز وجوه الطائفة الإسلامية في بيروت سليم علي سلام [6] إلى الأمير عبد الله في2 تموز1936م برقية يبلغهُ فيها عن اقتراحات قد تقدمَ بها للمفوض السامي البريطاني وجاء فيها:" قدمتُ لسُموكم صورةً عن تحريري للمندوب السامي لحكومة فلسطين، لابد إطلعتم عليه وأنتم بخير إن شاء الله وحيث ورد لي منه الجوابُ ومنه يُشتم موافقته تقريباً على مقترحات هذا الداعي، لذلك وَجدت من الضروري أيضا اطلاع سموكم عليه" [7] مما يعني،بأن الطائفة الإسلامية بلبنان تستشعر الدور الأردني الكبير في فلسطين،وتبين برقية أخرى من الأمير إلى سلام في 9 حزيران 1936م إشادةً بالاثرِ الحَسن الذي كان لمقترحات سلام للمفوض السامي البريطاني،والداعية إلى إعادةِ النظام في فلسطين،مما يشير إلى أن الاتصالات اللبنانية الأردنية مدركة لعُمقها العروبي في فلسطين كقضيةٍ جامعة رُغم الطابع الانفصالي عن القضايا العُروبية

---

(1) دروزة، الحركة، ج3، ص 137

(2) أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية، (1935، 1939) يوميات اكرم زعيتر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص 433.

(3)فوزي القاوقجي: (1890–1977م): قائد عسكري ومناضل عربي، مواليد طرابلس، خدم في الجيش العثماني، واشترك في الحرب ضد الانجليز في البصرة عام 1914م، ثم قاتل ضد الانجليز في الجيش العثماني في غزة وبئر السبع ونال شهرة عسكرية واسعة لجرأته وبانتهاء الحرب عاد لطرابلس ثم التحق بالملك فيصل وعين في ديوان الثورة، الحربي، وعمل في 1928، في تأسيس الجيش السعودي، وعام _1932) التحق بخدمة الملك فيصل في بغداد ولعب دورا بارزا في ثورة فلسطين (1936) واشترك في ثورة رشيد الكيلاني بالعراق (1946) وتولى قيادات الانقاذ (1947) وبعد حرب فلسطين عاد الى لبنان حتى وفاته.؛ الكيالي، الموسوعة، مج7، ص؛ و للمزيد عن دوره في فلسطين راجع: صدقة، القضية، ص 185.

(4)حليم عز الدين، تلك الأيام مذكرات وذكريات، 5 أجزاء، دار الأفاق الجديدة،بيروت،1984 م، ج1، ص 246،لاحقا،عزالدين، الأيام؛ دروزة، القضية، ص 137

(5) فلسطين، ع: 151– 3342 1936/9/20، ص 3

(6) سليم علي سلام (1868 – 1938م) سليم علي سلام والده من الوجوه التجارية في بيروت، عمل في السياسة منذ العهد العثماني وهو أحد أعضاء المؤتمر العربي الذي أقيم بباريس 1913 م، لكنه عثماني النزعة اشتد العداء بينه و بين السلطة الفرنسية أيام الأنتداب و لعب دوراً كبيراً في أعمال مؤتمر الساحل و الأقضية الأربع وللمزيد راجع: حلاق،مذكرات سليم، ما بعد ص 13.

(7)الحلاق، مذكرات، ص 324، ملحق (47)

الذي امتازت به الدولةُ اللبنانية الخاضعة للانتداب الفرنسي [1] والذي أدى إلى تصدر الزعامات الإسلامية فيها لمعالجة القضية الفلسطينية، ويستدلُ على ذلك أيضاً من خلال النداء الذي وجهــهُ الملوك والأمراء العرب في 6 تشرين الأول 1936م إلى اللجنةِ العربيــة الفلــسطينية لإنهــاء الإضرابات في فلسطين بدءاً من12 تشرين أول 1936م [2]والذي غاب عنــه الــدور اللبنـــاني (والسوري) الرسمي بسبب الانتداب الفرنسي الذي أشغل لبنان بقضايا قُطرية تتــضح بمطالبــة الطوائف الإسلامية في هذه الفترة بحقوقها السياسية وأبرزها توزيع المقاعد النيابية في الدولــة اللبنانية، وبقيت قضية الاتصال والانفصال مع سوريا هي القضية الأكثر تــأثيراً فــي مجــرى سياسية وتوجهات الدولة اللبنانية، خصوصاً مع التوجه الفرنسي (والسوري) إلى تثبيت الحــدود الشرقية اللبنانية[3] ورغم غياب هذا الدور للدولة اللبنانية إلا أن مدن طرابلس وصور وصــيدا أضربت في 29 نيسان 1937م محتجةً على أي دعوةٍ لتقسيم فلسطين[4] بما يتنــاغم والموقــف الشعبي الأردني الذي احتج على قرار التقسيم في مؤتمرٍ عقد في قرية أم العمد حضره معظــم وجوه وشيوخ القبائل الأردنية في تموز 1938م معربين عن احتجاجهم على قرار التقسيم [5] وقد بدأت في هذه المرحلة تتضح معالم السياسة الخارجية الأردنية بتبنيها مشروع سوريا الكبــرى حيث قال الأمير عبدالله في أب من عام 1939م:"بأن سوريا كلها قطرٌ واحد شمالها وجنوبها أن كُل سياسةٍ لا تقوم على أساس وحدة سورية هي سياسة عقيمة لا يرجى لها النجــاح " ومبــدياً استعداده لتوحيد سوريا وبناء علاقاتٍ جيدة مع فرنسا وبريطانيا "[6].

---

(1) الحلاق، مذكرات، ص 325، ملحق (48).
(2) دروزة، حول الحركة، ص 42؛ صدقة، قضية، ص 188؛ فلــسطين، 6-1- 1937م، ع: 232- 3423، ص1، وللمزيد راجع: وزارة الثقافة والإعلام، القضية الفلسطينية في رسائل تاريخية،، عمان، 1970م، ما بعد ص 34.
(3) أنظــر:البــشير،1937/10/28م،ع:5352، (خطــاب البطريــرك المــاروني)؛ البــشير، 1937/12/8م، ع:5386،ص1(مذكرة المجلس الإسلامي الأعلى المطالبة بحقوق مدنية وسياسية)؛البشير 1937/6/17،ع: 5250،ص2،ص7؛البشير،1938/11/15،ع:5656،ص4.
(4) البشير، ع: 5497، 1937/4/29م، ص4.
(5) البشير، ع: 5555، 1938/7/15م، ص5.
(6)البشير، ع:5875، 1939/8/16م، ص5؛ جريدة الأردن، ع: 837، 1939/7/16م، ص1.

الفصل الرابع

العلاقات بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية ولغاية الاستقلال اللبناني (1939م ولغاية 1943م)

الفصل الرابع

العلاقات بين البلدين منذ الحرب العالمية الثانية و لغاية الاستقلال اللبناني (1939م ولغاية 1943م)

1) موقف البلدين:

1،أ) الموقف الأردني:

ما أن أُعلنت الحربُ العالميةُ الثانية حتى أعلنَ الأردن الوقوفَ إلى جانب الحُلفاء، وقد أكد الأمير عبدالله ذلك في برقيةٍ بعثها بتاريخ 5 أيلول1939م إلى الملك البريطاني جورج السادس، وجاء فيها" بعين الروح التي اشترك بها والدي مع جلالة الملك جورج الخامس في الحربِ العُمومية السابقة هكذا أيضاً اليوم أنا وشعبي نقف بثباتٍ بما نملك" معلناً تأييده لبريطانيا [1] وقابلت بريطانيا هذا الموقف بشكرها معتبرةً إياه جزءً من تقاليد الصداقةِ العربية البريطانية[2] وتَعزز الموقف الأردني بالوقوف لجانب الحلفاء برسالةٍ أُخرى بَعث بها الأمير إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ليبران(libran) يؤكد فيها وقوفهُ لجانبِ الحُلفاء ضِد دول المحور الذين وصفهم "بالعابثين بالسلامة البشرية وحقوق الأمم" وراجياً النصر لجبهة الحلفاء [3]وقد اعتبرت الحكومة الأردنية ألمانيا دولة معادية وإتخُذ قرار بوقف التعاون معها ببلاغ حكومي صادر بتاريخ 16 أيلول 1939م[4].

وإستمر الأردن يؤكدُ الوقوف إلى جانبِ الحُلفاء حيث أعلن الطوارئ (قانون الدفاع) معتبراً إياه أسوةً بما أعلن في البلادِ المجاورة [5] وعليه فقد تم تَمديدُ مُدة المجلس التشريعي لخمسةِ سنواتٍ والذي بدورهِ قررَ تأييد موقف الأمير والحكومة في الحرب العالمية معتبراً بأنه يتفق مع مبادىء النهضة العربية المباركة وميولِ الشعب المرتبط بالعرش[6].و يأتي هذا القرار الأردني نظراً لوقوعه ضمن دائرة الإنتدابِ البريطاني، وإرتباطهِ بهوقد حاولَ الأمير في موقفهِ

---

(1) جريدة الأردن، ع: 844، 1939/9/5م؛ محافظة، الفكر، ج3، ص570.
(2) البخيت، وثائق، م3، ص 343، وثيقة رقم (143ب) (146-210).
(3) البشير،ع 5904،21/9 / 1939 م، ص 3.
(4) خليل الحجاج، التطور التاريخي للحياة التشريعية والنيابية الأردنية 1920 – 1952م، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، 1994 م، ص 134، وسيشار لاحقا: الحجاج، التطور.
(5) جريدة الأردن، ع 748، 24/ 9 / 1939 م، ص 1، ص 6.
(6) الحجاج، التطور التاريخي، ص 134.

السياسي بالوقوف لجانب الحلفاء أن يَعقد تسوية سياسية شاملة مُقابل وقوفهِ لجانب الحلفاء ليحقق من خلالها مكاسباً للقضيةِ العربية و يحل المسألة السورية من خلال الوحدة، و ينهي المشكل الفلسطيني [1].

1، ب) الموقف اللبناني:

تناغَم مع الموقف الأردني في تأييدهِ للحُلفاء وأعلنت لبنان وقوفها إلى جانبِ فرنسا وعقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعا بينَ فيه "أن لبنان يُعرب عن استيائه في ما يخص المؤامرة التي دبرتها ألمانيا ضد السلام العالمي"، وأن"مصير لبنان معلقٌ بصورةٍ وثيقة لا تنقطع بمصير الأمة الفرنسية وأنهُ على استعداد لتقديم المُساعدات بالقوة والموارد ليساهم لبنان بالظفر النهائي" ومبرراً موقفه بمناصرتهِ للتقاليد الفرنسية العاملة لأجلِ حُريات الشعوب، وقد قدم الرئيس إميل إده هذا القرار بشكل برقيةٍ بعثها إلى المندوب الفرنسي غبريال بيو(Grebreal Bio) [2]، وتعززَ هذا الموقف برسالة من مفتي الجمهورية (محمد توفيق خالد) إلى المفوض السامي يؤكد فيها"أن مُسلمي لبنان يقفون إلى جانب فرنسا ومندداً بالموقف الألماني و"المذهب النازي وأن المسلمين يقفون إلى جانبِ الديمقراطيات التي تضع العدلَ والمساواة وحرية الشعوب بأولوياتها" في حين تكثفت زياراتُ البطاركة وزعماءِ الطوائف ورجال الدين من مختلف الطوائف اللبنانية إلى دار المفوضيةِ الفرنسية في بيروت معلنةً التضامن مع فرنسا[3] إضافة للموقف المؤيد من قبل الطائفة الدرزية لبريطانيا والذي يستدل عليه من المراسلات بين شيوخ عقل الدروز وبريطانيا [4] وبَرزت حالةٌ شعبية مؤازرة لفرنسا تجلت أدبياً بالشعر الشعبي:

فرنسا أم الحرية	وأكبر دولة سلمية
وعند الحشر قوية	تظهر كالنسر الحردان[5]

وإتخذت المفوضية الفرنسية في بيروت إجراءات الطوارئ معلنة الأحكام العُرفية في9 أيلول 1939م في جميع الأراضي السورية واللبنانية ثم تبعته بقرار في21أيلول 1939م يقضي

---

(1): البخيت، وثائق، م 3، ص 345، وثيقة رقم (144) (71 – 609) في رسالة من الأمير إلى المعتمد البريطاني

(2) جريدة البشير، ع: 5892، 1939/9/15، ص4.

(3) جريدة البشير، ع: 5994، 1939/0/7 م، ص 4.

(4) Droze comm، p.200 (fo226/274)، p.201 (fo226/274)

(5) البشير، ع: 5895، 1939/9/9م، ص 5؛ الأردن، ع: 847، 1939/9/24 م، ص 1.

بتعطيلِ الدستور وإعادةِ الحُكم الفرنسي شِبه المُباشر وحَصر صـــلاحياتِ رئـــيس الجمهوريـــة وتنظيم وسائل الدفاع[1].

2) أثر وحدة الموقف في الحرب العالمية الثانية على العلاقات بين البلدين:

يظهرُ في هذهِ المرحلة وحدةٌ للموقف السياسي لكلا البلـــدين وتـــشابهٌ للحالـــة الـــسياسية بالوقوف لجانب الحلفاء رغم اختلاف في الأهداف والمنطلقات، ففي حين كان الهدف الأردنـــي هو السير نحوَ دفع الحُلفاء إلى تبني مشروع الوحدةِ السورية، فإن الموقف اللبناني قد بُني بنـــاءً على الصداقةِ التقليدية التي تجمع ما بين لنبـــان (وخـــصوصاً مـــسيحييه والموارنـــة تحديـــداً) والمسلمين الذين اقتنعوا بالكيان اللبناني كدولة وحدود.

وقد سمحَ هذا التناغم بين موقفي البلدين وعلى اختلاف أهدافهِ، بنشوء تقاربٍ عبر عنـــه بيان أصدره (مسلمي الساحل وشباب بيروت الأحرار) وتولى إصدارهُ رياض الصلح " يؤيدُ فيه صاحب السمو أمير شرقي الأردن ويعربُ فيه عن إخلاصهِ للسدةِ السُنية واستعداده للقيام بكل ما يترتب عليه من واجباتٍ نحو الأمير عبدالله "[2]، وإضافة لهذا البيان فقد تلقى الأمير رسالةً مـــن بطريرك الموارنة (أنطون عريضة) تضمنت إشادتهُ بسيرةِ الأمير والمقام الأدبي والسياسي الذي يتمتع به، وقد أجاب الأمير على رسالته بجوابٍ بعثة إلى البطريرك عريضة يعبرُ فيهـــا عـــن عطفه على الطائفة المارونية [3].

ويبدو بأنَ هذهِ الإشارات في العلاقاتِ بين البلدين جاءت كنتيجةٍ لتناولِ موضوع الوحـــدةِ السورية في ضوء ما شاع آنذاك في الصحافةِ من أن بريطانيا ستمنح الأمير اتحاداً سورياً يكون هو على رأسه، إضافةً إلى انتشار أخبارٍ عديدة تُشير إلى نيةِ الأمير القيام بزيارة إلى لبنان فـــي ظل ما شاعَ من أنَ الأمير عبدالله " سيرتقي عرشَ سوريا وأن بريطانيا وفرنسا تريدان إصلاح الوضع السوري بإقامة مملكة مُوحدة يتولى شأنها الأمير عبدالله " [4] أخـــذين بعـــين الاعتبـــار الضعفَ الفرنسي و المكانة البريطانية التي تعززت بشكلٍ كبير في الحرب والضعف الفرنـــسي الذي بدت ملامحه تبرز في لبنان.

---

(1) الخوند، لبنان، ص 156 – ص 157؛ البيطار، تطور، ص 9.
(2) الجزيرة، ع: 935، 1939/12/15، ص 2.
(3) الجزيرة، ع: 970، 1940/4/27، ص 4؛ البشير 1940/5/6م، ع6086، ص5.
(4) الجزيرة، ع: 971، 30 / 4 / 1940 م، ص5؛ البشير، ع: 6901، 5/18 /1940 م، ص2؛ انظر: نجلاء سعيد مكاوي، مشروع سورية الكبرى:دراسة في أحد مشروعات الوحدة العربية في النـــصف الأول مـــن القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010م، ص73؛ لاحقا: مكاوي، مشروع.

3) الموقف الأردني من تحرير لبنان من حكومة فيشي (vechi) والإستقلال اللبناني:

كان من أبرز نتائج هزيمةِ فرنسا أمام ألمانيا هو تشكيلُ حُكومة فيشي برئاسة المارشال بيتان (Petian)،وتوقيع الهُدنة الفرنسية مع ألمانيا في20 حزيران1940م والتي بموجبها أُلحقت المستعمرات الفرنسية ومنها لبنان إلى حُكومة فيشي والتي بدورها قامت بتعيين الجنرال هنري دانتز(henri Dentz) مفوضاً سامياً وقائداً أعلى للجيش في سورية ولبنان[1] وفي ظل هذا التطور تعَهدت فرنسا الحرة بزعامة ديغول بإبقاء تَحالُفها مع بريطانيا وبمواصلة الحربِ ضد ألمانيا حتى النهاية[2] وكانَ أول إجراءات دنتز هو تعيين ألفرد نقاش[3] رئيساً للجمهورية وأحمد الداعوق (مُسلم) أميناً لسرها، وترتب على هذهِ الإجراءات أن أصبحت بيروت مقر الدول المحور في الشرق ووجهة سياسية للعرب الداعمينَ لهم أمام دول الحلفاء [4].

وتمثلت ردةُ الفعلِ الأردنية على هذهِ التطورات بتعبير الأمير عبدالله عن قلقه إثر الهزيمة الفرنسية وما آلت إليه الأمور في سورية ولبنان، وخشيتهِ على موضوع الوحدةِ السورية وذلك في رسالةٍ بعث فيها إلى المندوب السامي البريطاني في 22 حزيران 1940م، ويقول فيها:" إن الرأي العام في شرقي الأردن وفلسطين وسورية ولبنان،في مُنتهى درجات الهلع والجزع بالنسبة للمستقبل"وأنه "يعلق أهميةً كبيرةً على ما ستبديهِ بريطانيا" ويدعو بريطانيا إلى العملِ لأجلِ الاستقلالِ والوحدةِ السورية والمتمثلة بأقطارها:(فلسطين، سورية، لبنان، وشرقي الأردن) [5] وسبب التخوف الأردني،هو القلقُ من دعايةِ دول المحور للوحدة العربية وخصوصاً أن العديد من القوميين العَرب أبدوا اقتراباً من سياساتها ورؤاها ووعودها [6].

وبعث الأمير عبدالله بمذكرةٍ أُخرى إلى المندوب السامي البريطاني في1 تموز 1940م لفَت فيها نظر الحكومة البريطانية إلى أن الدعاية من قِبل المحور وتناولها مستقبل البلاد العربية في خطابها السياسي بدأت تجدُ اهتماماً لدى الرأي العام العربي، وبأن السلطات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي في سوريا ولبنان قد أقفلت الحُدود مع شرقي الأردن، وبأنه يقوم باتصالات مع الدروز وعشائر حوران وعشائر الرولة لتحقيق وحدة البلاد، ومبدياً استعداد شرق الأردن

---

(1) الخوند، لبنان المعاصر، ص 159، البيطار، تطور، ص 9 + ص 27.
(2) البيطار، تطور، ص 12 + ص 27.
(3) الفرد نقاش: راجع الفصل الأول نشأة لبنان.
(4)الصلح، لبنان العبث،ص 69
(5) البخيت، الوثائق، م3، ص 348–349؛ البيطار، تطور، ص 137.
(6): محافظة، موقف، ص344؛ سيل، رياض، ص 437–438.

لدخولِ الحرب بالتحالفِ مع بريطانيا [1] وجاء الرد من قبل المَندوب السامي البريطاني للأمير بعدم التسرع أو الالتفاتِ إلى دعاية دولِ المحور[2]؛ويلحَظ أن بريطانيا حاولت ثنيَ الأمير عن الاتصال بأحد يمكن أن يساعده على تحقيق مشروع الوحدة السورية.

وكان من نتائج قفل الحدود من قبل قوات فيشي تأثيرٌ اقتصادي على الإمارة وزيادة الرقابة الأمنية على كل سوريٍ ولبناني مقيمٍ على أراضيها، وإصدار أمرٍ من وزارة الدفاع والداخلية الأردنية بمراقبة أي شخص يتكرر سفره إلى سورية ولبنان، وأن من أراد السفر أن يحصل على موافقةٍ من قبلِ قيادةِ الجيش يبين فيها دواع السفر [3] وتشير وثائق المكتبة الوطنية إلى قيام السُلطاتِ العسكرية والمدنيةِ بالتحقيقِ مَع كل مقيمٍ لبناني وخصوصاً في المناطق الشمالية وجنسيته وأسباب إقامته [4].

ونظراً للتعاطفُ من قبل بعض التيارات العربية مع دول المحور ودعواتها التي أوجدت حضوراً وأثراً في المنطقة من خلال حركة رشيد عالي اليكلاني التي تمثل السعي الألماني إلى الوصول لخطوط تموين النفط عبر العراق وسورية ولبنان[5]ولنشاط التيار القومي الذيله صلاتٍ بألمانيا (مثل شكيب أرسلان والحاج أمين الحسيني وغيرهم)فقد نشأ في لبنان موقفٌ يدعو إلى التحرر من القبضة الفرنسية، وعُقدت بعض الحملات للتبرع لصالح ضحايا الاستعمار البريطاني وجُمعت تبرعات من المدن اللبنانية الكبرى، أي أن حُكومة فيشي عبر مفوضيتها في بيروت سَعت لخلق حالةٍ شعبيةٍ عربية متعاطفة مع دول المحور في لبنان[6] في حين واصل الأردن تأكيدهُ للوقوف لجانب بريطانيا ففي 16أيار 1941م، أعلنَ الأمير عبدالله عزمهُ على مواصلةِ دعم الحلفاء والقضاء على حركة رشيد الكيلاني وتبعاتها، وقد إشترك الجيشُ الأردني إلى جانب القوات البريطانية في القضاء على الانقلاب [7].

---

(1) محافظة، الفكر، ج3، ص570.

(2) المرجع السابق، ص572-513.

(3) وثيقة رقم(38/1/3/36)محفوظة في دائرة المكتبة الوطنية وهي كتاب صادر عن وزير الدفاع بمراقبة المتوجهين لسورية ولبنان.

(4) وثائق دائرة المكتبة الوطنية رقم (36 /22/1/3)،(13/1/3/36)،(10/1/8/28)

(5) عصام كمال خليفه، من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء، بيروت، 1989 م، ص 22، لاحقاً، خليفة، من الميثاق؛ محافظة، العلاقات، ص 108-109.

(6) سيل، رياض، ص 445، بيضون، رياض، ص 182.

(7) جون كلوب، قصة الجيش العربي، ترجمة أحمد عويدي العبادي، وزارة الثقافة، عمان، 1986، ص 395 – ص 396؛ لاحقا: كلوب، قصة؛محافظة، العلاقات، ص 109؛ محافظة، الفكر، ص 573-574.

وبهذا أصبحت منطقة المشرق العربي مسرحاً للعمليات العسكرية الحربية في ظل سعي دول المحور لتأكيد حضورها[1]واجهت بريطانيا ذلك بإعادة ترميم العلاقة مع العرب، بإعلانها تأييد الوحدة العربية، وتصريح وزير الخارجية البريطاني أنتوني آيدن في 19 أيار 1941،(أو اعلان مانش هاوس) بدعم بريطانيا الكامل لأي مشروع عربي وحدودي يحظى بالقبول التام[2]وقررت بريطانيا وفرنسا الحرة القيام بتحرير سورية ولبنان من تبعيتها لحكومة فيشي"معتمدةً على كسب المشاعر العربية الوحدوية وعلى تأثيرها و تأييدها في المنطقة العربية"[3] وقد أيد الأردن هذه الخطوة عبر قرارٍ لمجلس الوزراء يعلن فيه رضى الأمير عبدالله عن السعي البريطاني [4]وبرز الدورُ الأردني عسكرياً بمشاركةِ الجيش العربي في مهمةِ تحرير سورية ولبنان وإنخراطه بهذه العمليات،فتعزز وجوده ما بين مدينة درعا السورية ومدينة الزرقاء الأردنية،وأعرب القائد كلوب باشا عن سرورهُ بمشاركة الجيش الأردني في مهمةِ تحرير سورية[5]،وأصدرَ الأمير عبدالله بياناً " إلى كافة شيوخ البر وزعماء القُرى وقطان المُدن وقادة الرأي " يشير فيه إلى أمره بالاشتراك العسكري لقواتِ البادية في تحرير الوطن السوري العام مع القوات المتحالفة معتبراً أن هذا الاشتراك سيفضي إلى التحرر والاستقلال والسيادة القومية والوحدة السورية[6] وألقى خطاباً حماسياً بالقوات الأردنية المشتركة في تحرير جنوب سورية والمساندةِ لتحرير لبنان والتي تجمعت بالمفرق في 21 حزيران 1941م،قال فيه:"أن ساعة تحرير سورية قد دنت وأن الفرصة الذهبية قد تكون حاسمةً في تاريخ العرب " وإشتمل ميدان العمليات العسكرية للقوات الأردنية المُشاركة يتركزه على تحرير البادية السورية [7]

و جاءت نتائجُ الحملةِ العسكرية على لبنان (و سورية) والتي انطلقت في 8 حزيران1941م، والتي حَملت وعداً بريطانيا بالاستقلال لكلا البلدين عبر منشورات ألقيت على البلدين وإصدار الجنرال كاترو(catroux) إعلاناً موجه للشعبين السوري واللبناني بمنهجهما

(1) محافظة، العلاقات، ص 109.

(2) خليفة، من الميثاق، ص44، البيطار، تطور، ص 138؛ هادي حسن عليوي، الاتجاهات الوحدوية في الفكر القومي العربي المشرقي (1918– 1952م)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000 م، ص 185 – 187؛ لاحقاً: عليوي، الاتجاهات.

(3) سيل، رياض، ص 446.

(4) البخيت، وثائق، م3، ص372.

(5) البخيت، ص 383، وثيقة رقم (163هـ) (48–319)، البخيت، ص 380، وثيقة رقم (163ز)(59–87).

(6) عبد المنعم الرفاعي، الأمواج، وزارة الثقافة،عمان،2001م، ص 84، و سيشار لاحقا: الرفاعي، الأمواج؛البخيت، وثائق م3، ص 201.

(7) محافظة، العلاقات، ص 112؛ البيطار، تطور، ص 24–25؛كلوب،قصة، ص 407 – 409.

الاستقلال في حال انتصار قوات الحُلفاء [1] وكانت الغاية من هذا الإعلان هي كسبُ ودِ الشعبين وتحييد القوى القومية والاستقلالية المتعاطفة مع دول المحور وثنيهم عن قِتال الحلفاء،عبر تأكيد أفكار الاستقلال والوحدة العربية التي كانت تناضل لأجلها القوى الشعبية[2] بينما هدفَ الأمير من المشاركة هو تحقيق المشروع الوحدوي السوري الذي تبناه و المستند إلى إعلان مملكة فيصل 8 آذار 1920م وذلك بصفته وريثاً لهذه الوحدة، وتمثلت ردة الفعل الأردنية على إعلان كاترو باستقلال لبنان وسورية، بأن أصدر مجلس الوزراء قراره رقم(337) في 14 تموز 1941م، ويؤيد فيهِ وعود الحلفاء من إعلان أيدن إلى تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو باستقلال لبنان (وسوريا)،و جاءَ في القرار: "إغتباط حكومةِ شرقي الأردن" بما تم، والتأكيد بأن شرقي الأردن"يؤيد المَوقفَ السياسي الحاضر في البلادِ العربية التي تتألف من: سورية ولبنان وشرق الأردن وفلسطين، وتعتبرهما بجدارةِ الاستقلالِ والوحدةِ " ويطلبُ القرار بالسماح للحكومةِ الأردنية بالعمل على تحقيق غاياتِ الوحدة والاستقلال، ومقدماً اقتراحات عملية تتضمن " أن تكون الحكومة الأردنية مؤثرةً بتوجيه الرأي العام العربي لتحقيق أمانيه بالوحدة" ويشير إلى أن "البلادَ السورية لا تستطيع أن تعيش مجزأة " وداعياً القرار إلى الوحدة النابعة من الأماني القومية[3].

بينما كانَ الرد البريطاني على هذا القرار بأن طلبت إلى الحكومةِ الأردنية بأن لا تتصل بالحكوماتِ المجاورة بعد تحريرها" بحجةِ الترتيب لحين أن تهدأ الأمور ومؤكدةً عليها أن لا تقوم بالاتصال بها"[4]وكان الوضع في لبنان (وسورية) قد تحدد بناءً على إتفاقية عكا 23 تموز 1941م،والتي بموجبها أُنهي القتال في المشرق العربي بين دول المحور والحلفاء، وتم الاعتراف لبريطانيا بالقيادة الإستراتيجية في الشرق وذلك لتفوق قواتها بالعدد، على أن تواصل فرنسا الحرة ممارسة صلاحياتها، وقد حدَت الاتفاقية بشكلٍ كبير وأضرت بالنفوذ الفرنسي في المنطقة، حتى أن ديغول وصفها: بأنها منحت سورية ولبنان إلى بريطانيا[5]، وفيما يخص الموقف الأردني فقد أبدى الأمير إستيائه (برسالة بعثها إلى المعتمد البريطاني) في 8 تموز 1941م، من طلب بريطانيا إلى شرق الأردن بأن تُوقف الاتصالات مع سورية ولبنان في

(1) عيسى، العلاقات، ص 120، البيطار، تطور، ص 21؛ للمزيد: بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، بيروت، 1969 م، ص 28 – ص29 + ص 129، لاحقاً: زيادة، التاريخ.
(2) الصلح، لبنان العبث، ص70؛ بيضون، رياض، ص163-164.
(3) البخيت، الوثائق، م3، (161 ز)؛ محافظة، الفكر، ج3، ص 578-580.
(4) محافظة، فكر، ج3، ص 581.
(5) البشير، 1941/7/16، ص 1،ص2؛ خليفة، من الميثاق، ص 43؛ زيادة، تاريخ، ص 34.

ما يخصُ موضوع الوحدة السورية، وتشير الرسالة إلى حديةٍ كبيرة في خطـاب الأميـر إلـى المعتمد البريطاني بقوله:" وأما قولنا حكومات مجاورة فالكل يعلم أن حكومات هي حيث تـزول وتعود بشحطه من قلم " ويتابع الأمير "وما من المُراد في الحقيقة إلا الاتصال بأولي الشأن وقادة الرأي وأن من أمثالهم اليوم، هم الذين في رأس الحكم الصوري الذي أقامه دنتز(وهو مفـوض حكومة فيشي في سوريا ولبنان) والذي أيده كاترو"معتبراً أن لا فرق بين هذا وذاك ومؤكداً بأن " السوري يوطنه الأحرار في بلاد الناس" في إشارةٍ إلى عدم رضاه عما يطلب إليهِ بعدم الاتصال بالسوريين واللبنانيين [1] ويتضحُ من هذهِ البرقيةِ عزم الأمير على تحقيـق مـشروع الوحـدة السورية،ومن ضمنها لبنان، في المقابل يتضح أن بريطانيا لم تمنح الأمير مساحة للعمـل فـي سورية ولبنان،خشيةً منها بتعزيزِ العلاقات بين الأردن و لبنان التي لا زالت طوائفها الإسلامية وبعضٌ من الطوائف الأخرى تطالب بالوحدة السورية وتترقب نتائج عودة الحكمِ لفرنسا الحرة، وبعدما أنتُهي من تحريرِ سورية ولبنان في 11 تمـوز 1941م[2] وبـدأت طلائـعُ الجيـوش البريطانية والديغولية (فرنسا الحرة) بدخولِ بيروت في حفلٍ رسمي دعَت فيه القوات المتحالفـة إلى إستتباب الأمن والاستقرار [3] وجه ديغول خطاباً إلى اللبنانيين يـشير فيـه إلـى العلاقـة التاريخية ما بين لبنان وفرنسا[4] وأعلن في 26 تشرين الثاني1941م بإحتفالٍ رسمي اسـتقلال لبنان باسم فرنسا الحرة وتعيين ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية[5]، وأبرز من أعترف بالاسـتقلال اللبناني بريطانيا التي وجه ملكها رسالة إلى الرئيس الفـرد نقـاش يهنئـه فيهـا بالاسـتقلال في26تشرين الثاني1941م[6] ورَد عليه النقاش برسالةٍ يشكرهُ فيها[7]وتعززَ الموقفُ البريطـاني بإعتراف تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيته باستقلال لبنان [8]وقد استعادت فرنسا الحرة نُفوذها في لبنان فَعينت الجنرال كاترو مُمثلاً لحكومة فرنسا الحرة في سـورية ولبنـان، وقامت بريطانيا بتعيين الجنرال إدوارد سبيرز(Edward spears) رئيس البعثةِ البريطانية لدى سُلطات فرنسا الحرة وزيراً مفوضاً في سورية ولبنان واتخذ كليهما من بيروت مقراً لهم[9].

---

(1) محافظة، علاقات، ص 383.
(2) محافظة، العلاقات، ص 383.
(3) البشير،ع:5404، 1941/7/17م، ص 1.
(4)البشير،ع: 524، 20/ 1941/7، ص 1.
(5) الخوند، لبنان المعاصر، ص159؛ هذا الإستقلال الثاني للبنـان علـى إعتبـار أن إعـلان غـورو فـي 1920/9/1 م هو الإستقلال الأول.
(6) البشير، ع5243، 20/7/ 1941، ص1.
(7) المصدر السابق، 12/30/ 1941م، ع 6547، ص 1.
(8) المصدر السابق، 12/31/ 1941م، ع 6547، ص1.
(9) البيطار، تطور، ص 22-23.

أما بالنسبةِ للموقف الأردني فقد أرسل الأمير عبدالله رسالة إلى الجنرال كاترو بوصفه مفوضاً سامياً لفرنسا الحرة في سورية ولبنان يتمنى بها أن يتم تنفيذ وعود فرنسا الحرة بين الطرفين إلى مرحلتها الأخيرة[1]ذلك أن الأردن أستمر يدعو لتعزيز العلاقات مع القوى القومية في لبنان لتحقيق مشروعه بالوحدة السورية ويصطدم بالمنع البريطاني المؤكد لاستقلال لبنان.

ولكن هذا الاستقلال اللبناني، لم يُجسد بصورةٍ عملية حيث أن الإجراءات الفرنسية المتبعة بقيت تحتفظ بمظاهر الانتداب، واستمر الموقف الأردني في هذه الفترة يطالبُ برفع الانتداب عنه واستنكر تأخر الإجراءاتِ الدستورية في سورية ولبنان،لأجل إعادة الحياة الدستورية إليهما، معتبراً تعيين رئيس لجمهورية لبنان يتناقض مع الاعتراف الدبلوماسي باستقلاله وذلك في قرار حكومي صدر بتاريخ 6 كانون الثاني 1942م وتضمن المطالبة بما يلي:

أ- رفع الانتداب عن شرقي الأردن، ذلك أنها كبلد أصبح من حَقه أن يطلبَ رفع الانتداب،وأن تستبدل الاتفاقيات المعقودة بينه وبين بريطانيا بمعاهداتٍ كتلك التي يُنوى توقيعها مع السلطات الفرنسية.

ب- يطالب القرار برفع العراقيل المعيقة للاتصال بين الأردن والأجزاء السورية الأخرى (ومن جملتها لبنان) والتي تضعها السلطات الفرنسية.

ج- استنكر القرار تعين رئيسٍ للجمهورية اللبنانية، ومعتبراً إياه يتناقض مع الحكم الدستوري في لبنان (و سوريا) ويتناقض مع الاعتراف باستقلال البلدين.

د- هاجمَ القرار سُلطات فرنسا الحرة، مستغرباً رؤية مندوب فرنسا الحرة بأنهُ لا زال يصدر القرارات التشريعية، ويُدير الشأن المحلي والاقتصادي متأملاً زوالَ هذهِ المظاهر.

ه- يطلب القرار بأن يجري أمر الوحدةِ العربية عبر الهيئات التشريعية وأن تنفذ بريطانيا وعودها[2].

وَرغم الطلب البريطاني من الأردن بوقف الاتصالِ مع التيارات الوحدوية العربية القومية (في سوريا)إلا أنه كثف نشاطاته لأجل تحقيق مشروع الوحدة السورية، حيث تُشير الوثائق الهاشمية إلى مخاطباتٍ أردنية لشرائح من مُجتمع سورية تُمثل وجهاءً وصحفيين وغيرهم يعلمهم فيه أن شرقي الأردن بعد أن أُستكمل تحرير سوريا ولبنان، يتطلع إلى الوحدةِ مستنداً في هذه

(1) البخيت، وثائق، م3، ص 386 (164)(37-87)
(2) محافظة، فكر، ج3، ص593-597؛ البيطار، التطور، ص 140.

المراسلات إلى دور الجيش الأردني وتعاونه مع قوات الحلفاء في تحريرها[1] ومقابل هذا فإن لبنان سياسياً لم يستجيب إلى تصريحات ومراسلات الأمير عبدالله في هذه الفترة لأسباب:

أ- انشغاله باستكمالِ الترتيبات الدستورية للاستقلال،ولوجود عملية سياسية في لبنان تُعنى بأمر استكمال الاستقلال، خصوصاً مع الضعف الفرنسي الذي أصبح واقعاً.

ب- إضافةً إلى أن مصر والسعودية على علاقةٍ وثيقة مع السياسيين اللبنانيين والسوريين وقدمت لهم الدعم السياسي، وكلا البلدين يُعارض السياسة الهاشمية في المنطقة ويقفان ضِد الطرح الوحدوي من قبل الأمير عبد الله[2].

ج- والازدواجيةِ في السياسةِ البريطانية والتي ناقضت ما أعلنتهُ مِن تأييدها للوحدةِ العربية ولم يُكن دعمها إلا بحدود احتواء المشاعر العربية، وذلك بهدف إقصاء دول المحور عن المنطقةِ العربية، وهذا تناقضٌ مع دعواتِ الأمير الوحدوية التي رأت في بريطانيا أنها لم تمنح الأمير عبدالله سُوى الوعود، وحتى أنه ألمح في إحدى مذكراته إلى ونشون تشرشل إلى تنازله عن العرش إذا لم يتلق تأكيداتٍ مُرضية من بريطانيا بخصوص ذلك[3].

د) موقف فرنسا الحرة المتصلب من دعواتِ الأمير عبدالله والمشروع الوحدوي العربي الهاشمي والرفض الفرنسي للمشروع يضاف له المُراوغةِ البريطانية، و كشاهدٍ على موقف فرنسا الحرة وتصلبها إزاء الأمير عبدالله رفضَها قيام الأمير بزيارةٍ إلى لبنان، رُغم أنها زيارة عائلية وفي رسالة من توفيق أبو الهدى إلى كركبرايد يُوضح فيها استغرابه من المنع الفرنسي و تناقضه مع موقفِ شرقي الأردن بوقوفها إلى جانبِ الحلفاء في الحرب العالمية[4]

وإستمرت المطالبات في لبنان بإستكمالِ مظاهر الاستقلال، وذلك عبر إصدار البيانات المطالبة بإعادة الحياة الدستورية إلى البلاد، وإجراء انتخاباتٍ حُرة ورفض عقد معاهدةٍ مع فرنسا وقد عُقد مؤتمرٌ وطني مُثلت فيه جميع الطوائف اللبنانية في بكركي (مقر البطريركية المارونية) في 25 تموز 1941م برعايةِ البطريرك الماروني أنطون عريضة وطالبَ المؤتمرون

---

(1) البخيت، الوثائق، م3، ص176-182، ص 204 – ص 205؛ غريب، تاريخ، ص 269.
(2) البخيت، وثائق، م3، ص205.
(3) رزق، موقف؛خليفة، من الميثاق، ص40.
(4) أنظر: البخيت، الوثائق، م 3، ص 391.

فيهِ باستقلال لبنان، وعَودةِ الحياة الدستورية[1] ومَكان انعقـاد المـؤتمر ورعايتـه مـن قبـل البطريركية المارونية صاحبةِ العلاقة التاريخية المُتحالفة مع الانتداب الفرنسي، يوحي بتراجـع الدور الفرنسي في لبنان ومدى الضعفِ الذي سببته الحرب العالمية لفرنسا ونفوذها فـي لبنـان ويشيرُ أيضا إلى وحدةِ الطوائف المسيحية والإسلامية في طلب الاستقلال في تبدلٍ كبير لموقفها السياسي ذلك أن الأزمةِ الاقتصادية لعبت دوراً ذلك أن لبنان عانى من ارتفاع الأسعار ونقـصِ في المواد الغذائية،و نشاط السوق السوداء،مما مَنح الاستقلال كمطلب صـفةً شـعبية ووطنيـة تجاوزت الخلافات الطائفية، وقد وَفر الدعم البريطاني لهذه المطالبات مظلة َحَمَتهُ ودعمتهُ فـي وجه فرنسا الحرة [2] والهدفُ البريطاني لاحتواءِ المُطالبات الـشعبية والقوميـة والاسـتقلالية والوطنية هو خلقِ واقعِ سياسي مُتحالف معها، على أن تكون علاقة فرنسا بلبنـان وامتيازاتهـا أسوةً بعلاقة بريطانيا بمصر و العراق، أي بالمعاهدات التي وقعتها معها [3] ولا يخلو الأمر من تنافس بريطاني فرنسي استعماري.

إذن، فبينما المشهد السياسي في لبنان ينزعُ إلى المطالبـة بالاسـتقلال، وعـودةِ الحيـاةِ الدستورية فإن الأمير عبدالله و البرنامج السياسي لشرق الأردن: هو الاستقلال والمطالبة بوحدة سورية يكون لبنان من جُملتها، أي أن الحُلول الأردنية رأت لبنان ضمن مشروعها الوحـدوي الذي يمنحُ فيهِ لبنان إدارةً خاصة أو أن يُعيد الأراضي المحلقة إليـه (مـسألة لبنـان الكبيـر) وهي:حاصبيا، راشيا، البقاع، وبعلبك،بمُبرر أنها ضُمت إلى لبنان دون رغبةِ مـن سـكانها[4] ورغم أن بريطانيا التي لا تزال مُنتدبةً على الأردن وأيـدت فـي العلـن المطالـب العربيـة الوحدوية،إلا أنها حاربت المشاريع الوحدوية الأردنية المطروحةِ مـن قبـلِ الأميـر عبـدالله، وإستمرت ترفض قيام شرق الأردن بأي إتصالٍ مع الدولِ المعينة بمشروع الوحـدة الـسورية، ومن ضمنها لبنان، ويتجلى ذلك برفض طلب الأردن أن يكون له قنصليةٌ في سوريا أو لبنـان رغم وقوف الأردن لجانب الحلفـاء و مـسايرتها للتـصريحات البريطانيـة بـشأن الوحـدة العربية[5]ورفض زيارة الأمير للبنان لما مَثلته مواقفُ الأردن ورؤاه السياسية من صيغ وحدوية حَدت من السعي لتحقيقها بإبقاءها تحت الإنتداب البريطاني، بينما رأت لبنان والتي بدأت تتخلص

---

(1) الخوند، لبنان، ص160-161؛ بيضون، رياض، ص170؛للمزيد: فريد الخازن، الميثاق الوطني اللبناني في أبعاده الداخلية والخارجية، دراسات لبنانية مهداة إلى جوزيف مغيزل، دار النهار، بيروت،1996، ص 91؛ زيادة، التاريخ، ص 59 – ص 60.

(2) البيطار، تطور،ص 30، ص 36، ص 37.

(3) البيطار، تطور، ص 31.

(4) البيطـــار، تطـــور، ص 145 – ص 146.

(5) وثيقة رقم (8/75) وثائق دائرة المكتبة الوطنية.

من الانتداب الفرنسي بأن مُستقبلها مرتبط بالاستقلال السياسي، والتوافق الطائفي بين شعبها، وليس بانخراطها ضمن أي مشروع وحدوي عربي،وذلك لطبيعة لبنان الطائفية والقائمةِ على التوازن ما بين الطوائف والمرتبط كل منها بعمقٍ خارجي متناقض (المسيحيين الموارنة أكبر طائفة مسيحية مع الفرنسيين و المسلمين مع العمق العربي).

4) الاستقلال اللبناني وولادةِ الميثاق الوطني اللبناني والموقف الأردني:

بسبب التنافس البريطاني الفرنسي في لبنان وسوريا، فقد تبنت كلا السُلطتين مواقفاً مُتناقضة سياسياً ففي حين أخذت بريطانيا تُشدد من خلال رئيس بعثتها في المشرق إدوارد سبيرز على ضرورةِ إعادةِ الحياة الدستورية إلى البلاد وإيجادِ برلمانٍ منتخب، أصرت فرنسا على رفض ذلك ففرنسا الحرة رأت بأن لبنان غير مُهيأ للاستقلال وبرر ديغول ذلك بأن الحرب لازالت دائرة وظروف فرنسا الحرة لا تسمحُ لها بتنفيذِ هذه المطالب، وسَعت بريطانيا إلى إيجادِ طبقةٍ سياسية في لبنان تتبنى مطالبَ الاستقلال وتكون غير مرتبطة بالانتداب الفرنسي[(1)]، وحاول ديغول مقاومة الرغبة البريطانية والحَد منها، وإبعاد رَجلُ بريطانيا القوي إدوارد سيرز في بيروت لنشاطهِ السياسي الكبير بدعم الإستقلال اللبناني، وبرز التنافس بين كاترو الممُثل الفرنسي وإدوارد سبيرز الممَثل البريطاني في بيروت،ولكن فرنسا الحرة إنصاعَت للضغطِ البريطاني و المطالباتِ الشعبية اللبنانية وضعُفت حججها بتأجيل الانتخابات في لبنان بسبب الحرب مُقابل الانتصارات العسكرية التي حققها الحلفاء في الغرب[(2)].

وعليه فقد كانت الأمور تَسير في لبنان والأردن بتضادٍ سياسي، ففي حين كان يترسخ الاستقلال ويتعزز التفاهم بين مُختلف الطوائفِ في لبنان للقبول بالحدود القائمة و الوضع السياسي من خلال توزيع المكاسبِ الطائفية (المُحاصصة)، فإن شرقي الأردن لا زال تحت الانتداب ويدعو إلى الوحدة السورية وتقابل دعواته بعدم إكتراثٍ بريطاني ورفضٍ فرنسي.

و قبل إعلان كاترو بإعادة العمل بالدستور في لبنان باثني عشر يوماً، دعى الأمير عبدالله لاجتماع عام في 5 و6آذار1943م عُقد في عمان وحَضرهُ عدد من السوريين (أسموا أنفسهم بالمجاهدين القدماء) وقد بحَث المجتمعون في موقف فرنسا الحرة من سوريا ولبنان وقُدم في هذا الإجتماع مشروعين لوحدة سوريا الطبيعية إستندا إلى مقررات المؤتمر السوري العام الذي عُقد في 8 أذار 1920 م،ودعى المشروع الأول إلى إيجاد مملكةٍ عربية تضم سوريا وشرقي الأردن

---

(1): الصلح، لبنان العبث، ص 84، ص 99؛للمزيد أنظر: خليفة، الميثاق، ص 39 – ص41، 48.
(2) سيل، رياض، ص 669؛ الخوند، لبنان، ص 162–163؛ رزق، موقف، ص 127.

وفلسطين ولبنان، ويتولى مُلكها الأمير عبدالله بن الحسين، ويكون فيه للبنان القـديم (أي جبـل لبنان) إدارةٌ خاصة و" تصانُ فيه أماني اللبنانيين الوطنية " و يلحُظ الدعوة إلى عودة لبنان القديم أي تبني مُطالبات التيار القومي الداع إلى الوحدة مع الداخل السوري،والمشروع الثاني هو قيام إتحادٍ سوري بين دول سورية الطبيعية يرأسه الأمير عبدالله وتكون عاصمته دمشق وفيما يخص لبنان فقد جاء في المادةِ التاسعة للمشروع أنه " في حالة وقوع انضمام حكومة لبنان أو فلسطين إلى الإتحاد السوري متأخراً أو على أساس تعاهدي فقط يصار إلى تصديق شروط وحدود ذلـك الانضمام من قبل مجلس الإتحاد الإشتراعي (التشريعي) ومجلس نـواب الحُكومـة المنـضمة الإقليمي كل على حدة ثم يعلن تنفيذ ذلك " مما يعني أن المشروعين راعيا المطالب المارونيـة القديمة (الإنفصالية) بالاستقلال عن المحيط العربي، ولكن المشروع في مادته العاشرة أكدَ على وجوبِ إعادةِ الأراضي السورية المُلحقة بجبل لبنان، مبيناً بأنها ضُمت "دون رغبةٍ من السكان" وأن يجري ذلك " بالاستفتاء الحر للانضمام إلى سوريا " وذلك في حال " تخلـفَ لبنـان عـن الإنضمام للإتحاد السوري "، ومنعت السُلطات الفرنسية والبريطانية نشر قرارات مؤتمر عمان في لبنان (وسورية) [1]و يتضحُ من هذا المنع أن السُلطات الانتدابية لم تسمح بتعزيز العلاقـات بين البلدين ورفضت أي تشابكٍ سياسي لمشروع وحدوي.

وحينما أعلنَ كاترو في18 آذار 1943م إعادةِ العمل بالدستور وإلغـاء التعيـين لـرئيس الجمهورية، وإسناد منصبِ الرئاسة إلى أيوب ثابت[2]، ليتولى إجراءَ العملية الانتخابية، وإدارتها رفض الرئيس ألفرد نقاش هذا القرار، مُعتبراً بأنه هو من يُمثل الشرعية في البلاد، وعليـهِ لـم يصمد ثابت في الرئاسة بفعل الاحتجاجاتِ الشعبية التي اتهمته بالطائفية،بسبب مَـسألة توزيـع

---

(1) الشناق، العلاقات، ص 107-110،؛ محافظة، الفكر، ج3، ص 610 – ص 616.

(2) أيوب ثابت (1874 –1947م):سياسـي لبنـاني وكاتب،خـامس رئـيس للجمهوريـة اللبنانية،ولـد فـي بحمدون،ماروني وإعتنق المذهب الإنجيلي، درس الطبل في أمريكا وبعد عودته مارس النشاط السياسي و في عهد الأنتداب عين عضواً في مجلس الشيوخ ثم وزيراً للداخلية والصحة وعين في 1936/1 م أمـين سر الدولة وفي 18 /أذار /1943م أصدر المندوب الفرنسي قرار بتعيينه رئيساً للدولة ولما وضع قانونـاً إنتخابياً مجحفاً بحق المسلمين أُقيل عن رئاسة الجمهورية ولكنه مارس السياسة فأنتخب نائباً عن بيـروت منذ 1943 ولغاية 1947م؛الكيالي، الموسوعة، جـ1، ص 446.

مقاعد مجلس النواب بين المسلمين والمسيحيين، فأسند منصب الرئاسة إلى بترو طراد [1]وذلــك في 21 تموز 1943[2] بهدفِ قيادةِ مرحلة الانتخابات.

وفي ضوءِ هذه الأحداث السياسية اللبنانية بقيت تعليماتُ الأمير عبدالله إلى رئيس الحكومة توفيق أبو الهدى بالتأكيد عليهِ بالعمل لإيجاد سبيلٍ لتحقيق الوحدة السورية، ففي رســالةٍ غيــر مؤرخة، ولكنها تحملُ تعليقاتٍ على مضامين إعادة الحياة الدستورية فــي لبنــان (و ســورية) وتتواءمُ تفاصيلها مع فترة إعادة الحياة الدستورية في لبنان فــي 18أذار 1943م ونهايــةِ عهــد حكومة أبو الهدى الرابعة في 18 أيار 1943م، ويتناولُ الأمير فيها ما يجري في لبنان من إعادةِ الحياة الدستورية، ويُخاطب فيها الأمير رئيس الوزراء بصفته سوري يــرأس مجلــس وزراء شرقي الأردن الذي هو جزء من جنوب سورية، ومُذكراً إياه بالحربِ العالميةِ الأولى وما آلــت إليه من تجزئةٍ لسورية الطبيعية وخسارة الهاشميين للحجاز وسورية، ويقول الأمير: " لا مساغ قانوني لِما أُعلن من رفع الانتداب والاستقلال في سوريا ولبنان،ولا للضمان البريطاني ما دامَ أن جَمعَية الأمم غير موجودة،وأن فرنسا نفسها تحتلها ألمانيا، ففرنسا الحُرة لا تَملك نفــس تمثيــل نفسَ فرنسا ولذلكَ فلا مساغ قانوني لكل ما وَقع " ويشير الأمير إلى وضع لبنان بمُدنها الأربعة (وهي الملحقة بجبل لبنان) بأنها ضمن تَعهدات مكماهون للشريف حــسين " فإنــهُ لــم يخــرج بريطاني واحد يدعي بأنَ المُدن الأربعة وتوابعها لم تكُن ضمن تعهداتِ مكمــاهون"، ويمــضي الأمير متسائلاً " فعلام هذه التعليقات والإجراءات من هدم وبناء الجمهوريات ؟.. وفرنسا اليوم غير موجودة"، ويعلقُ على عودةِ الحياة الدستورية في لبنان(وسورية) بأنهُ لم يُــشر فيــهِ إلــى مستقبلِ شرق الأردن،ويختم الأمير رسالته بأنه أراد أن يلفت نظر مجلس الوزراء لذلك[3] وربما لاستشعارهِ أن مشروعهُ الوحدوي لا يجد دعماً بريطانياً على خلاف التصريحات البريطانيــة، وهذا يؤكد بأن شرقي الأردن كان يُراقب مجرى العمليةِ السياسية في لبنان وسورية ويواصــل تأكيد مشروع الوحدةِ السورية، ويمكن القول: أن هناك خطاباً سياسياً أردنياً يدعو لوحدةٍ سورية في حين كانت العملية السياسية، و الخطاب السياسي في لبنان يدعو إلى الاســتقلال و تكــريس

---

(1) بتروطراد (1876 – 1948م)سياسي لبناني ومحامي،وسادس رئــيس جمهوريــة، مواليــد بيــروت درس المحاماة في باريس وعمل في السياسة في العهد العثماني معارضاً، وأنتخب نائباً في 1925م و1929م ثــم رئيساً للمجلس بين 1943م ولغاية 1937م،وعينه المندوب الفرنسي رئيساً للجمهورية في 1943/7/12م و بقي لغاية 1943/9/25م؛ الكيالي، الموسوعة، مج 2، ص 493.

(2) الصلح، لبنان العبث، ص87–88؛ الخوند، لبنان، ص164–165؛وللمزيد عن الدور البريطاني أنظر:محمد رجائي ريان،قضية استقلال لبنان 1943م – 1946 م وموقف بريطانيا منها دراسة وثائقية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، مج 21، ع 6،1994 م، ص 59 + ص 74؛ لاحقا: ريان، قضية.

(3) وثيقة رقم(8/81)، د.ت، دائرة المكتبة الوطنية.

الدولة الجمهورية المُستقلة وذلك بدعم بريطاني، وأن الأردن بقي يترقبُ بحذر نتـائج العمليـة السياسية، ساعيا للاتصال بسورية ولبنان محاولاً استغلال النفوذ البريطـاني رُغـم التنـاقض البريطاني إزاء مَسألةِ الطرح الأردني الوحدوي، وتُشير مُذكرة من الأمير إلـى الـسيد ميلـز ويلسون المندوب البريطاني في القاهرة [1]إلى سعي الأمير للاتصال بسورية ولبنان، ومذكراً إياه بأنها تحت قيادة بريطانيا العسكرية، ويوضح الأمير فيها بأنه يسعى للعملِ على مشروع الوحدة السورية ضمن مقررات المؤتمر السوري العام المُعلنة في 8 آذار 1920م، وعَارضـاً عليـهِ أن تُمنح الوحدة السورية التي يتطلع لها مركزاً لبريطانيا وفرنسا[2] فـي حـال تحقـقَ مـشروعهُ ويستدرك الأمير عبدالله ضِمن مُراسلاته، بأن بريطانيا لم تَذكر الوحدة السورية ضمن إعـلان الاستقلال لسورية ولبنان، أو تصريح أيدن بالوحدة العربية [3] و يذكرُ الأمير بأن لبنان جزءٌ من مشروع هدم وبناء الجمهوريات الذي تقوم به بريطانيا بالمنطقة متسائلاً عن التحرك الـسياسي وعودة الحياة الدستورية بلبنان (و سورية) رُغم الضعف الفرنسي والتعاطف البريطاني المُعلـن مع الوحدة العربية [4].

ولكن يتضح بأنَ بريطانيا دعَت القوميين في سوريا ولبنان إلى الانخراط بالعملية السياسية وبحدودِ الاستقلال السياسي [5]لذا يبدو أن الانتخابات في (سوريا) ولبنان جاءت كرد غير مباشر على مشروع سورية الكبرى،خصوصاً وأنه أثار مخاوف السلطات الفرنسية والبريطانيـة فـي سورية ولبنان وهذا ما يُبرر منع نشر تصريح أيدن في 24 شباط 1943م في كلا البلدين ومنع نشر مقررات مؤتمر عمان[6] و في برقيةٍ من الجنرال كاترو إلى ديغول فـي 16 آذار 1943م يشرح فيها الوضع في سورية ولبنان ويراه منقسماً من حيث المذهب ويؤكـدُ علـى تخوفـات المسيحيين تجاهَ أي محاولةٍ لضم مناطقهم إلى الوسط العربي مبيناً بأن هذهِ الهواجس لا زالـت قائمة لديهم[7] أي أنهُ يرى أن هاجس عودةِ المُطالبة لإعادةِ المناطق اللبنانية المُلحقة إلى سورية لا زالت حاضرة وفي هذا تأكيد على رفض مشاريع الوحدة العربية.

---

(1) عن ميلز ويلسون ودوره السياسي أُنظر:الخوند، لبنان، ص 162-163.
(2) وثيقة رقم (8/78-2/78) محفوظة في المكتبة الوطنية؛ البخيت، الوثائق، م3، ص399-402.
(3) الوثيقة رقم (8/81)المكتبة الوطنية.
(4) وثيقة رقم (8/81) المكتبة الوطنية.
(5) عليوي، الاتجاهات، ص19.
(6) عليوي، الاتجاهات، ص 199؛ محافظة، موقف، ص168.
(7) عليوي، الاتجاهات، ص199؛ محافظة، موقف، ص 168؛ للمزيد راجع: أحمد عبـد الـرحيم مـصطفى، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، كلية الآداب، جامعة الكويـت، الحوليـة الخامـسة، 1984م، ص20؛ لاحقا: مصطفى، مشروع.

وبقي الأمير يُصر على قيام مشروع الوحدة السورية، ويرى أن لبنان هو جزءٌ من هــذا المشروع وذلك بأن تُعاد الأراضي الملحقة به، والتي اعتبرها الأمير عبدالله ســورية بالأســاس وأُلحقت دون رغبةٍ من أهلها[1] وضمن هذه الرؤية الأردنية، وهذا الخطاب السياسي للمطالبات الوحدوية لتشمل لبنان بدأت المُشاورات للوحدةِ العربية في أيلول 1943 م، والتي عُقــدت فــي القاهرة وتمخض عنها بروتوكول الإسكندرية، والذي وقعه عن الجانب الأردنــي توفيــق أبــو الهدى،وصَدر بخصوصهِ بيان بالمشاورات التي تمت في القاهرة ويشيد بنجاح الجهود المبذولــة في جمع كلمة الأمم العربية، وبقي هناك تيار لبناني عريض يتخــوف مــن مــشروع الوحــدةِ السورية ورأت جريدة البشير اللبنانية بمباحثاتِ الإسكندرية بأنها إشارة رسمية ترمــي إلــى " الرغبة في تطور مركز شرقي الأردن إزاء سورية ولبنان وفلسطين "، أي أنها عبَــرت عــن تخوفها من مشروع الوحدة السورية خصوصا في ضوء سعي السياسية الأردنية لذلك [2]، ولكن على أرض الواقع لم يكن هناك رضا أردني عن هذا التطور بالمشاورات العربية خصوصاً وأن شرقي الأردن دخل بمشاورات الجامعة أملاً بأن يحقق مشروعه الوحــدوي[3] ونظــراً لعــدم استقرار الوضع السياسي في لبنان، بسبب الصراع البريطاني الفرنسي ودور الوزير البريطاني المفوض في لبنان وسورية إدوارد سبيرز والذي أسهم في إجراء الانتخاباتِ اللبنانية دون رغبةٍ فرنسية بذلك، ولدوره بمسألة توزيع مقاعد مجلس النواب على الطوائف اللبنانية بما يضع حــداً للنفوذ الفرنسي ومن يمثله عبر دعم وصول سياسين لبنانيين أقوياء إلى البرلمان من معارضــي الانتداب الفرنسي[4] إضافة إلى التحولِ الكبير في موقفِ مسلمي لبنان وإقبالهم على تثبيت دعائم الكيان اللبناني، وسعيهم لاستمرارية الدولة اللبنانية في شكلها الحالي في تبدلٍ سياسي تزامنَ مع إزديادِ النفوذ البريطاني الداعم لهذا التوجه [5]، فقد جاءت الانتخابات اللبنانية بأصحابِ التوافــق على الدولة اللبنانية وإستقلالها، فنتيجة تصويت جلسة 21 أيلول 1943م لمجلس النواب أسفرت عن فوز بشارة الخوري وحصوله على (44) صوت مقابل (3) أوراق بيضاء وتغيب (8) نواب أبرزهم منافسة السياسي التقليدي إميل إده والمتحالف مع فرنسا، وقد إختار الخــوري ريــاض الصلح رئيساً للوزراء في 25 أيلول 1943م، وبدأت في تاريخ لبنان مرحلة جديدة سميت" العهد

---

(1) البخيت، الوثائق، م، ص 55–59.

(2) البشير، ع 6939، 1943/9/4م، ص1؛ عليوي، الإتجاهات، ص173.

(3) البشير، ع6948، 1943/9/9م، ص2؛ راجع: بلاغ الأمير عبدالله بن الحسين في وثائق مــصطفى وهبــي التل (عرار)، زياد صالح الزعبي وأسامة حسن عايش، جامعة اليرموك، 2012م، ص 301 – ص 302.

(4) الصلح، مذكرات، ص 72 –ص 73، ص 99؛ بيضون، رياض، ص170–173، الخوند، لبنان، ص164–166؛ريان، قضية،ص 79؛ وللمزيد أنظر:عطا الله، جنرالات، ص 105 – ص 107.

(5) البيطار، تطور، ص55؛ بيضون، رياض، ص170–176؛ سيل، ص 487–480.

الاستقلالي " كانت أبرز ملامحها:الميثاق الوطني اللبناني، والذي جاء كنتيجةٍ لاتفاق بين الخوري (المسيحي)والصلح (المسلم)ومنذ البداية تجاهل كلاهما المفوض (الممثل) الفرنسي في إختيارهم أعضاء الحكومة أو عرض خطاباتهم عليهِ قبل إلقاءها [1] وذلك على غير العادةِ المتبعة منذ أيام الإنتداب الفرنسي.

و كانت هذه النتيجة للإنتخابات اللبنانية (وفي سورية الكتلة الوطنية أيضاً) ضربة لمشروع سورية الكبرى،الذي تبنته الأردن في برنامجها السياسي إن لم يكن مبدأ إجراء الانتخابات في فترةٍ لا زال فيها شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني جزءٌ من الرد على المشروع الأردني، خصوصاً وأن الخوري والصلح من المعارضين لمشروع سورية الكبرى[2] فبشارة الخوري مُلتزم بلبنان الكبير، وضمن حدود عام 1920م ومؤمنٌ بالنظام السياسي الجمهوري إضافة لموقفه السياسي الرافض للسيادة الفرنسية، والداعي إلى أن يأخذ لبنان موقعه الطبيعي في وسطه العربي والإسلامي[3] و بالمقابل فإن رياض الصلح يتبنى موقف الطائفة الإسلامية الذي تنازل عن مطلبها بالوحدة مع الداخل السوري، مقابل تخلي الطائفة المسيحية عن مطلب الحماية الفرنسية، وتربطه علاقةٌ برجال الكتلة الوطنية السورية الرافضين لمشروع سوريا الكبرى، وجاء هذا التعاون في مطلع العهد الاستقلالي كداع للحفاظ على لبنان بحدود (1920) و نظام لبنان السياسي [4] وهذا الميثاق (أو التفاهم) بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بدعم خارجي حيث حظي بدعم عربي من قبل المملكة المصرية (وبرز التنافس المصري الأردني) و دعم بريطاني، مما أسهم في صياغة سياسةِ لبنان الخارجية التي رفضت المشاريع الوحدوية العربية التي من شأنها أن تغير في حدودها، وأبرزها:مشروع سورية الكبرى، وقد دعمت بريطانيا سياسة الاستقلال التام في لبنان مُقابل دعوتها إلى الحفاظ على الهدوء في شرقي الأردن، وجوهر الميثاق الوطني اللبناني الذي هو عبارة عن الإتفاق بين الخوري والصلح هو الحفاظ على الكيان اللبناني بوضعه السياسي والجغرافي[5]،خلال هذه

---

(1) الخوند، لبنان، ص166–167؛ بيضون، رياض، ص183.
(2) عليوي، الاتجاهات، ص198؛ محافظة، موقف، ص 168.
(3) سيل، رياض، ص 501؛ الخازن، الميثاق،، ص74؛ و للمزيد: مكاوي، مشروع، ص 119.
(4) البيطار، تطور، ص 83.
(5) البيطار،تطور،ص83، هلال الصلح، رياض الصلح تاريخ رجل وقضية 1894– 1951م، ط1، بيروت، 1994م،ص133وفي ما يخص موقف بريطانيا راجع تصريح أيدن عقب الأزمة اللبنانية؛ الأهرام، في 1943/11/15م، ع:21205،ص1،ويدعو فيه لأهمية الاستقرار في مجرى العمليات الحربية بالشرق الأوسط؛ وأنظرريان بالنسبة للدور المصري؛ ريان، قضية،ص 75.

المرحلة برز التناقض في السياسة الخارجية لكلا البلدين بين الاستقلال وتكريسه والدعوة الأردنية للوحدة.

5) الميثاق الوطني اللبناني والسياسة الخارجية اللبنانية في عهد الاستقلال:

بالنسبةِ للسياسة الخارجية للبنان في هذه الفترة فإنها تتضحُ من خلال قراءة بيان حكومة رياض الصلح الوزاري والذي تقدمت به إلى مجلس النواب بتاريخ 7 تشرين أول 1943م أن السياسة الخارجيةِ اللبنانية وضعت أسس تعاملها وعلاقتها مع الدول العربية والاستعمارية (فرنسا وبريطانيا) على أساس الاحترام المتبادل، وأن السياسة الخارجية اللبنانية مع الدول العربية هي على أساس " احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة " واحترام حدوده الحاضرة مؤكدة " أن لبنان ذو وجهٍ عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب "، ويذكر البيان بأن لبنان لا يريد أن يكون مُستقراً للاستعمار و العرب لا يريدونه إليهم ممراً، وبهذا أكدت السياسة الخارجية للبنان استقلال لبنان التام والتعاون مع البلدان العربية وفق ميثاق جامعة الدول العربية[1]، أي أنه حُدد أسلوب العمل السياسي الخارجي للبنان بالاستقلال والتعاون مع البلاد العربية على أساس ذلك[2] وأعلن رياض الصلح في خطابه المباشرة بتأسيس التمثيل الخارجي.

و بينما بدأت ملامح الأزمة بالتشكل ما بين الحكومة اللبنانية و المفوضية الفرنسية التي أعلنت عن عدم موافقتها على تعديل الدستور اللبناني بشكلٍ يقضي على مظاهر النفوذ الفرنسي،وذلك بإعلان جان هللو (G Hellu) نائب المندوب الفرنسي (كاترو كان في زيارة لحكومة فرنسا الحرة بالجزائر) أن سلطة الانتداب باقية ولا ترضى فرنسا الحرة عن أي تعديلات دستورية من شأنها القضاء على النفوذ الفرنسي في لبنان[3]

أصدرَ مجلس الوزراء الأردني قراراً في 4 تشرين الثاني 1943م و جاء فيه "لقد ألقي الانتداب عن سورية ولبنان وأعلن استقلالها ونال كل منها سيادته التامة وتلقى اعتراف الدولِ وبدأ يتخذُ الإجراءات لتمثيلهِ الدُبلوماسي ولا زال شرق الأردن تحت الانتداب ويطالب القرار

---

(1)نص البيان:بيضون، رياض، ص529-538؛عز الدين،الأيام،ص 347؛الصلح،لبنان العبث،ص 131،130
(2) الصلح، لبنان، ص130-131؛ و للمزيد عن الميثاق راجع: الصليبي، بيوت، ص 231.
(3) سيد محمد عبد العال، الأزمات الوزارية في لبنان (1943-1952م)، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي،ع: 15، 2005م،ص114؛لاحقا: عبد العال، الأزمات؛ سيل، رياض، ص518-520، الصلح، لبنان العبث،ص130-131؛ وأنظر: الجنرال ديغول، مذكرات الحرب، 4 أجزاء، ترجمة عبداللطيف شرارة، طلاس للترجمة والنشر،دمشق،1984م،جـ2،ص594؛ وللمزيد أيضاً: الأغا، الإتجاهات، ص 98 –ص 103

بإلغاء الانتداب عن شرق الأردن، ومنحه الاستقلال والسيادة أسوةً بسورية ولبنان، وتمتعهُ بحق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ليكون في مرتبةِ البلاد المستقلة" (1) بالمقابل كانت الأزمة اللبنانية في طريقها إلى التفجر حينما تقدمت الحكومة اللبنانية في(8 تشرين الثاني1943م) إلى مجلس النواب بتعديلاتٍ دستورية تنهي المواد التي تجعل من الانتداب الفرنسي مرجعية في إدارتها للدولة، حيث كان الدستور اللبناني في كثيرٍ من موادهِ يمنح الانتداب عبر المُفوضية الفرنسية صلاحياتٍ كبيرة ناظمة للعلاقة مع الدولة المنتدبة، وكانت هذهِ الخُطوة باعتماد الحكومة على التأييد الشعبي والدعم البريطاني والعربي عمليةً لتحقيق الاستقلال الفعلي حيث وافق مجلس النواب على التعديلات التاريخية بإجماع (48) نائباً، وامتنع نائبين وانسحاب اثنين أخرين (2).

وحينما تفجرت الأزمة السياسية التي أسفرت عن تحقيق الاستقلال اللبناني التام بقيام السلطات الفرنسية باعتقال الرئيس الخوري ورئيس وزرائه وعدد من أعضاء الحكومة وذلك في 14 تشرين الثاني 1943م، ومعلنة أن التعديلات الدستورية لاغية وحل المجلس النيابي وتقييد الدستور (3) فإن ردة الفعل الأردنية على معركة الاستقلال اللبناني المتمثلة بسجن الرئيس الخوري و رئيس وزرائه رياض الصلح وبعض الوزراء تمثلت بمُساندة الأمير عبدالله للسياسة العربية والدولية و التي وقفت بوجه فرنسا في قرارها وطالبت بالإفراج عن الموقوفين، ومنح لبنان صلاحياته الدستورية بموجب إعلان الاستقلال، وعلى مدار أيام الأزمة والتي إمتدت من 11 إلى 22 تشرين الثاني 1943 م، يُمكن رصد الموقف الأردني من خلال:

1- قدمت الحكومة الأردنية في 15 تشرين الثاني 1943م، إلى الحُكومتين البريطانية و الأمريكية و اللجنة الفرنسية في الجزائر إحتجاجاً شديد اللهجة على ما وقعَ في لبنان والاعتداءات على سيادة الجمهورية اللبنانية،معتبراً إياه منافياً للمبادىء الديمقراطية والاستقلال الذي أعلن بضمانهِ بريطانية، وأُعترف به من قبل الدولة الحليفة طالبة العمل على تلافي هذا الحيف و إعادة الأمور في لبنان إلى حالتها الطبيعية(4).

---

(1) محافظة، فكر، ج3، ص636-637.

(2)سيل،رياض،ص532؛بيضون،رياض،ص195؛البيطار،تطور،ص93؛الأهـرام،ع:14،21178/1943/11م ص1.

(3) الخوند، لبنان، ص 159؛ بيضون، رياض، ص 197.

(4) الأهرام، ع21183، 1943/11/17م، ص1.

2- أرسل الأمير إلى مفتي الجمهورية (محمد توفيق خالد) في 21تشرين الثاني 1943مبرسالةٍ يُبلغه فيها مواساته لرجال الدولة المعتقلين، ومشيراً إليهِ بقرب الإفراج عنهم ومتطلعاً إلى إقامة علاقة بين البلدين[1].

وهذا ما يؤشر إلى أن الأردن وقف لجانب السعي اللبناني لنيل الاستقلال، والذي تواصل بعد الإفراج عن الرئيس الخوري ورئيس وزراءه حيث قام الأمير عبد الله بإيفاد هاشم خير[2] رئيس الديوان الأميري كموفدٍ من قبله وعلى رأس وفد أردني رسمي قابل بشارة الخوري ورياض الصلح مهنئاً بعودتهم إلى الحكم واستئناف الحياة الدستورية في البلاد[3] وقد قابل الوفد أيضاً البطريرك الماروني، وقرأت رسالة من الأمير إليه أمام الحشود التي تجمعت أمام داره، إضافة لمقابلتهم مفتي الجمهورية[4]، والتحرك الأردني يشير إلى بأنه كان يسير ضمن مساندة المطالب العربية بالاستقلال وبمقدرته على التحرك والتواصل مع مختلف مكونات الدولة اللبنانية و مرجعياتها الطائفية، وسعى لإقامة العلاقاتِ معها مدركاً لتأثيرها الكبير في مجتمع لبنان الطائفي، وتلاوة رسالة الأمير أمام الحشود أمام دار البطريرك، والأمير عبدالله زعيم مسلم يدعو لمشروع وحدوي يرفضه الموارنة لكونهم أكبر الطوائف المستفيدة من لبنان الكبير، يعني أن العلاقة بين الأمير و الزعاماتِ اللبنانية رسميةً وشعبيةً روحية لم تتأثر بقدر كبير بسبب طرح الأردن الوحدوي، وربما يعود ذلك إلى إدراك اللبنانيين عَدم المقدرة على تنفيذ المشروع أو تقديرهم لدور الأردن في وقوفه لجانبهم في أزمته، والذي تناغم مع الرأي العام العربي والموقف الرسمي وعبر عنه مجلس النواب اللبناني في 1 كانونأول1943م بشُكرِهِ للموقف الأردني في سياق شكرهِ لجميع الدول العربية التي وقفت لجانب لبنان، وفي خطبه رياض الصلح في مجلس النواب بعد الإفراج عنه وأعضاء الحكومة وبداية الاستقلال الفعلي للبنان، فقد شَكر العرب جميعاً وشرقي الأردن ضمنهم بقوله (وكيف نعبر عن شعورنا) لصاحب السمو أمير شرقي الأردن وحكومته والشعب الأردني،ومعرباً عن عظيم امتنانه لهذا الموقف[5].

---

(1) البيطار، تطور، ص 150.

(2) هاشم خير(1892 – 1948م)سياسي أردني،وأحد زعماء عمان، وأول من استقبل الأمير عبدالله بن الحسين وأول رئيس لبلدية عمان وعضو مؤسس في حزبي التضامن الأردني و الحزب الحر المعتدل، ثم رئيساً لحزب النهضة العربية و عضو المجالس التشريعية الأول والثاني وتولى العديد من الوزارات، و رئيساً للديوان الأميري لثلاثة مرات و توفي وهو عضو في مجلس النواب الأردني؛ للمزيد راجع: الشياب، رؤساء، ص 89 – ص 110.

(3) الأهرام، ع: 21192، 28 /11/ 1943م، ص6.

(4) الأهرام، ع:21196،28/1943/10م ص6؛ زيادة، التاريخ، ص 296.

(5) سيل، رياض، ص568–578؛ الأهرام، ع: 21197، 1943/12/3م، ص 4.

الفصل الخامس

العلاقات الأردنية اللبنانية من 1943 و لغاية 1947 م

الفصل الخامس

العلاقات الأردنية اللبنانية من 1943 و لغاية 1947 م:

تحددت العلاقة بين البلدين خلال هذه الفترة من الاستقلال في 22 تشرين الثاني1943 م ولغاية 1947م ضمن أربع مُحددات هي:

أ) التمثيل القنصلي.

ب)جامعة الدول العربية.

ج)الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى

د)الموقف اللبناني من استقلال المملكة الأردنية الهاشمية.

وقبل دراسةِ هذه المُحددات المُمثلة لمدى التقارب والتباعد والانسجام والتضاد بين البلدين نؤكد بأن السياسة الخارجية اللبنانية مُستندة إلى صيغة التفاهم ما بين بشارة الخوري ورياض الصلح و التي نتج عنها الميثاق الوطني اللبناني، والذي بموجبهِ تنازل المسيحيين عن الحماية الفرنسية مُقابل تنازل مسلمي لبنان عن المُطالبة بضم مناطقهم إلى الداخل السوري، و بذلك يتضح الاتفاق الداخلي على الدولةِ اللبنانية باستقلالها، وسيادتها، وحُدودها اللبنانية وأنَها في علاقاتها الدُبلوماسية وخصوصاً العربية منها تَحددت في ضوءِ الميثاق الوطني الذي تناوله رياض الصلح في خطابه الحُكومي في 18 تشرين الثاني 1943 م،بقوله" بما يضمن احترام استقلال لبنان وسيادتهِ وسلامة حدوده " وقد أكد مجلس النواب اللبناني في 16 حزيران 1945 م حينما أقر ميثاق الأمم المتحدة على قرار اتخذه يؤكد " أنه لا يعترف بالوضع الشاذ في فلسطين وشرق الأردن اللذين يَعتبرهما بلدين مستقلين وفقاً لمقررات الجامعة العربية " مما يعني تأكيد لبنان على استقلال الأردن حتى لا يكون مشروع سوريا الكبرى محل تداولٍ سياسي[1] رغم أن المرجعية السياسة الخارجية الأردنية إزاء الدول العربية ومن ضمنها لبنان تتأتى من خلال مشروع الوحدة السورية (سورية الكبرى) والذي تبناهُ الأمير عبدالله، فالخطاب السياسي الأردني بقي يتجه نحو الوحدة العربية، بل ويسعى لتنفيذها، وجمهورية لبنان ضمن هذه الرؤية تقعُ ضمن المطالبات الأردنية بتحقيق هذا المشروع، وإن رفضت لبنان ذلك فعليها أن تعيد المناطق الملحقة

---

(1) بيضون، رياض، ص532؛ عز الدين، الأيام، ص 354 – ص 355؛عن جلسة مجلس النواب اللبناني أنظر:بشارة خليل الخوري رئيس جمهورية لبنان، حقائق لبنانية،منشورات أوراق لبنانية، 3 أجزاء، بيروت، 1960م، ج2، ص 150 – ص 151؛ لاحقا: الخوري، مذكرات.

بالجبل (جبل لنبان) [1] ويبدو أن الأمير تبنى مَطلب مُسلمي الساحل والأقضية الأربع وهذا التبني من قبل الأمير عبد الله جاء متأخراً و بعد أن تلاشي وميضه وتأثيره لدى كثيـر مـن النخـب الوحدوية والإسلامية، وبعد ما تحقق الاستقلال اللبناني وتجاوز بعض الشيء هذا الطرح ولكـن الظروف السياسية التي أملت هذا التأخر على شرقي الأردن تعلقت بظروف الانتداب وسياسـتهِ بتعزيز التناقض بين الأنظمة السياسية العربية، والتـي جـزء منهـا إمـارة شـرقي الأردن والجمهورية اللبنانية، ومعززاً بالخلافات العربية العربية.

أ) التمثيل القنصلي:

في ظل تناقضٍ بين البلدين بسياستهما الخارجية، وضمنَ بداية تأسيسِ النظام العربي الذي بدأت ملامُحه تبرز في هذه الفترة و رغم أن شرقي الأردن بقي تحت الانتداب، إلا أن شـرقي الأردن بدأ بالاتصال بلبنان سعياً منه لتأسيسٍ لتمثيل قنصلي غير رسمي، وبادر الأردن بتأسيس هذا التمثيل في حزيران 1944م، وذلك بتعيين عبد المنعم الرفاعي[2] كممثلٍ لشرقي الأردن في لبنان[3] ويتضح أن تعليمات الأمير إلى الرفاعي تمحورت حول[4]:

أ- توثيق عرى الصداقة بين الأردن ولبنان.

ب- أن يبرز الدور الأردني في مقاومته الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان.

ج- التقرب من المسؤولين في البلدين.

ورغم أن هذا التمثيل الأردني في لبنان لم يكن رسمياً، إلا أنهُ حظي باستقبال مـن قبـل بشارة الخوري رئيس الجمهورية وذلك في نهاية أيلول 1944م[5]، ويتضح أن الرفاعي إلتـزم بتعليمات الأمير عبدالله بالسعي الأردني للإتصال و تكوين علاقات رسمية بين البلدين، وذلك في مرحلةٍ مبكرةٍ نسبياً، ولكن التمثيل القنصلي الأردني الرسمي بلبنان تم بعـد الاسـتقلال فـي 1

---

(1) محافظة، الفكر، ج3، ص 634.

(2)عبد المنعم الرفاعي: عبد المنعم طالب أحمد الرفاعي، ولد في 1917/1/23م،وعمل والده مديراً للمال فـي مدينة صور اللبنانية خلال العهد العثماني ووالده من قرية أم ولد في حوران ووالدته من بلدة مرجعيون في جنوب لبنان ودراسته الأولى في الكتاب إلى أن تخرج من الكلية الإسكندنافية في صفد وحيفا وتابع دراسته الثانوية في عمان حيث إستقر بها ملتحقاً بشقيقه سمير الرفاعي عام 1924م،ثم التحق بالجامعة الأمريكيـة في بيروت سنة 1931م و تخرج منها عام 1937وخدم في الدولة الأردنية في الديوان الملكي ثم في السلك الدبلوماسي إلى أن عين رئيساً للوزراء عام 1969م وله العديد من الدواوين الـشعرية؛ وللمزيـد أنظـر ترجمته: إبراهيم الكوفحي، شعر عبدالمنعم الرفاعي، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمـان، 2003م، ص 7 – ص 16.

(3) البشير، ع: 7833، 1944/7/21م، ص2.

(4)الرفاعي، الأمواج، ص48.

(5) البشير، ع:7175، 1944/9/30م، ص2.

تشرين الثاني 1946م[1] بينما بادر لبنان لتأسيس تمثيلٍ قنصلي رسمي في الأردن قبل حـصول الأخير على استقلاله، وبعد طلبِ لبنان من فرنسا" بأن لا تبقى مندوبيات (سفارات) فرنسا فـي الدول التي اعترفت باستقلال لبنان ترعى المصالح اللبنانية " ومن ضـمنها الأردن[2]، وكانـت الأردن من أوائل الدول العربية (بعد مصر) التي حصلت على قرارٍ بتأسيس قنصلية لبنانية فيها، وذلك في 30 كانون أول 1944م وقد بوشر بإجراءات تأسيسها في 8 نيـسان1945م لتكـونَ قنصلية الجمهورية اللبنانية في شرق الأردن وتولاها قنصل أول[3] وجاء هذا التمثيـل للبنـان كمظهر من مظاهرِ الاستقلال اللبناني، ولحاجةِ لبنان للاتصال بالدول العربية المحيطـة بهـا - خصوصاً و شراكتها السياسية مع الأردن في مشاورات الوحدة العربية –التي أفضت لتأسـيس جامعة الدول العربية رغم إختلاف مُنطلقات البلدين في سياستيهما الخارجية، إضافةً لكثيرٍ مـن العوامل الجغرافية و القومية.

وقد اختارت الحكومة اللبنانية عبدالله النجار [4] كأول قنصلٍ لها في الأردن وهو درزي من القوميين الذين عملوا في حكومة فيصل وتوجهه استقلالي قومي و قد قوبل تعينه بارتياح أردني عموماً[5] ووصل إلى عمان في نهاية شهر آب1946م[6] وإتخذت القنصلية اللبنانية مـن جبـل عمان مقرا لها، ومسؤولوها القنصل ونائب له وأفتتحت القنصلية رسمياً في 30 كـانون الأول 1944 م [7] ويتضح إيمانُ النجار بالفكرةِ العربية حيث نشر في جريدة الجزيرة بعـددها رقـم (1082)، و بعد وصوله بأيام قصيدة تعبر عن هذا الشعور بعنوان " الأمة التي هذبت الـدهر" ومن أبياتها:

إن في قحطان للخلد يداً   تدفع الموت وتأبى أن تبيدا

---

(1) الجزيرة، ع1048، 1945/2/13م، ص2.
(2) الخوري، حقائق، ج2، ص322؛ البشير، ع: 7326، 1945/5/2 م، ص 2.
(3) البشير، ع7326، 1945/5/2م، ص 1.
(4) عبدالله النجار(1896م–1976) م: درزي من مواليد قرى المتن والده وجيه معروف، وتخرج من مدرسـة العزيز وعمل في السياسة حيث خدم في حكومة فيصل كرئيس لقلم الترجمة لاتقانه الانجليزية والفرنـسية، ولجأ لسوريا بعد ميسلون وشغل منصب مدير المعارف أيام الفرنسيين في جبل الدروز 1922م، ونـادى باستقلال جبل الدروز وتخلصهم من الانتداب وشارك في الثورة السورية،وأسس في سوريا الرابطة القلمية ثم عمل مديراً للدعاية والنشر في الحكومة العراقية وبقي قنصلاً في الأردن حتى 1948/8/2م، واغتيل مع زوجته في 1976/7/21م، في لبنان، وله اهتمامات أدبية عديدة ومذكرات غير منـشورة؛للمزيد راجـع: البعيني، رجال، ص 293 – ص 316؛ أبو حمدان، أغصان الأرز، ص 155–158
(5) الجزيرة، ع1072، 1945/6/29م، ص 4.
(6) البشير، ع7387، 1945/8/11م، ص1.
(7) الجزيرة، ع1076، 1945/8/3م، ص4؛ الخوري، مذكرات، ج2، ص 322.

كلما أثخنه أعداؤه   هب من كف الردى صلب عودا

قل لمن أمعن في أيذائه   أن للظلم وإن طال حدودا

وأيضاً:

ووعود عللتنا بالمنى   ربع قرن لم تلد إلا وعودا

شاب الشعر بنا من   طعمها ومضى الصياد بالصيد سعيدا

لا نرجو الدين في نهضتكم   كم أناروا باسمة فينا الحقودا

مسحوقا شبه دويلات به   وأرادوا لها، ركناً وطيداً[1]

ويتضح النزعة القومية من شعر النجار وأنه عروبي من طراز رفيع، وقد لعب دوراً في استيعاب التوتر الذي سببه مشروع سورية الكبرى للعلاقة بين البلدين لاحقاً[2].

ب) جامعة الدول العربية:

اختلفت منطلقات كلا البلدين في الدخول بمشاورات الوحدة العربية التي ترتب عنها قيام جامعة الدول العربية، ففي حين سعى لبنان إلى ترسيخ استقلاله، وفرض شخصيته الإسلامية المسيحية ساعياً إلى أن تُحترم سيادته واستقلاله وحدوده، وأن يتعاون مع الدول العربية بمجالات لا تؤثر على وضعه السياسي والجغرافي[3] فقد سعت السياسة العربية لشرقي الأردن إلى استغلال الفرصة لطرح مشروع وحدوي على مستوى سوريا الطبيعية تكون لبنان جزءاً منه ولعب كلا البلدين دوراً كدول مؤسسة في الجامعة، ولكن نجاح السياسة الخارجية اللبنانية كان أكبر، بسبب الدعم السعودي و السوري و المصري، وبرز ذلك من البداية حتى أن تسمية الجامعة كان مقترحاً أن يكون الجامعة العربية، ولكن الاقتراح اللبناني هو الذي أقر بأن تسمى جامعة الدول العربية فبإضافة الدول يزول كل إبهام ويؤكَدُ استقلال الدول الأعضاء ومن ضمنها

---

(1) الجزيرة، ع 1082، 1945/9/23م، ص 1، 15.

(2) البعيني، رجال، 294؛ أبو حمدان، بني معروف، ص 155.

(3) راجع: أنطون حكيم، العلاقات اللبنانية السورية(1918-1950م) العلاقات اللبنانية السورية محاولة تقويمية،بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الوطني 14- 15 تشرين الثاني 2000م نصوص الاتفاقيات الموقعة بين لبنان وسورية، الحركة الثقافية، أنطلياس، 2001م، ص57؛ الحكيم، العلاقات.

لبنان[1] التي كان منطلقها بإتباع هذه السياسة الاستقلالية هو رسائل اطمئنان إلى التيار المسيحي في الداخل والمتخوف من أي تقارب عربي، حيث اضطرت الحكومة لإصدار بيان يوضح لمجلس النواب اللبناني والذي اعترض بعض أعضائه على المشاورات العربية التي تُجريها الحكومة اللبنانية بمصر، ومتخوفين من أن ينال مشروع الجامعة من الاستقلال اللبناني فقد أوضح البيان بأن اجتماعات الإسكندرية أكدت على احترام الاستقلال اللبناني واحترام حدوده الحاضرة،وأن الاتفاقات مع الدول العربية لن تكون إلا على أساس أن هذه الدول مستقلة[2]، خصوصاً وأن المشاورات العربية في بداياتها في أيلول 1943م، كانت تجري لصالح مشروع الوحدة السورية الذي تبناه الأمير عبدالله، مما جعلَ هذه المشاورات محل إنتقادٍ كبير من قبل أوساط لبنانية رأت في هذه المشاورات تطورٌ لمكانة شرق الأردن وسعيها بتحقيق الوحدة [3].

و لكن سياسة الحكومة اللبنانية نجحت وبرزت نتائجها في بروتوكول الإسكندرية الصادر في 1944/10/7م، و المتمخض عنه جامعة الدول العربية، حيث تضمن البيان في بنده الرابع تكريساً واعترافاً باستقلال لبنان ونصه الحرفي: "تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية، مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسياسته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع في 1943/10/7م"[4] ورغم وجود هذه المادة في بروتوكول الإسكندرية إلا أنه ظهرت معارضة لبنانية مبدية تخوفها من أي نوع من الوحدة العربية معتبرة أن البروتوكول في بعض مواده يدعو إلى كنفدرالية عربية وكان أبرز المعارضين: البطريركية المارونية،إضافة لتساؤلات من قبل بعض النواب اللبنانيين وجاء الردُ من قبل رئيس الحكومة رياض الصلح مدافعاً عن البروتوكول، ودور لبنان بتأسيس جامعة الدول العربية بقوله: " إن النص المتعلق بضمان استقلال لبنان هو القرار الوحيد الذي اعتبره المجتمعون قراراً قاطعاً ونهائياً لا يحتاج إلى الرجوع به إلى الحكومات المتمثلة أو مجالسها النيابية" مشدداً أن هذه المشاركة الرسمية الأولى للبنان في محيطه العربي[5].

---

(1) الخوري، مذكرات، ج2، ص98؛ عيسى، العلاقات، ص138؛ و للمزيد عن هذه الفترة أنظر: مكاوي، مشروع، ص 123 و ما بعد.

(2) البشير، ع 7186، 11/17/ 1944م، ص 1؛ راجع: الصلح، حقائق، ص96.

(3) البشير، ع6939، 1943/9/4، ص1؛ مكاوي، مشروع، ص 111.

(4) جامعة الدول العربية، ميثاق جامعة الدول العربية،المطبعة الأميرية، القاهرة،1945 م، ص 14؛ لاحقاً ميثاق الجامعة؛ طريف، أخبار، ص 436؛ و للمزيد أنظر: عز الدين، الأيام، جـ 1، ص 216 – 217

(5) هلال الصلح، رياض؛ عيسى، العلاقات، ص 138؛ البيطار، تطور، ص 156؛ بيضون، رياض، ص 328؛ الحكيم، العلاقات، ص 55.

ويتضح فعلا بأن هذا القرار جاء إرضاءً للبنان وتأكيداً لاستقلاله وأنه رسالة لإسكات الأصوات المعارضة لأي تقارب لبناني عربي في الداخل حيث تواصلت التصريحات اللبنانية المشيرة إلى أن السياسة الخارجية لها مؤسسة على: الاستقلال والسيادة التامة، وتسعى للصداقة مع الدول العربية[1] و أكد بشارة الخوري أن دُخول لبنان في الجامعة العربية هو على هذا الأساس وأن الدول العربية ملتزمة بحدود لبنان التيلن يرتضى عن سياستها بديلاً[2] و أنها لن تتبع أي سياسة تتناقض مع سياسة الميثاق الوطني اللبناني وسياسة جامعة الدول العربية[3]وواصلت السياسة الأردنية سعيها إلى تحقيق مشروع سورية الكبرى محاولةً تقديمه بشكل لا يتعارض مع جامعة الدول العربية[4] بحيث أصبحت المطالبات الأردنية السياسية تتمحور حول سورية الكبرى، وقام الأمير بزيارة ترويجية لمشروع سورية الكبرى إلى سوريا، وذلك قبل انعقاد مؤتمر جامعة الدول العربية لتأكيد سعيه السياسي، ومما يجدر ذكره هنا أن الجانب السوري كان أكثر رفضاً للمشروع الأردني من لبنان، و مبدياً إمتعاضاً أكبر من الطرح الأردني [5] ولكن بقي الموقفين متناقضين للبنان وشرقي الأردن، وقد صادق الجانبان على ميثاق جامعة الدول العربية و تبادل بشارة الخوري التهنئة مع الأمير عبدالله بعد تصديق الميثاق وذلك ببرقيةٍ في 9أيار 1945م واصفاً ما جرى أنه" بداية عهد جديد للدول العربية " [6] رداً على برقيةٍ بعث الأمير عبدالله للخوري في 10 نيسان 1945م، برقية يقول فيها:" وإنني بصفتي المعلومة في النهضة العربية ولوراثتي للناهض بها أشكر الذين سعوا في هذا المضمار فأوجدوا هذا الميثاق...ميثاق التعارف والتعاون" وألمح في برقيته إلى أن حقوق الأمة لم تكتمل بعد[7].

ج) الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى:

ج، 1): الموقف اللبناني قبل حصول الأردن على الاستقلال.

استمرت لبنان برفض أي اقتراح، أو إشارةٍ أو توجهٍ أردني في ما يخص مشروع سورية الكبرى، ورأت أنه يتعارض مع ميثاقها الوطني ويسعى لتغيير خارطتها وحدودها الجغرافية ويستهدف نظامها الجمهوري ولم تعتبره تعبيراً عن الخط النضالي الوحدوي العربي بل إحدى

---

(1) البشير، ع:7259، 27 كانون ثاني، 1945، ص1.
(2) البشير، ع: 7269، 1945/03/22 م، ص 2.
(3) البشير، ع: 7259، 27 كانون الثاني، 1945 م، ص2.
(4) البشير، ع: 7269، 1945/3/22م، ص 2.
(5) رزق، موقف، ص191.
(6) البخيت، الوثائق،م4، ص50.
(7) المصدر السابق، ص 50.

المشاريع الطامعة وأنه يهدم التسوية التاريخية السياسية التي تمت بين مكوناتها الطائفية،إضافة لكونه يتعارض مع جامعة الدول العربية التي يؤكد ميثاقها على احترام السيادة والاستقلال والنظام السياسي لكل منها[1] وبينما واصلت السياسة الأردنية الخارجية سعيها لتحقيق هذا المشروع الذي رفضته لبنان جملة وتفصيلاً معتبرة إياه يتعارض مع استقلالها، فقد تعهد بشارة الخوري إزاء المشروع أن لا يتنازل عن أي شبر من أرض لبنان ولا يتنازل عن أي ذرة من استقلاله وسيادته معتبراً أن الضمان للاستقلال اللبناني هو نظامه الجمهوري[2] وازدادت جهود الأمير عبدالله والحكومات المتعاقبة لتحقيق المشروع، فقد بعث الأمير عبدالله بالعديد من المذكرات إلى بريطانيا شارحاً وجهة نظره، وكانت هذه المساعي تقابل من بريطانيا بالصمت لأسباب عدة منها رغبتها بعدم الصدام مع الحركة الصهيونية وفرنسا الحرة [3] وقد مر معنا المساهمة البريطانية في تكريس الاستقلال اللبناني.

ولما كان الشعور الوحدوي في أوجه أردنياً و رسمياً وشعبياً،فقد دعم الأردن لبنان وسوريا في مطلبهم بالجلاء الفرنسي العسكري عن البلدين وحينما تواصل التعنت الفرنسي كان الرأي العام الأردني يشارك الأمير برؤيته للبنان كجزء من سوريا الطبيعية التي يجب أن تتحد بمشروع سياسي مثل سورية الكبرى و من الشعارات التي رفعوها " أنها سوريتنا من جبال طوروس إلى خليج العقبة ولئن جزأها الأجانب "وعلى أثر القصف الفرنسي لدمشق قبل جلاء الفرنسيين فإنه تم تشكيل لجنة تبرعات سميت " لجنة تبرعات منكوبي سورية ولبنان" وتهدف لمساعدتهم من الأضرار التي لحقت بهم[4].وبينما كان الفكر (التيار) الوحدوي يتراجع لبنانياً مقابل الاتفاق على الدولة بمختلف طوائفها و تتعزز صيغة الميثاق الوطني كمرجعية للسياسية الخارجية اللبنانية عربياً إستمرت الإستنكارت اللبنانية لمذكرات الأمير إلى بريطانيا التي تطالب بسورية الكبرى، معتبرةً بأنها تتناقض والحق في تقرير المصير،وأن رغبة اللبنانيين-و مسيحييه تحديداً- لا تتوافق و المشروع، وأن الاستقلال اللبناني حقيقة، وحتى دعوات الأمير بمنح الموارنة في جبل لبنان إدارة خاصة مرفوضة وأن الأردن لا يزال تحت الانتداب البريطاني بينما لبنان مستقلة[5] و هذا مما أضعف المشروع الأردني.

---

(1) مروان ناصر،فلسفة الميثاق الوطني اللبناني،مجلة شؤون فلسطينية،ع:59، 1976م، ص لاحقاً: ناصر، الميثاق 126؛ ميثاق الجامعة، ص 3- ص 9.

(2) الخوري، مذكرات، ج2، ص 171-172؛ البشير،ع: 74392، 1945/10/31م، ص2.

(3) راجع: محافظة، العلاقات، ص126.

(4) الشناق، العلاقات، ص 13؛ الجزيرة: ع1063، 1945/5/23م، ص 2؛ الجزيرة: ع1064، 1945/5/25م، ص 3؛ الجزيرة: ع1069، 1945/6/16م، ص 4؛محافظة الفكر، ج3، ص159-661.

(5) جريدة البشير، ع: 7455، 1945/11/24 م، ص 1.

وقد ظهرت المواجهة الأردنية اللبنانية بداية بقوة في جامعة الدول العربية وذلك خلال إجتماعات الدورة الثالثة لمجلس الجامعة في تشرين الثاني1945م، حينما قام حميد فرنجية وزير الخارجية اللبناني بتوجيه سؤال إلى محمود الشريقي وزير الخارجية الأردني، حول ما ينشر في الصحافة عن مشروع سورية الكبرى وإدماج سورية والأردن ولبنان وفلسطين فيه، فرد الشريقي مبيناً له: " بأنه هناك الكثير في لبنان مؤيدين و أنصار لهذا المشروع و مستنكراً رفض حكومة لبنان لأي توجه عربي وحدوي"، مضيفاً:" أن شرقي الأردن يستنكر فكرة التجزئة والإقليمية وأن ميثاق جامعة الدول العربية لا يمنع الوحدة والاستقلال " وتابع " بأن كما للبنان الحق بالتمسك بأمانية القومية وسياسته الخارجية ولا يرضى عنها بديلاً مع الوفاء لميثاق الجامعة، فإنه لشرقي الأردن الحق أن تتمسك بميثاقها القومي وأن الموقف الأردني بهذا الشأن لا هدف له سوى الوحدة[1].

ولم يتوقف الاحتجاج اللبناني عند هذا الحد،بل أن هذه المناقشة الحادة استدعت الرئيس بشارة الخوري إلى الاحتجاج لدى الأمير على المشروع، ويذكر الخوري في مذكراته بأنه تلقى إيضاحاً من الأمير[2] تظهره الوثائق الهاشمية في وثيقة (غير مؤرخة) ويبدو في سياقها أنها على إثر المشادة بين الوزيرين وموجهة إلى الخوري ويقول فيها الأمير متناولاً ما حصل بين الوزيرين " ليس لدي ما أقوله سوى ما جاء في تصريحات وزير خارجية شرق الأردن وهو بمصر، أما الاتحاد السوري أو الوحدة السورية فهو ضرورة حتمية تحتمها سلامة الأقطار الأربعة (ويقصد بها: سورية، لبنان، فلسطين، الأردن) و إن كانت تتنافى مع منافع الأشخاص ولا خوف على لبنان من بلاد العرب، ولكن يخاف على بلاد العرب من التنكر لفكرة الاتحاد المر، ما قد يجر يوماً إلى مشكلة ما قومية " و يتابع الأمير ببرقيته:" وعرب لبنان غير مكرهين بقبول أي اتحاد لا يرونه ملائماً لهم على أن هذا لا يتعارض مع كون سورية وطن واحد بحدودها الطبيعية وإذا قلنا سورية فإننا نعنى بلاد الشام بأجمعها ويحدها من الغرب البحر الأبيض المتوسط" [3].

وأخذت هذه المشادة أبعاداً أكبر بنقلها إلى مجلس النواب اللبناني والمجلس التشريعي الأردني، وعلى المستوى اللبناني فقد أثير ما جرى في القاهرة في جلسة 26 تشرين الثاني

---

(1) جريدة الجزيرة، ع:1091، 1945/11/17م، ص1، 8؛ البشير، ع7456، 1945/11/25م، ص1، المصدر السابق، ع7459، 29ت2، 1945م، ص1، و للمزيد: أحمد العفيف، الملك عبدالله وقضية الوحدة السورية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان،2006 م، ص 241؛ لاحقاً: العفيف، الملك.

(2) الخوري، حقائق، ج2، ص191.

(3) البخيت، الوثائق، م4، ص 68-69، رقم (23-ب)(86-581)(د.ت).

1945م، واستنكر عدد من النواب المشروع وأبرزهم: رياض الصلح، وعبد الحميد كرامي مؤكدين بالإجماع بأن الاستقلال في لبنان لا يمكن أن يكون محل نقاش، ومما قاله الصلح بالجلسة: أنه لا يمكن أن يتنازل لبنان عن حدوده الحاضرة ويتنكر لاستقلاله وعهده وأن الجامعة العربية قالت كلمتها في المشروع وأن قضية لبنان لا تحل إلا فيه[1]، ووصل التوتر اللبناني إلى درجة كبيرة ففي تصريح لوزير الخارجية اللبناني حميد فرنجية يشير إلى معارضته أي تعديل يطرح في المنطقة سياسياً، وذلك بقوله:" إذا لم يقفل الباب بمناقشة مشروع سورية الكبرى بأقرب وقت،فسيعرض لبنان هذه القضية على مجلس الجامعة العربية، وأن لبنان لا يعارض سورية الكبرى فحسب، بل ويرفض أي تعديل عام يمكن حصوله في الدول المجاورة وأن أي تعديل من هذا النوع يجعل للبنان الحق بإعادة النظر في مواقفه"[2] وواصلت الحكومة اللبنانية احتجاجها فأصدرت بياناً كلفت فيه قنصلها العام في عمان عبداالله النجار بمقابلة الأمير والاستفسار منه عن صحة الخبر، وقد أفاد النجار لصحيفة البشير: بأن الحديث المنسوب لسمو الأمير وكل ما يشاع ويكتب عن ضم لبنان لسورية الكبرى عار عن الصحة، وأن تفكير الأمير بهذا المشروع لا يعني أنه سيكون لبنان ضمنه وأن سبب هذا التصريح هو عطف الأمير على أنصار الفكرة في لبنان وهم الحزب القومي السوري الذين اتصلوا بسموه معربين عن تأييدهم لهذا المشروع وأن لبنان مستثنى منه " [3] ولكن تبين الوثائق الهاشمية وجود وثيقة من الأمير عبداالله إلى رئيس الديوان الهاشمي يظهر فيها غضب الأمير عبداالله على تصريحات النجار مؤكداً "أن ما قاله الشريقي رداً على وزير الخارجية اللبناني هو تأكيد لخطاب العرش في الدورة الافتتاحية للمجلس التشريعي "ومؤكداً " أن سياسة الأردن ترمي إلى تحقيقها ومستنداً إلى ميثاق المملكة السورية الفيصلية(1918–1920) وبيانات الثورة السورية (1925–1927م)"ومبيناً بأنه ووزير الخارجية لا يعزمان على إكراه لبنان ما لا يريد وأنه ليس من حق النجار التصريح عن الأمير والأردن بشيء[4] و يبدو بأن هذه الرسالة قد وصلت إلى النجار من قبل رئيس الديوان الأميري، فقد برر النجار سبب تصريحه في جريدة الجزيرة بأنه يسعى لمصلحة القطرين ولتقوية العلاقات بينهما وإزالة الأسباب التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين[5] أما لبنانياً فإن طروحات الأمير الوحدوية استدعت تلميح البطريركية المارونية باللجوء إلى ضمانات دولية

---

(1) الخوري، مذكرات، ج2، ص191–192.
(2) البشير، ع: 7458، 1945/11/28م، ص2.
(3) البشير، ع: 7458، 1945/11/28م،ص2؛ وسيتم التطرق لاحقاً لعلاقة الأمير عبداالله بالحزب السوري القومي الاجتماعي.
(4) البخيت، الوثائق، م4، ص69 وثيقة رقم (23ج) (87–51).
(5) الجزيرة، ع1090، 1945/11/14م، ص3.

تثبت استقلال لبنان وتلمح لرابطٍ بين مشروع سورية الكبرى والمآرب الصهيونية (رغم موقف البطريرك المؤيد لإقامة دولة يهودية و الذي سيشار له لاحقاً) وتدعو إلى حل فوري لهذه الدعوات من قبل شرقي الأردن[1] واستنكرت جريدة الجزيرة الأردنية تلك الضجة في لبنان حول مشروع سوريا الكبرى واصفة ما جرى بأنه " قلق غير مبرر" وأنه لا يجوز للبنانيين أن يتهموا الأردن بمحاولة النيل من استقلاله بعد الاعتراف الأردني بذلك[2].

ويبدو أن مشروع سورية الكبرى قد خلق تجاذبات على الساحة اللبنانية استدعت منظمة النجادة (وهي منظمة إسلامية وتتبنى الوحدة العربية كشعار لها) إلى إصدار بيان عن مشروع سورية الكبرى تثني فيه على الجهود الحكومية بالرد على المشروع، و تعلن فيه:" أنها تتمسك باستقلال لبنان بحدوده الحاضرة وسياسته العليا، وأنها تعتبر لبنان وطناً لجميع أبنائه، وبلداً عربياً مستقلاً يتعاون مع الدول العربية في حدود الواجبات والحقوق المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية " و يتابع "على رغم تأكيد ميثاق النجادة بالسعي إلى اتحاد العرب وجمع شأنهم إلا أنها ترى بأنه ينبغي بترك هذا الموضوع إلى الزمن وإلى الشعوب العربية كي تقرره بمنتهى حريتها وخالص إرادتها "[3] وهذا البيان مهم لأنه صادر عن منظمة دأبت على الدعوة للوحدة العربية، وتعمل لأجلها وقرارها هذا يعني أن فكرة الوحدة شهدت تراجعاً لبنانياً أمام تقدم أردني كبير وطرح أوسع، وقد وصل حرج العلاقات بين البلدين إلى إبداء وزارة الخارجية اللبنانية عدم موافقتها على زيارة للأمير إلى بيروت رغم أن هذه الزيارة كانت عائلية لإحدى قريباته وذلك بضغط سوري كبير [4]

ج،2) الموقف اللبناني من مشروع سورية الكبرى بعد استقلال المملكة الأردنية الهاشمية:

بعد إعلان استقلال المملكة الأردنية الهاشمية في 25 أيار 1946 م، واصل الأردن سعيه لتحقيق مشروع سورية الكبرى، ففي افتتاح أعمال الدورة العادية الخامسة للمجلس التشريعي في 11 تشرين الثاني 1946م، أكد الملك عبدالله عزمه على السعي إلى وحدة البلاد العربية[5] وفي

---

(1) البشير، ع7460، 1945/11/3م، ص 1.
(2) الجزيرة، ع1091، 1945/11/17م، ص1-8.
(3) البشير، ع7460، 1945/11/30م، ص2.
(4) الخوري، مذكرات، ج2، ص98-99.
(5) مؤلف مجهول، وثائق سورية الكبرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ص12-13؛ و سيشار لاحقاً: وثائق سورية الكبرى؛ (والكتاب منسوب لمحمد الشريقي راجع: محمد الشريقي، حياته وأثاره،فوزي الخطبا، دار الينابيع، عمان، 1993م).

ردهِ على خطاب العرش أكد المجلس التشريعي أنه يوافق الملك هذا السعي[1] ورغم هذا الموقف الأردني المتناقض مع السياسة الخارجية اللبنانية إلا أن الأردن باشر بشكل رسمي اعتماد قنصل عام له في لبنان وهو محمد علي العجلوني[2] والذي قدم أوراق اعتماد كسفير في 1 تشرين الأول 1946م[3] و شهدت هذه الفترة هدوءاً نسبياً في مناداة الأردن بمشروع سرورية الكبرى ذلك أن تعريف لبنان جغرافياً بالنسبة إلى مشروع سورية الكبرى ففي تصريح لسمير الرفاعي في بيروت قال: " أن لبنان لا يشكل جزءاً من الرؤية تجاه مشروع سورية الكبرى وأن لبنان الجمهورية يجب أن تبقى مستقلة طالما شعبها يريد ذلك"[4]، ويبدو أن هذه السياسة الأردنية المتناقضة بالنسبة للبنان بين الهدوء والتصعيد كانت مُتعمدة وتهدف إلى عدم تكتل سورية ولبنان ضد الأردن ففي رسالة من قنصل الأردن في بيروت محمد علي العجلوني إلى الملك عبد الله يقول فيها " إن موقفنا في لبنان يجب أن يكون غيره في سورية للحيلولة دون تكتل البلدين ضدنا" ويدعو إلى مواصلة التقرب من لبنان وأن تكون العلاقة حسنة مع سياسية وودية" ويتهم السوريين بإفسادها[5].

ورغم ذلك استمرت بعض الأصوات اللبنانية تطالب رفض أي تصريح من الأردن يتعلق بسورية الكبرى، ووصلت إلى انتقاد قبول وزير مفوض للأردن في لبنان وواصلت الخارجية اللبنانية استنكارها للمشروع، ففي تصريح لوزير خارجية لبنان فيليب نقلاً في 13 تشرين الثاني 1946 م، استنكر مشروع سورية الكبرى مشيراً إلى أن التصريحات الصادرة عن الأردن لا يجب أن تثار بين حين وآخر[6] وقد إنتقل الموضوع مرةً أخرى إلى المجلس التشريعي الأردني ومجلس النواب اللبناني بسبب توجيه أعضاء المجلس التشريعي سؤالا في 18 تشرين الثاني 1946 م، إلى وزير الخارجية الأردني محمد الشريقي يُعربون فيه عن عدم إرتياحهم لهذا التصريح اللبناني وذلك " لمعارضته حقوق البلاد الطبيعية والقومية " [7] وجاء جواب الشريقي بتأكيده لموقف الأردن المتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وأنها لم تتخلى قط عن الوحدة والاتحاد السوري، وأن الإقرار للبنان باستقلاله وحريته من أمر الوحدة السورية منبعه إرادة

---

(1) وثائق سورية الكبرى، ص 18-19.

(2) محمد علي العجلوني: (1893 – 1971 م) عسكري و سياسي أردني خدم في الجيش الرابع التركي ثم أشترك بالثورة العربية الكبرى و معاركها،عمل كأول سفير أردني في لبنان (1946 م)،وتسلم العديد من الوزارات،وعضوية مجلس الأعيان و له مذكرات؛ راجع: العجلوني، ذكرياتي.

(3) البشير،ع:7654، 1/11/ 1946م،ص 1؛الخوري، حقائق، ج 2، ص 323.

(4) وثائق سورية الكبرى، ص 23.

(5) البخيت، الوثائق، م 3، ص 277 – ص 278، وثيقة رقم (106) (139 –135).

(6) وثائق سورية الكبرى، ص 25.

(7) المصدر السابق، ص 26.

الشعب اللبناني، وأن وزير خارجية لبنان لا يرى لبنان في عداد هذه الأقاليم السورية وعاد الشريقي لتناول موضوع الأراضي التي ضمت إلى لبنان حين تأسس بقوله:" وأنه لمن حقنا أن نتساءل: لماذا أباحوا للبنان الشقيق أن يكبر على حساب سورية، وعن غيره اختياره في وقتها؟ (في إشارة إلى إعلان غورو في 1920/9/1م) ثم هم لا يجيزون لسورية المجزأة بل والمقطعة الأوصال والأرحام أن تتحد بمحض إرادتها " واستطرد الشريقي بالرد على الأصوات التي تربط المشروع الأردني بالصهيونية نافياً أي ارتباط يدعيه المعارضون للمشروع،إضافة إلى إشارته للمعاهدة الأردنية البريطانية والتي كانت من أسباب رفض المشروع (سورياً ولبنانياً)مبرراً المعاهدة بأنها للضرورات الدفاعية[1].

وأثارت تصريحات وزير الخارجية الشريقي والذي لم يكن مرغوباً به لبنانياً–و خصوصاً من قبل رياض الصلح –لدفاعه الشرس عن مشروع سوريا الكبرى، حزب الكتائب الذي أرسل برقية احتجاج إلى جامعة الدول العربية على التصريحات الأردنية ويعلن بأنه:" ينسق جهوده ويضع الخطط اللازمة للمحافظة على استقلال لبنان ومقاومة المشاريع الاتحادية" [2].

ونقلت لبنان الخلاف الأردني إلى مجلس جامعة الدول العربية، خلال تواجد فيليب تقلا وزير الخارجية اللبناني في القاهرة فأصدر بياناً رد فيه على الجلسة التي عقدها المجلس التشريعي وتصريح وزير الخارجية الأردني بقوله:" لا نريد سورية الكبرى مع لبنان أو بدونه وينطبق موقفنا على التعهدات الصريحة التي أخذتها على نفسها كل من الدول العربية لدى التوقيع على ميثاق الجامعة العربية إلا على أساس استقلاله في حدوده الحاضرة واستقلال البلدان العربية الأخرى"[3] وواصل لبنان تأكيده على رفض مشروع سورية الكبرى سواء أكان هو ضمن بنوده أم لم يكن، إذ رأى لبنان بالمشروع إضعافاً لموقفه ويخشى إن تحقيق المشروع يعيد قضية المناطق المضمومة إليه والتي سكانها إلى فترة قريبة يطالبون باستقلالها مما يعني تفكيك الدولة اللبنانية[4] لذا رفضت لبنان أي مشروع وحدوي عربي من شأنه تغيير الجغرافيا السياسية في المنطقة ورأت في جامعة الدول العربية كأفضل تعبير عن عروبتها، و عروبة الدول الأعضاء.

---

(1) وثائق سورية الكبرى، ص 28–29.

(2) العفيف، الملك، ص249؛ عيسى، العلاقات، ص 134؛ عن الشريقي و علاقته بالصُلح يذكر عجاج نويهض في مذكراته أن رياض الصلح طلب إليه أن يخبر الملك عبد الله أن لا يرسل الشريقي كمندوب عن الأردن نظراً لدفاعه الكبير عن مشروع سورية الكبرى وبما يتناقض وسياسة لبنان الخارجية أنظر:الحوت،مذكرات،ص 322.

(3) وثائق سورية الكبرى، ص30.

(4) الخوري، حقائق، ج2، ص276، عيسى، العلاقات، ص143.

وقد انتقلت تعقيدات الأزمة التي سببها مشروع سورية الكبرى إلى المجلس اللبناني في جلسة له خلال نهاية تشرين الثاني وقد تداول فيها بالموضوع والموقف اللبناني منه وممن تكلم فيها نائب بيروت عبد الله اليافي مؤكداً أن لبنان من مسلمين ومسيحيين يرفض مشروع سورية الكبرى وتكلم فيها نواب آخرون دعوا إلى ضرورة تقديم احتجاج على التصريحات الأردنية معتبرين أنها تنال من الدولة اللبنانية التي هي من صنع مسلميها و مسيحييها [1]، وطالب بعضهم بسحب التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، وإيجاد تمثيل دبلوماسي مع الجمهورية السورية للتأكيد على الاستقلال اللبناني والسوري، في حين رأى بعضهم بأن فكرة سورية الكبرى لن تتم مقللين من شأنها وبأنها مجرد خلط لا يستند إلى حقيقة، وقدم النواب في نهاية الجلسة شجب بالإجماع للمشروع[2] محيلين الموضوع إلى مجلس الجامعة العربية الذي اجتمع بالنيابة عن وزراء الخارجية وصدر عنه بيان من قبل وزراء الخارجية لدول الجامعة يؤكد أن ما أثير عن سورية الكبرى والجدل حول المشروع لم يقصد منه التعرض لاستقلال الدول الأعضاء في الجامعة أو النيل من أنظمة الحكم فيها[3].

ورغم التوتر في علاقات البلدين إلا أن الملك عبد الله بعث ببرقية إلى بشارة الخوري يهنئه في ذكرى استقلال لبنان واصفاً إياه بأنه يوم فخر وازدهار للعروبة جمعاء[4] وأقام سفير لبنان في عمان احتفالاً بهذه الذكرى في عمان حضره عدد من رجالات الدولة و أكد فيه أن لبنان لن ينحرف عن مبدأ العروبة رغم كيانه الخاص[5]، وقد حاولت المعارضة الأردنية في دمشق والممثلة بالحزب العربي الأردني من خلال رئيسه محمد صبحي أبو غنيمة[6] الذي أرسل إلى رياض الصلح يهنئه بعودته إلى الوزارة ويرجوه أن يدعم النهج السياسي للحزب[7] حيث كان أبو غنيمة معارضاً لمشروع سورية الكبرى[8]، وبقي هذا المشروع يشكل هاجساً لبنانياً

---

(1) الخوري، حقائق، ج2، ص276–277.

(2) الأهرام،ع: 62118، 1946/11/27م، ص1، البشير،ع: 7685، 1946/11/28م، ص1، وثائق سورية الكبرى، ص53–58.

(3) وثائق سورية الكبرى، ص64؛ أنظر: البشير،ع:19،1947/2/7742م، ص1.

(4) الجزيرة، ع: 1157، 1946/11/25م، ص1.

(5) الجزيرة، ع: 1154، 1946/11/22م، ص2.

(6) محمد صبحي أبو غنيمة:سياسي وطبيب أردني،درس الطب بألمانيا وعاد للأردن عام 1928م وقد نشط بالمعارضة الساسية، وقد نفي لدمشق فترة ثم عين سفيراً للأردن في دمشق وله أوراق منشورة راجع:هدى أبو غنيمة،سيرة منفية من أوراق الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة،جزأين،جمع وإعداد:هدى أبو غنيمة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،2001م، ص15 وما بعد؛لاحقاً:أبو غنيمة، سيرة.

(7) البشير، ع: 7699، 1946/12/17م، ع: 7699، ص2، المصدر السابق، ع12،1946/12/7203 ص1.

(8) أبو غنيمة،سيرة،جـ 2،ص 668 – 700؛وللمزيد أنظر:هزاع المجالي،مذكراتي،عمان، 1960م،ص45–46 لاحقا: المجالي، مذكراتي؛ أنظر: البشير،ع:7727، 1947/1/18م، ص2؛البشير، ع:7724، 1947/1/24م، ص2.

مؤثراً في العلاقة ما بين البلدين وصلت إلى توقيع نواب جبل لبنان على عريضة تطالب بتأجيل موعد الانتخابات بسبب المشروع الأردني و التخوف اللبناني من وجود حشود عسكرية أردنية تهدف إلى فرض المشروع بالقوة وأشارت جريدة البشير في 11 شباط 1947م إلى رفض المغتربين اللبنانيين لمشروع سوريا الكبرى كما قام الحزب الشيوعي اللبناني باصدار بيان يعبر فيه عن رفضه للمشروع [1].

إذن استمر لبنان يؤكد بأن هذا المشروع يخالف أحكام جامعة الدول العربية، ويطالبها على الدوام بالتدخل لإنهاءه، وقامت وزارة الخارجية اللبنانية بالاستفسار عن الموقف البريطاني من المشروع و التي بدورها أجابت أنها لا تؤيد المشروع وتكذب تكذيباً قاطعاً صلته بالسياسة البريطانية في المنطقة العربية[2] وبدورها دعت الجامعة العربية في بيان أصدرته في كانون الثاني 1947م، بالتوقف عن إثارة هذه القضية لمصلحة الدول الأعضاء[3].

ولكن يتضح من مطالعة الوثائق الهاشمية بأن التحرك الأردني ودعواته كانت مبرراتها تأتي ضمن مراسلات للملك عبداالله مع لبنانيين مؤيدين للمشروع، ففي رسالة بتاريخ 7أيلول1947م من صاحب جريدة العرائش اللبناني،والواعظ السابق للجمهورية اللبنانية، يطلب فيها من الملك عبداالله الدعم لإنشاء حزب سياسي يسمى بحزب شباب محمد(ص) يكون مقره لبنان، ويوضح فيها بأن نواة هذا الحزب موجودة، وأن هذا الدعم وتعزيزه بالدعاية للمشروع في لبنان يتم عبر إنشاء صحف موالية للمشروع الأردني، إضافة لدعوة الملك عبداالله بزيارة لبنان ليرى مدى الشعبية التي يحظى بها المشروع ويطلب إلى الملك زيادة التصريحات الأردنية الداعية لقيام مشروع سورية الكبرى[4]،إضافة إلى رسائل من مسلمين لبنانيين تعلن تأييدها لسياسة الملك عبداالله الداعية لوحدة سورية ويقدمون إليه اقتراحات في سبيل تحقيقه منها أن المسلمين والروم الأرثوذكس وقلة من بقية الطوائف تؤيد المشروع[5] ويشير تقرير من المفوضية الأردنية في بيروت إلى أن الحكومة اللبنانية القائمة لا تمثل الرأي العام اللبناني ولا تعبر عن حقيقته، و أنها تتحرك وفقاً لاملاءات القاهرة والرياض اللتين رصدتا ملايينا لمحاربة

(1) البشير،ع:7813، 1947/1/9، ص2؛ أنظر:البشير،ع:10،7714/1/1947م،ص2؛البشير،ع: 7،7834/2/1947م، ص4؛البشير،ع: 7713، 1947/2/11م، ص 2؛ بعث الملك عبداالله رسالة إلى الرئيس السوري شكري القوتلي يطمئنه فيها نافيا وجود أي حشود؛أنظر:البشر،ع:7743، 1947/2/7م ص 4؛ عن الحزب الشيوعي: عيسى، العلاقات، ص 139.

(2) البشير،ع:7830، 1947/1/13م،ص1؛ البشير،ع:7841، 1947/1/18م، ص1؛البشير،ع:7713، 1947/2/11م، ص5.

(3) البشير، ع7742، 1947/2/19م، ص1.

(4) البخيت، الوثائق، م3، ص298-302.

(5) البخيت، الوثائق، م3، ص302-306.

المشروع والدعوة لدعم المعارضة اللبنانية النشطة ضد الحكومة التي تستخدم أساليب القمع ضدهم بقوة الجيش، ويشير فيها إلى لقاءات تمت بين الملك ولبنانيين بشأن تنفيذ المشروع[1].

مما يعني أن السياسة الأردنية، وتصريحاتها فيما يتعلق بمشروع سورية الكبرى، ما كانت لتستمر لولا هذه الاتصالات التي كانت تتم بمعظمها مع أشخاص لا يملكون وزناً سياسياً كبيرا وغير راضية (أو مستفيدة) من صيغة الميثاق الوطني اللبناني،وتعارض النظام السياسي الجمهوري وتطالب بالوحدة العربية، أو الوحدة السورية الطبيعية،ولكن هذه التيارات فرادى وجماعات لم يكن لها تأثير كبير على الساحة اللبنانية الرسمية وبقيت ضمن حدود بعض المستويات الشعبية.

لذا بقي الرفض اللبناني كبير، ومن أبرز التصريحات اللبنانية التي صدرت رافضة للمشروع البيان الذي أصدره بشارة الخوري بالاشتراك مع شكري القوتلي رئيس الجمهورية العربية السورية، خلال زيارة الأخير إلى لبنان وذلك في27/أب/1947م، واستنكرا فيه مشروع سوريا الكبرى وأن سياستها متوحدة خارجياً في سبيل التصدي للمشروع[2]، وبيان لحزب" النداء" و الذي كان من الأحزاب المؤثرة بلبنان يبين فيه بأن لبنان حر في اختيار نوع العلاقة التي تربطه بسائر الدول العربية[3].

إذن لقد قاوم النظام السياسي اللبناني ونظراً لطبيعة تكوينه التي تشكلت خلال فترة الانتداب مشروع سورية الكبرى، وذلك لأسباب داخلية وخارجية أبرزها الدعم المصري السعودي السوري، مما سبب تبايناً في العلاقات الأردنية اللبنانية وصلت إلى درجة الخلاف.

---

(1) البخيت، الوثائق، م3، ص306-308، رقم (121)، 3015-584.
(2) أصدره فريق من الشباب العربي،كلمة السوريين في مشروع سورية الكبرى، 1947 م وسيشار لاحقاً كلمة السوريين في مشروع سوريا الكبرى، ص 59-60.
(3) الصلح، في القومية، ص38.

د) الموقف اللبناني من استقلال المملكة الأردنية الهاشمية 25 أيار 1946م:

رغم ما يسببه مشروع سورية الكبرى من توترٍ في العلاقةِ ما بين البلدين، إلا أن لبنـــان وعلى خلافِ سورية ومصر،و غيرها من الدول العربية، باستثناء العراق والذي كـــان تحــت الحكم الهاشمي، انتدب وفداً رسمياً للمشاركة في احتفالات استقلال المملكة الأردنيـــة وانتـــدب الرئيس بشارة الخوري مدير الخارجية العام فؤاد عمون كممثل شخصي له ورئيساً للوفد الـــذي ضم قنصل لبنان العام في برلين والعقيد جميل لحود والمقدم جميل الحسامي كممثلين له لتهنئـــةِ جلالة الملك عبدالله بالاستقلال[1] إضافة إلى قنصل لبنان العام في السيد عبدالله النجار[2] وحضر الاحتفالات أيضاً النائب إبراهيم حيدر عضو مجلس النواب اللبناني والشيخ حسن المكي وإبراهيم الخطيب وتوفيق الناطور والدكتور حسن رعد[3]مما يدلُ على الاهتمام اللبناني بالمملكة تأكيـــداً لاستقلالها، إضافة للروابط القوية التي جمعت بين الملك عبدالله وعـــدد مـــن وجهـــاء الطائفـــة الإسلامية في لبنان فكما يلحظ فإن الحضور اللبناني مُثل على المستوى الرسمي و الشعبي.

وأبرزت جريدة البشير اللبنانية مراسم الاحتفال بالبيعة والتتـــويج مـــستعرضة برنـــامج الاحتفال على مدار ثلاثة أيام ومشيرةً إلى التمثيل الرسمي اللبنـــاني[4] وألقـــى مُمثـــل رئـــيس جمهورية لبنان فؤاد عمون كلمةَ عن الرئيس الخوري في الاحتفال وقال فيها: " لقد عَهـــد إلـــي فخامة الرئيس الجليل حين كَلفني تأديَة الرسالة الحكومية أن أؤكد لجلالتكم مكانة شرقي الأردن من محبةِ لبنان ومنزلة عاهلة، وحرصهِ على أن تزداد العلاقات اللبنانية الأردنية قـــوةً وتوثقـــاً لتدعيم استقلال البلدين وتبادل المنافع " [5] وتُشير الوثائق الهاشمية إلى تلقي الملك عبدالله العديد من برقياتِ التهنئة من مُختلف الشرائح الاجتماعية اللبنانية، من رُؤســـاء جمعيـــات ومـــوظفين ووجهاء ورؤساء بلديات وتجار لبنانيين يهنئونه بالاستقلال، وتمحورت هـــذهِ البرقيـــات حـــول التهنئة والإشادة بمكانة الملك عبدالله في البلاد العربية[6]ونشر الشاعر اللبناني حسيب الأسعد من صيدا في جبل عامل قصيدةً في جريدة الدفاع جاء فيها:

---

(1) البشير، ع: 7753، 1946/5/23م، ص2.

(2) جبران ملكون، جلالة الملك عبدالله واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، دار الأخبار، بغداد، 1947م، وأعيد طباعته من قبل إدارة الإعلام في الديوان الملكي الهاشمي، 2006م وهذه الطبعة التي اعتمـــدها الباحـــث، ص81؛ لاحقاً: ملكون، استقلال.

(3) ملكون، إستقلال، ص81.

(4) البشير، ع: 7574، 1946/5/24م، ص3؛ نفس المصدر، ع:7576، 1946/4/28م، ص3.

(5) ملكون، الملك، ص85-86.

(6) البخيت، الوثائق، م1، ص440-446-449-450-542.

جددوا عهدها الذي ليس يُنسى   وابعثوا مجدها الذي ليس يبلى

يهنأ الشعب بالمليكِ المُفدى   مملأ الخافقين عِزاً وعدلاً[1].

وتبرز إشارةٌ إلى السعي للتقارب الأردني اللبناني من خلال البرقيات المُتبادلة بين الملك عبدالله وممثل رئيس الجمهوريةِ اللبنانية فؤاد عمون بقيام الملك عبدالله بمنحهِ وشاح الاستقلال الذي تسلمه من قبل القنصل الأردني في بيروت محمد علي العجلوني[2]، وهذا الموقف اللبناني الرسمي في حضور احتفالات الاستقلال نابع من السعي اللبناني لتأكيدِ الاستقلالِ لكل الدول المحيطةِ بهِ ومن ضمنها الأردن الداع إلى مشروع سوريا الكبرى بينما يَتضح من المشاركة الشعبية بأن الملك عبدالله كان على صلةٍ بالعديد من الفعاليات الشعبية والأردنية في لبنان وفي مقدُمتها الطائفة الشيعية.

([1]) ملكون، الملك، ص113-114.

(2) البشير، ع: 7605، 1946/7/11م، ص2.

الفصل السادس

أثر القضية الفلسطينية على العلاقات بين البلدين (1948)

الفصل السادس

أثر القضية الفلسطينية على العلاقات بين البلدين (1948)

أ) العلاقات الأردنية اللبنانية قبل حرب فلسطين:

انقسمت الدولُ العربية في هذهِ المرحلة إلى قسمين من الوجهةِ السياسية وتبلورت في مِحورين هما: الأردن والعراق (المِحور الهاشمي) مُقابل مِحور (مصر، السعودية، وسورية) ولعب لُبنان دوراً تنسيقياً بين المحورين وكانت موافقة السياسة ميالة أكثر إلى المحور الأخير فالموقفُ اللبناني في القضية الفلسطينية خَضع إلى ضغوطٍ داخلية حَتمت قيامِه بهذا الدور وتمثلت هذهِ الضغوطات بما يلي:

أ- المُطالبات المسيحية بقيام دولةٍ يهودية في فلسطين، وإنشاءِ كيانٍ مسيحي خاص بلبنان، أي قيام دولة مسيحية بالتوازي مع الدولةِ اليهودية في فلسطين، وتبني هذا المشروع المطران أغناطيوس مبارك(رئيس أساقفة بيروت) حيث بعثَ ببرقيةٍ إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين في 5 أب 1947م، مُقترحاً " إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين" ومُعتبراً أن ما تُمثله الحكومة اللبنانية من موقفٍ مؤيد للشعب الفلسطيني يُخالف الحقيقة،وأنكر عُروبة فلسطين ولبنان، مبرراً ذلك بَأنهما مُوطنٌ للأقليات(1) وتحالفَ مع مبارك في موقفهِ الكُتلة الوطنية والتي يرأسها إميل إدة والبطرك الماروني أنطون عريضة، وغيرهم من التيار الماروني المتشدد الذي بقيَ ينظر إلى لبنان ككيان مسيحي منفصل عن محيطهِ العربي ومنتمي إلى الحضارةِ الغربية(2).

ب- ضُعف الجيش اللبناني، وضُعف تنظيمهِ القِتالي حيث أن وحداته العسكرية ضعيفة التنظيم، بسبب حَداثةِ عَهد الدولة بالاستقلال، فالجيش اللبناني في هذهِ الفترة كان معنيٌ

---

(1) حسان الحلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية (1918 – 1952)عهد الانتداب الفرنسي والاستقلال، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1982م،ص169، لاحقا: الحلاق، موقف؛ سيل، رياض، ص653؛لورا زيتزين أيزنبرغ، عدو عدوي الصلات الصهيونية اللبنانية (1900 – 1948م) ترجمة: منال سلمان، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 1997 م، ص 171؛ يشار له لاحقا أيزنبرغ، الصلات.

(2): الصليبي، بيوت، ص 229.

بتحويلِ وحداتهِ العَسكرية من قواتِ أمنٍ داخلي إلى وحداتٍ قتالية، وعدد أفــراده لــم يتجاوز (5) الآف [1].

وهذهِ الخياراتُ المحدودة جعلت لبنان يسير بتجاه لعبِ دورٍ دبلوماسي سياســي تنــسيقي ضمن مؤسسة الجامعة العربية، في محاولةٍ منهُ للتصدي لكارثة فلسطين التي بدأت تلــوح فــي الأفق، فسعى رئيس الحكومة رياض الصلح إلى التواصُل مع الملك عبدالله عُقــب جملــةٍ مــن القرارات الدولية بدءاً مِن قرار التقسيم والذي أُعلن في 8 أيلول 1947 م، وتبعهُ إعلان بريطانيا بعزمها على الانسحاب من فلسطين في 14أيار1948م، وقرار مجلس الأمن رقم (46) والصادر في 17 نيسان1948م والمُتضمن حَظر تَسليم الأسلحةِ إلى الشرق الأوسط والذي قللَ مِن مقدرةِ العَرب على التزودِ بالسِلاح رُغم تهريبهِ إلى المنظمات الصهيونية (مثل آرغــون وآشــترا) [2] وعلى هذا فقد سعت الحكومة اللبنانية ممثلة برئيسها رياض الصلح إلى تقريبِ وجهات النَظــر العربية، فسافر إلى القاهرة حيثُ كانت اللجنة السياسية لجامعة الدولة العربية مُجتمعــة لبحــثِ الإجراءات العسكرية العربية،ومنها وصل إلى عمان في 23نيسان1948م،وقابلَ الملك عبــدالله والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق، في مؤتمرٍ سياسي وقد تكون فيه الوفدُ اللبنــاني الذي رافق رياض الصلح من الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع اللبناني و الجنرال فؤاد شــهاب رئيس أركان الجيش اللبناني،وقد كانت وجهةُ النظرِ الأردنية" بأن يَنفرد الجيش الأردني بخوض الحَرب ضد اليهود"، وذلك باعتبار الأردن ليسَ عُضواً في هيئة الأمم المتحدة وبالتالي فهو فــي حِلٍ من قراراتها [3] بينما كانت مَصر غير مُطمئنةٍ إلى هذا النهج الأردني ومتخوفة من سَــعي الملك عبدالله السياسي بتحقيق مشروع سوريا الكبرى[4] إضافة لِمخاوفِ سُورية وسُعودية سعى رياض الصلح إلى تبديدها حيث نقل للملك عبدالله بأنَ السُعودية تُبدي مُوافقتهــا علــى دخــول الجيش الأردني لِفلسطين على أن يكون هذا الإجراء مؤقتاً[5] واستمرت المباحثــات الــسياسية والعسكرية في عمان لمدة يومين بين أخذٍ ورد، ولكن يتضح أن هذهِ الخِطة العسكرية والقاضية

---

(1)معن أبو نوار، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية،حروبنا مع إســرائيل، مطبعــة الــرأي، عمــان، 2007م، ص151؛ لاحقاً: أبو نوار،حروبنا؛الموسى، أيام، ص311؛ سيل، رياض، ص652؛ الخوري، حقائق، ج2، ص154؛ بُدأ التفكير بانشاء الجيش اللبناني فــي عــام 1937م أنظــر:جريــدة فلــسطين،ع:17-3483، 1937/3/20م ص4.

(2)للمزيد راجع: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، 1959، جزأين، ج2، 110-120؛ سيل، الرياض، ص648.

(3)محافظة، العلاقات، ص 176؛ الحلاق، موقف، ص206؛ عــارف العــارف، النكبة،نكبــة بيــت المقــدس والفردوس المفقود جزأين، المكتبة العصرية، صيدا، 1956م، جــ1 ص 282؛ لاحقا: العارف، نكبة.

(4) مكاوي، مشروع، ص249- 295؛ الأهرام، ع: 22559، ص1، 1948/4/27م.

(5) بيضون، رياض، ص249.

بقيام الأردن بدورٍ رئيسي ووحيد بقيت محلَ بحثٍ [1] فقد نقل رياض الصلح هذه الخِطة إلى القاهرة وإلى أمين جامعة الدول العربية حيث توضحُ برقية الملك عبدالله إلى الجامعة العربية ذلك فالملك عبدالله طلبَ فتح إعتمادٍ مقداره مليون ونصف لدِعم الأردن (كتعويضٍ عن الدعم البريطاني) ولإنشاءِ سلاح جو أردني،على أن يُعلن الأردن التعبئة العامة للعِشائر الأردنية كي تدخل فلسطين[2] وضمنَ هذهِ الخطة فقد سعى رياض الصلح إلى إقناع الملك عبدالله بتبديل القيادةِ البريطانية للجيش الأردني[3].

واستمر السعي اللبناني للتَنسيق بين المحورين العربيين بالسعي لعقدِ لقاءِ قمةٍ بين الملك عبد الله والرئيس السوري شكري القوتلي والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق في بيروت لتقريبِ وجهات النظر العربية، ولتفعيلِ التنسيق العسكري بينَ الدُولِ العربية وإزالة الرواسب التي سَبَبها مشروع سورية الكبرى بينَ البلدين، إلا أنه يبدو بأن هَذا الاقتراح اللبناني لإقامة هذا اللقاء لم تنجح،بسبب الرفض من قبلِ الرئيس السوري شكري القوتلي [4] ولما بلغَ الملك عبدالله ذلك اضطر رياض الصُلح إلى العودةِ إلى عمان" لغسل القلوب"[5] ووصلها في 30 نيسان1948م وكانت لا زالت المُباحثات العربية جارية نظراً لانعقاد فعاليات المؤتمر العربي في عمان 29–30 نيسان1948م،والذي يبحثُ في الاستعداداتِ العَسكرية ويبدو بأنه لا زال يُبحثُ فيهِ الاقتراح بأن يتولى الجيش الأردني التَدخل بمفرده عسكرياً، على أن تُقدم الدول العربية المساندةَ له في الأمم المتحدة[6] و قد رافق الصلح في زيارتهِ إلى عَمان وزير الدفاع اللبناني مجيد أرسلان [7] وبقيَ الرئيسُ اللبناني بشارة الخوري خلالِ هذهِ الفترة على اتصال دائم بالملك عبد الله يستطلع فيها سَيرُ المحادثاتِ العربية حول فلسطين[8] في حين أشار الملك عبدالله في هذه الزيارة بجُهود لبنان العربية، ودور الصلح في " جمع كلمةِ الوَطن" ودعى المجتمعين في عمان

---

(1) الأهرام، ع: 22557، 1948/4/25م، ص 1.

(2) البخيت، الوثائق، م5، ص199، وثيقة رقم (28) (123هـ) وتشير جريدة الجزيرة إلى هذه الزيارة بعددها الصادر بتاريخ 1948/4/26م، رقم 1247، وطلب الملك عبدالله من رياض الصلح بترفيع سفير لبنان في الأردن عبدالله النجار إلى رتبة وزير مفوض؛ وللمزيد عن الموقف الأردني؛ أبو نوار، حروبنا، ص68.

(3) سليمان الموسى، أيام لا تنسى، الأردن في حرب 1948م، وزارة الثقافة، عمان، ص 124م؛ لاحقاً: أيام.

(4) عن العلاقة بين الأردن وسوريا؛راجع: الشناق، العلاقات،ص116،الأهرام،1948/4/28م،ع:2256، ص1.

(5) الخوري، حقائق، ج3، ص101.

(6) هزاع المجالي، مذكراتي، ص63؛ العارف، نكبة، ص 284.

(7) الخوري، حقائق، ص 101، بيضون، رياض، ص 256.

(8)الخوري،حقائق،ص101،الأهرام،ع: 22561، 1948/4/29م، ص1، الأهرام، ع:22562، 1948/5/2م، ص3.

إلى إكمالِ النواقص لدى الجيش الأردني ومواصلةِ دَعم القَضيةِ الفلسطينية فـي هَيئـةِ الأمـم المتحدة(1).

وكان من نتائج هذه الزيارة أن أعلن الأردن تَمسُكهُ باستقلال لبنان وطمأنته إلى أن سَعيهُ إلى تحريرِ فلسطين كأولويةٍ على مشروع سورية الكبرى،وذلكَ في رسالةٍ تذكر جَريدة الأهـرام أن الملك عبد الله سَلمها إلى لبنان (2) وإزاءَ هَذا التَقارُب الأردني اللبناني والمُرتبط بالتقارب بين محوري (الأردن والعراق) و(مصر والسعودية وسورية) انتقل مركز الثقل الـسياسي المتعلـق ببحث القضية الفلسطينية والحرب العربية المقبلة إلى بيروت، فاجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في بيروت في 4 أيار 1948م(3) وكدلالةٍ على الدَورِ التنسيقي اللبناني فإن الصُلح سافر بعد هذا الاجتماع إلى الرياض وبغداد (4) وأخيراً زار عمان وهو في طريقِ عودتـه مـن بغداد إلى دمشق في 9 أيار1948م، وهدف خلال جولتهِ إلى تنسيق الجهود العربية والتي يبـدو من مخرُجاتها بأنها استبعدت خطة دخولُ الجيش الأردني الحرب الفلسطينيةِ منفرداً(5).

وهذا الجُهد اللبناني والذي أسهم في تقارب العلاقة مع الأردن يأتي كتعويضِ عن القُصور في الدور العسكري ولمواجهة تداعيات القضية الفلسطينية على المجتمع اللبناني خصوصاً فـي ضوء موقف الكتلة الوطنية والبطريركية المارونية التي تبنت مشروع مسيحي ماروني يتوازى مع قيام وطن قومي لليهود في فلسطين.

أما على الصَعيد الشعبي، فإن البرقيات المُرسلة إلى الملك عبدالله من لبنان خـلال هـذه الفترة تُوضح وجود عدم ثقةٍ بالنظام السياسي اللبناني،وتتطلعُ إلى تحرير فلسطين معولة علـى دورِ أردني، وخصوصاً الطائفة الشيعية والتي يرتبط تراثها الديني بالولاء لآل البيـت،و مـن البرقيات برقيةِ رئيس عُلماء الشيعة في لبنان عبد الحسين شرف الدين إلى الملك عبدالله في 25 أيار 1948م، (وإلى الوصي على عرش العراق الأمير عبدالإله) يَدعوهُم لـدورِ فـي الحـرب العربيةِ الإسرائيلية (6)، إضافةً لرسالةٍ أخرى منه إلى الملك عبدالله يُعبر فيها عن عدم رضاه إلى ما آل إليه الوضع في فلسطين،وقوةِ اليهود التي اشتدت ومُعرباً عن سخطهِ على مـن تزعمـوا

(1) البخيت، والوثائق، مج5، ص194.
(2) الأهرام، ع: 22563، 1948/5/3م، ص1.
(3) الأهرام، ع: 22565، 1948/5/5م، ص1.
(4) الأهرام، ع: 22567، 1948/5/7، ص1، الخوري، حقائق، ج2، ص102.
(5) بيضون، رياض، ص 295؛ سيل، رياض، ص 649.
(6) البخيت، الوثائق، م15، ص386، وثيقة رقم (131) (153-35).

سياسة الحُكومات العربية،ويتهمُ فيها الجامعة العربية بأنها أداةٌ للأجنبي ومُمتدحاً موقف الملك عبدالله ودوره في الرسالة العربية المتصلة بالهاشميين[1].

وفي رسالةٍ أُخرى من قاضي بيروت للمذهب الجعفري محمد جواد مغنية[2] في 8 أيار 1948م، إلى الملك عبدالله وبإسم عُلماء جبل عامل يقول فيها:(وهؤلاء إخواني في جبلِ عامل يَودُ كلّ لو إستطاعَ النُهوض ليقوم بالواجب تجاه مَقامكُم السامي والتضحيةِ في سبيل فلسطين)[3].

وفي سياق آخر فقد نظر الرأي العامُ العربي، ومنه اللبناني إلى الملك عبدالله على أملِ أن يقومَ الجيش الأردني بدورٍ فاعل حيثُ أرسلَ طُلاب الجامعةِ الوطنية في عالية بلبنان في 24 نيسان 1948 م ببرقية إلى الملك عبدالله يدعونه فيها لإرسال جيشه لفلسطين[4].

ب) العلاقات الأردنية اللبنانية ودورهما في الحرب العربية الإسرائيلية:

بمُوجب الخطةِ الحربيةِ العامة للجُيوش العربية فقد تم تقسيم فلسطين إلى أربعةِ مناطق عَسكرية هي:

أ- شَمالية: وهي المُحاذية لسورية ولبنان، وتمتدُ من (جنوب لبنان) الناقورة إلى بحيرة طبريا، وهي ضمن إختصاص جَيشي سوريا ولبنان وجيش الانقاذ.

ب- وُسطى: وتَمتدُ مِن طَبريا إلى الخليل،وهي ضِمن إختصاص الجَيشين الأردني والعراقي.

ج- جَنوبية: وهي من الخليل غرباً إلى البحر الأحمر، ومن إختصاص الجيش المصري والسعودية.

د- على أن تلتقي هذه الجيوش في حيفا قُرب تل أبيب[5].

وبَدأت الجيوش العربية بالتحركِ بموجبِ هذه الخطة بعد إنتهاءِ الانتداب البريطاني على فلسطين في 14أيار 1948 م، وقد قُدرت أعدادُ الجيوش العربية إضافةً للمُقاتلين العرب بما

---

(1) البخيت، الوثائق، م15، ص388، 391،(138).

(2) محمد جواد مغنية(1904 – 1979م): من كبار علماء الشيعة في جبل عامل، درس الفقه في النجف و عمل قاضياً شرعياً في بيروت، و له العديد من الكتب الفقهية، ونقل جثمانه ليدفن في النجف عند وفاته،أنظر: أحمد العلاونة، ذيل الأعلام، قاموس لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين، دار المنارة، جدة، 1998 م، ص 172

(3) البخيت، الحقائق، م15، ص394، (144) (52-358)؛.

(4) البخيت، الوثائق، م15، ص386،(132) (218-53).

(5)خيرية قاسمية، فلسطين بمذكرات القاوقجي، ص193؛ دروزة، القضية، مج 1،ص151.

مجموعة (22000) تقريباً شكلَ مِنهُم الجيش الأردني (4500) جندي بينمــا اللبنــاني (1000) جندي[1].

وبصفتهِ القائد الأعلى للجيوش العربية، وجهَ الملك عبد الله كلمة إلى الجيــوشُ العربيــة الزاحفة[2] وبَعث ببرقيةٍ إلى الرئيس اللبناني بشارة الخوري يقول فيها:" في الساعةِ التي تجتــاز الجيوشُ العربية الحدود إلى فلسطين لإحقاق الحَق، ومَنع تَكرر فَجائع دير ياسين أحُيي فخامتكم وأسأل الله التوفيق العاجل لنا جميعاً"[3] بينما وجه الرئيس اللبناني بشارة الخــوري كلمــة إلــى الجيش اللبناني يشرحُ فيها فشل جُهود السلام[4] وأمامَ هذا الزحف العربــي أعلــن ديفيــد بــن غوريون من تل أبيب قيام دولة إسرائيل[5].

وعن الدور العَسكري لِكلا الجيشين الأردني واللبناني فإنهما لم يــشتركا بجبهــةٍ واحــدة بموجب خطةِ حرب فلسطين، وذلك نظراً للجغرافية المُختلفة لكلٍ منهما في مــسرح العَمليــات الحربية وقد لعبَ الجيشُ الأردني دوراً كبيراً في مَعركةِ فلسطين تَمثل بإنتهاجهِ خطة هُجوميــة حربية وبخاصة في الحِفاظِ على الضفةِ الغربية والقدس[6] بينما إتخذَ الجيشُ اللبناني لنفسهِ خطة دفاعية ووقفت قواته في الناقورة وقرية المالكية غَربي الجليل وخاض معركة فــي 9 حُزيــران بالاشتراك مع جيش الإنقاذ العربي، وساهَم في دعم جيش الإنقاذ ببعض الأسلحة، وقام حــزبُ النداء اللبناني بإنشاء إذاعةٍ تدعمُ نضالَ الشعب الفلسطيني وسُميت بصوتِ فلسطين[7].

ج) مُؤتمر درعا: (20/ أيار/1948م)

بسببِ الضَعف العربي الكبير في المواجهة العربية اليهودية فقد بــادر شــكري القــوتلي الرئيس السوري بالسَعي إلى جمع الدول العربيةِ المُشتركة في الحرب مع إسرائيل فَدعى إلــى إجتماع عَربي في درعا ضمَ الملك عبدالله والرئيس بشارة الخوري ورئيس وزراء لبنان رياض

---

(1) الشناق، تاريخ، ص259–260، بينما يذكر حسان الحلاق في كتابه موقف لبنان من القضية الفلسطينية عدد الجيش اللبناني (2000) جندي ممن اشتركوا في حرب فلسطين، ويرى دروزة، أن مجموع القوات العربية لم يتجاوز (15) الف، ص215–216.
(2) البخيت، الوثائق، م15، ص217–218.
(3) البخيت، الوثائق، م15، ص220، وثيقة رقم (62) (102–358).
(4) الخوري، حقائق، ج2، ص103، الحلاق، موقف، ص212.
(5) أنظر: Golda meir، my life، weidenfeld and Nicolson، London، 1975، p. 181
(6) الموسى، أيام، ص 131؛ وللمزيد أنظر: أبونوار، حروبنا، ص 91 – ص 95
(7) الحــلاق، موقــف،ص 212؛ دروزة، القــضية،ص 151؛ســيل، ريــاض، ص656؛الموســى، أيــام، ص318؛صلاح العبوشي،تاريخ لبنان الحــديث مــن خــلال عــشر رؤســاء،دار العلــم للملايــين،ط1، 1989م،ص44؛لاحقا: العبوشي،تاريخ.

الصلح، والوصي على عرش العرش الأمير عبد الإله، وحضره العديد من رجالات العـرب[1] وهدِف هذا الاجتماع إلى بحثِ الحالةِ العسكرية وتطبيقات الخطة العسكرية العربيـة وموقـفِ الجيوش العربية،وإمكانيةِ إجراءِ تعديلاتٍ عليها، وقد كان المَوقفُ العسكري الأردني هو الأفضل نسبياً، بينما كان موقف الجيش اللبناني ضعيفاً نظراً لموقفهِ الدفاعي وهزيمتـه فـي معاركـه والأولى على حدوده الجنوبية وإتخاذه خطة دفاعية [2] بينما كانَ الهَدفُ السياسي من الاجتمـاع هو تحقيقُ تقاربٍ سياسي في العلاقة الأردنية السورية وإزالة ما سَببه مشروع سورية الكبـرى من توترٍ بينهما بما يساعُد على زيادةِ التنسيق العربي [3] وهذا اللقاء الأردني اللبناني هو ضمنَ التقاربِ العربي بشأن تحقيق هدف عدم قيام دولة إسرائيل وتداعيات ذلك علـى أمـن البلـدان العربية، وبحسب مذكرات عوني عبد الهادي فإن المؤتمر لم ينجح بسبب تباين المواقف وتناقض رؤيتها، فقد أرادَ القُوتلي من الملك عبدالله على تعديل مسارِ الخطةِ الحربية العربية وهـذا مـا رفضهُ الأردن والعراق [4] وبقيت لبنان تنظرُ بعدم التفاؤل إزاء الموقف الأردني متذرعة بالقيادة الإنجليزية للجيش العربي الأردني رغم إعترافها بدورٍ عسكري كبير للجيش الأردني بالأعمـال الحربية[5] ورغمَ توقف بريطانيا عن تزويدِ الجيش الأردني بالسلاح وتراجعها عن إلتزاماتهـا نحوه[6]ويبدو أن المؤتمر إنتهى بخلافٍ أردني سوري كبير على تطبيقـات الخطـة العـسكرية العربية [7] وبقي التضامُن العربي والذي جزء منه الأردني اللبناني ضـعيف وحتـى الخطـة الحربية التي وضعت فإنها لم تجري كما يجب أن تكون، ولم يشارك الجيش الأردني واللبنـاني في ميدانٍ عسكري واحد رغم وحدة الهدف مع بقية الجيوش العربية وذلك بعكس حالتـه مـع الجيش السوري فقد طغت الخلافات السياسية على تحرُكات الجيوش العربية جميعها.

د) الهُدنة الأولى

تجاوز الجيش الإسرائيلي خلال الحرب الأراضي الممنوحةِ لهُ بموجب التقـسيم وإفتقـد الفلسطينون القيادةَ الموحدة والحكومة المسؤولة وبدأت مُعاناة الشعب الفلسطيني، وإزداد الضغط البريطاني على الدول العربية، فقامَ مجلسُ الأمن الدولي وأعضاؤه الولايات المتحدة الأمريكيـة

---

(1) الخوري، حقائق، ص 104، الحلاق، موقف، ص 216.
(2) الحلاق، موقف، ص 216، سيل، رياض، ص 649.
(3) الموسى، أيام، ص 308.
(4) قاسمية، مذكرات عوني، ص 319.
(5) الخوري، حقائق،جـ 2، ص 105، الحلاق، موقف، ص 216.
(6) للمزيد، راجع: محافظة، العلاقات، ص 188.
(7) يوسف البش:محقق، مذكرات الأمير عادل أرسلان، المـستدرك، 1948م، بيـروت، 1994م، ص 109، دروزة، القضية، ص 153.

والاتحاد السوفيتي بالعمل إتجاه فرض هدنةٍ عربيةٍ إسرائيلية بدءُ العمل بها في 11حزيران1948م[1]، وقد أشارَ الملك عبدالله إلى هذه الضغوطات على الموقفِ العربي والتي أدت إلى تطبيق الهُدنة في برقيةٍ بعثَ بها إلى الرئيس بشارة الخوري بنفس يوم بدءِ العمل بها يقول فيها " بمناسبة الهدنةِ المؤقتة تحت تضييقِ منظمة الأمم وتوسط بريطانيا العظمى المتكرر بعد أن حررت مدينة القدس الشريف القديمة وحوصرت المدينة الجديدة وبعد إطباق الجيوش الملكية الثلاثة (ويقصد بها: العراق، مصر، الأردن) على مدينة تل أبيب، وانكسار شوكة اليهود، أُشيدُ بذكر الجيش الجمهوري اللبناني وما قام به من تضحياتٍ كان لها أثرها في تلك الفترة فأحيي شَخصكم الكريم والأمة اللبنانية مع التمسك بالحق العربي منا جمعياً حتى تمام التوفيق بحوله تعالى" [2].

ويتضحُ من هذه البرقية إشارة الملك عبدالله إلى دورِ الجيش الأردني بالحفاظ على القدس في حين أجابَ الخوري على هذه البرقية بشكرهِ للملك عبدالله على إشادتهِ بالجيش اللبناني[3].

وعندما أقر مجلس الأمن بقرارِ قبول العرب واليهود الهُدنة أخذ الوسيط الدولي الكونت برنادوت على عاتقهِ تنفيذ هذا القرار وقابل الملك عبدالله[4] في إطارِ سعيهِ إلى صياغةِ عرضٍ يرضى بهِ العرب واليهود، وخلال الفترة التي شهدت مشاورات الهُدنه قام النائب سامي الصلح[5]، في زيارةٍ إلى عمان قابل خلالها الملك عبدالله والوسيط برنادوت في زيارةٍ هدف منها إلى الاتصال بالوسيط برنادوت والملك عبدالله لإيجادِ حلٍ يُرضي الفلسطينيين حيث نقل الصُلح إلى الملك عبدالله تخوفاتِ لبنان رئيساً وحُكومة من الهُدنة وردة الفعل الشعبية على قُبولها [6].

في حين مكنت الهُدنة اليهود من تقوية قدراتهم العسكرية وتعزيزها [7] فقد رفض العرب واليهود مُقترحات برنادوت وعرضهُ المبدئي والمُتضمن إلحاق الأجزاء العربية من فلسطين بالأردن والتي رفضها لبنان في سياق الرفض العربي المُتخوف من المشاريع الهاشمية[8] رُغم

---

(1) آفي شلايم، إسرائيل وفلسطين: إعادة تقييم ومراجعة ودحض وتفنيد، ترجمة: محمد ياغي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2013م، ص 62، لاحقا: شلايم، إسرائيل.

(2) البخيت، الوثائق، م5، ص 261، (129) (105-1أ).

(3) البخيت، الوثائق، م15، ص 262، (130) (130-1أ).

(4) المجالي، مذكراتي، ص 70

(5) سامي الصلح (1890- 1968 م): سياسي لبناني، درس الحقوق بباريس وأصبح رئيساً للوزراء أول مرة في 1942م إلى 1943م ثم أنتخب نائباً لأكثر من مرة،ولعب دوراً سياسياً كبيراً في عهد كميل شمعون. وله مذكرات؛ الكيالي، الموسوعة،مج 3، ص 101؛وللمزيد راجع: الصلح، لبنان العبث.

(6) الصلح، لبنان العبث، ص 169.

(7) دروزة، القضية، ص 162، وللمزيد راجع: الموسى، تاريخ، ص 185.

(8) شلايم، إسرائيل، ص 63.

النشاط السياسي للملك عبدالله لإقناعهم بجدوى القرار وزيارته لمصر والسعودية لإقناعهم بمقترحات برنادوت [1]إلا أن الرفضَ العربي إستمرّ ومن بينه اللبناني الذي بقي رافضاً لقرار التقسيم ويدعو لاستئناف القتال، مما دعى الأردن إلى الموافقة على إستئناف القتال حتى لا تتفرد عن الدول العربية بقرارها،ورُغم أن الملك عبدالله سعى لِتمديد الهُدنة حتى يتم تدبر الأمر عسكرياً[2].

ه) إستئناف القتال والدور الأردني واللبناني (9 تموز إلى 18 تموز):

إن استئناف القتال من الناحية العربية كان من أسبابهِ الضغط الشعبي الذي وقع عليها والذي وضعها أمامَ الخيارِ العسكري وقرار المواجهة[3] ورغم قصر مدة القتال الثانية إلا أن الخسائرَ كانت كبيرة حيث خسر العرب مُدن رام الله والرملة والناصرة وغيرها من القُرى العربية وامتد القصف الصهيوني إلى عمانَ ودمشق والقاهرة، وهذه الخسارة رتبت على الأردن ولُبنان كارثةً كبيرة أهمها الهزيمة، و مشكلة اللاجئين، وأسباب الهزيمة التي أخذت تنال من مصداقية النظامين السياسيين وغيرها من التداعيات، وكان الانصياع العربي لقرار مجلس الأمن بوقف القتال في 17 تموز 1948 م للسير بفرض الهدنة في 19 تموز 1948 م [4].

وفي سياق المشاورات العربية التي جاءت كنتيجة للهزيمة العربية في فلسطين، فقد دعى الملك رياض الصلح إلى عمان في 5 أب 1948م، وتوضح مُذكرة بعث بها الصلح إلى وزير خارجية العراق (مزاحم الباجة) ما دار بين الملك والصلح في هذا اللقاء وأهم القضايا التي ناقشاها وهي: تقصيرُ الجامعة العربية نحو الأردن وعدم وفائها بوعودها بدفع ما تقرر لتجنيد من يقاتلون لجانب الجيش الأردني، وتُبين المذكرة موقف الحكومة اللبنانية التي رأت أن هذهِ المَعونة مشروطة بعدم دفع بريطانيا لمعونتها للأردن على أن يتابع الجيش الأردني القتال ويبدو أن الدعوة الملكية للصُلح قصد منها نقل رسالة إلى سورية، مصر، والسعودية، تتضمن عدم مُشاركة الجيش في أيِ حربٍ عربية إسرائيلية مقبلة لما يعانيه من نقصٍ كبير في العتاد وأنه إن كان لا بد من الاشتراك الأردني فعلى الجامعةِ العربية المساعدة بالسلاح، وأن الجيش الأردني في مواقفه الدفاعية أيضاً يحتاج لدعم عربي،ويتضح في المذكرة الإصرار من قبل الصلح على

---

(1) أنظر: دروزة، القضية، ص 176، سيل، الرياض، ص 659.

(2) بيضون، رياض، ص 299؛ المجالي، مذكراتي، ص 77–78؛ الموسى، أيام، ص 361–362.

(3) بيرسون سنية، مهمة الكونت برنادوت عام1948م، الوساطة والإغتيال، ترجمة:زيد عيادات، محمد المصالحة، منشورات الجامعة الأردنية،عمان، 2011 م،ص 98؛ لاحقا: بيرسون، مهمة.

(4) للمزيد راجع:دروزة، القضية، ص158–186، مهمة، ص 98؛المجالي،مذكراتي،ص 79،محافظة، العلاقات، ص 184؛ الصلح، لبنان العبث، ص 148.

متابعة القتال، بدعوةِ العراق لاستئناف القتال وسد أي ثغرةٍ يتركها الجيش الأردني بل ويذهب الصلح إلى دعوة العراق لاستلام الجيش الأردني، مُبرراً موقف الملك عبد الله بنقص السلاح والعتاد ويقول: " ولكنني مُقتنعٌ أني لم أشعر أن الملك عبدالله يقدم على هذه الخطوة وهو راغب فيها ولكنه يتصرف الرجل المُضطر الذي ليس في يدهِ حيله"، وأن حتمية القتال تفرض إجراءً عربي[1].

ويروي بشارة الخوري في مذكراته عن هذه الزيارة أن الصلح نقل إليهِ الموقف الأردني بعدم أشتراكه بجولاتٍ عسكرية قادمة لفلسطين مبررا ذلك بتدخل كلوب باشا، ونقص الذخيرة ومنع الضباط الأردنيين من تلقي أوامر الملك للقتال بسبب رئاسة الجيش البريطانية، ويبين الخوري أنه والحكومة اللبنانية إتفقا على عدم دعوة الملك عبدالله إلى زيارة لبنان حتى لو أظهر رغبةً في ذلك[2] وهذه السلبية من الرئاسة والحكومة اللبنانية جاءت لأسبابٍ عدة أبرزها:

أ- مجاراة لبنان للسياسة المصرية السعودية السورية، مقابل محور عمان– بغداد.

ب- مشروع سورية الكبرى والرفض المستمر له من قبل لبنان وما تركه من رواسب أثرت على العلاقة بين البلدين.

ج- علاقة الملك عبدالله القوية بالمعارضة اللبنانية خلال هذه الفترة بكافة أشكالها المتطرفة والمعارضة (وهذا ما سيتم بحثه لاحقاً).

د- بدء تبلور تيار فلسطيني يدعو إلى الوحدةِ مع الأردن وهذا يخالف السياسة العربية للجامعة التي رفضت الوحدة خوفاً من طموحات الملك عبد الله.

و) وحدة الضفتين وأثرها على العلاقة بين البلدين:

هدفت السياسة المصرية ومن وراءها السعودية والسورية، إلى إحباطِ مشروع الوحدة الأردني الفلسطيني، وسعت إلى وأد أي قرارٍ شعبي أو رسمي بضم الجزء العربي المتبقي من فلسطين إلى الأردن[3] مُقابل السعي الأردني لضم الضفة الغربية، وأصبح هذا الموضوع محور الحياة السياسية العربية والتي ألقت بظلالها على العلاقة الأردنية اللبنانية.

---

(1) نص المذكرة في: بيضون، رياض، ص 575 – 581 ملحق رقم (11).
(2) الخوري، حقائق،جـ2،ص 104.
(3) شلايم، إسرائيل، ص 64، دروزة، القضية، ص 210، الخوري، حقائق، ص 147؛ للمزيد أنظر: جريدة الهدى، ع 112، 1 / 8 / 1951 م، ص 2.

وانتهجت السياسة المصرية، السورية، السعودية، واللبنانية موقفاً مقاوماً لـضم الـضفة الغربية وذلك بدعم حكومةِ عُموم فلسطين والتي اتخذت من غرة مقراً لها منذ 23أيلول1948م، وأبلغت قرار إنشائها إلى الدول العربية بمذكرة جاء فهيا:" أنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حقٍ طبيعي في تقرير مصيرهم واستناداً لمقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها وحدودها المعروفة قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها دولة فلسطينية وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين" [1] وقد رفض الأردن هذه الحُكومة مبرراً ذلك بأنها حكومة ضعيفة لا تستطيع بلا جيش وإدارة أن تتحمل عبء مقاومة دولة إسرائيل[2].

وبنفس اليوم الذي عُقدت فيه حكومة عموم فلسطين مجلسها الوطني لتـضفي الـشرعية الشعبية عليها في 1 تشرين أول 1948م[3] إنعقد في عمان مُؤتمر فلـسطيني برئاسـة الـشيخ سليمان التاجي الفاروقي[4] وقرر عدم شرعية حكومةِ عموم فلسطين في غزة وأصدر القرارات التالية:

1. أن مهمة الجيوش العربية في فلسطين لن تنتهي إلا بالنصر الحاسم.
2. إن عرب فلسطين ينظرون إلى هيئة الأمم بتلهفٍ بغية إحقاق الحق.
3. تحية جنود وضباط الجيوش العربية.وقد حظي المؤتمر بدعم مـن الملـك عبـدالله وحضره أكثر من ستة الآف شخص بحسب مذكرات عجـاج نـويهض[5] سـكرتير المؤتمر[6].

---

(1) دروزة، القضية، ص 211–212؛ شلايم، إسرائيل ص 65؛ عز الدين، الأيام، ص 314 – ص 315.
(2) شلايم، إسرائيل، ص 67.
(3) دروزة، القضية، ص 211–212؛ الكيالي، الموسوعة، مج 6، ص 390.
(4) سليمان التاجي الفاروقي (1882م – 1958م): فلسطيني مواليد الرملة، كان ذو نشاطٍ لافت ضد الانتـداب البريطاني في فلسطين، وأصدر جريدة الجامعة الإسلامية، وبعد نكبة 1948م لجأ إلى الأردن واستقر فيها لفترة ثم عاد إلى أريحا؛ للمزيد أنظر: يعقوب العودات (البدوي الملثم)، من أعلام الفكر والأدب في فلسطين شركة التوزيع الأردنية، عمان، ط2، 1987م، ص 501– ص 502.
(5) عجاج نويهض (1897 – 1982م): مواليد رأس المتن، لبنان، قومي عربي أصدر جريدة القلم فـي عهـد الملك فيصل ثم ذهب لفلسطين وعمل في المجلس الإسلامي الأعلى و عمـل مفتـشاً للمحـاكم الـشرعية بفلسطين ولعب دوراً سياسياً عروبياً بمقاومة الصهيونية وبعد النكبة جاء لعمان وعمـل مـساعداً لـرئيس الديوان الملكي الهاشمي من 1949 م ولغاية 1951، ثم مديراً لدار الإذاعة الأردنية مـن 1950 ولغايـة 1951م ثم مديراً لدائرة المطبوعات والنشر وكان مقرباً من الملك عبدالله؛ يعقوب العودات (البدوي الملثم)، من أعلام الفكر و الأدب في فلسطين، وكالـة التوزيـع الأردنيـة،ط1987،2 م، ص 641 – ص 645؛ وللمزيد راجع مذكراته؛الحوت، مذكرات، ص 358 – ص 359.
(6) الأهرام، ع: 22693، 1948/10/3م، ص 2، دروزة، القضية، ص 213، شـلايم، إسـرائيل، ص 68،؛ الحوت، مذكرات، ص 319 – ص 320؛ الكيالي، الموسوعة، مج 6، ص 390.

وهُنا بدأ الخلاف الأردني مع الدول العربية التي عارضت هذا التوجه الفلسطيني بالرغبة بالضم للأردن والقبول الأردني بذلك، ورفضت لبنان هذه الإجراءات وإجتمع وزير خارجيتهِ مع وزير الخارجية السوري وتباحثا بمشروع مُذكرة تقدم إلى الأمانة العامة لجامعةِ الدول العربية وتتضمن شكوى سورية على الأردن بسبب موقفها من قضية فلسطين،وقد تأجل بحث هذه الشكوى بسبب اجتماعات الهيئة العامة للأمم المتحدة في باريس ومناقشتها للقضية الفلسطينية(1).

وبينما كان الصلح يُمثل لبنان في هذه الاجتماعات بدأ الخلاف يبرز بين الأردن ولبنان بخصوص فكرة ضم الضفة الغربية للأردن حيث نشرت صحفٌ باريسية حديثاً إلى الصلح يقول فيه:" إن لبنان عارض دائماً كل مشروع يقضي بتقسيم فلسطين، وأن مسألة فلسطين لا يمكن أن تحل بمجرد قرار أو عرض اقتراح بل أن حلها الوحيد هو الاعتراف بوحدة فلسطين على أنها دولة عربية" ومشيراً إلى الموقف العربي الرافض لتقسيم فلسطين وأن تبقى لفلسطين حكومة خاصة، ومبدياً رفضه لمشروع سورية الكبرى(2) و لكن الخلاف إشتد بين الملك عبدالله والصُلح حيث أرسل رياض الصلح برقية إلى الملك عبدالله في 27 أيلول 1948 م يعبر فيها عن رفضه لضم الضفة الغربية مُبيناً بأن هذا الخيار سيؤدي إلى القضاء على التضامن العربي ووحدة فلسطين، وداعياً الملك عبدالله إلى التراجع عن هذا الخيار وبدوره ردَ الملك عبدالله على هذه البرقية في 30 أيلول 1948 م، مذكراً رياض الصلح بما تم الإتفاق عليه خلال شهر نيسان 1948 في زيارة الصلح للمملكة، و ما بحثاه من تقصير الجامعة العربية بالدعم المقدم للأردن منتقدا الإسلوب التحريضي للحكومة اللبنانية على السياسة الأردنية تجاه فلسطين حيث خاطبه الملك عبدالله بقوله "وتنتظر فتح فلسطين على يدِ دولةٍ واحدة " ووجه الملك عبدالله نقده إلى الدول العربية وإهمالها قضية اللاجئين بقوله:" الشتاء أقبل واللاجئون في العراء ومسؤولية هؤلاء على الجامعة" و يلحُظ أن موضوع ضم الضفة إلى الأردن سبب توتراً للعلاقات بين البلدين خصوصاً مع الاعتراف اللبناني بحكومة عموم فلسطين في 13تشرين أول1948م(3) الذي جاء بعد مشاورات لبنانية بين وزير خارجية لبنان حميد فرنجية ووزير الخارجية المصري وبعد إعلام العراق بذلك، وهذا الاعتراف اللبناني والذي جاء بإتفاقٍ مع مصر والسعودية يبين بأن

---

(1) الخوري، مذكرات، ج3، ص 147-148، الأهرام، ع: 22690، 1948/10/3م، ص1.

(2) الأهرام، 1948/10/16م، ع: 22703، ص1؛ تقرير برنادوت راجع: دروزة،حول الحركة،ج2،ص60.

(3) الملك عبدالله، الآثار،ص 243- 244؛حسان الحلاق، فلسطين في المؤتمرات العربية والدولية، منشورات روائع مجدلاوي، عمان، 1998، ص 475 + ص 476 وثيقة رقم (149 +150) الأهرام، 1948/10/13م، ع:22697، ص4.

لبنان قد تبنى في موقفه تجاه الأردن السياسة الرافضة لضم الضفة الغربية [1] بينما أكـد الأردن موقفه رغم الخلافات الأردنية المصرية، والضعف العسكري العربي أمام الـصهيونية والـذي إنعكس ذلك على العلاقة الأردنية اللبنانية فلما ساءت الحالة العسكرية في جنوب فلسطين وبدأت القوات المصرية بالتراجع أمام القوات الصهيونية أبلغ الملك عبداالله لبنان،وبناءً على سوء حالـة الجيش المصري أن كُل عودةٍ إلى القتال في ضوء هذا الضعف العربي هي مُغامرة وذلك فـي رسالةٍ نقلها وزير لبنان المفوض في عمان خالد شهاب ويعلمه فيها بأنه ينوي أن يبـرق إلـى رياض الصلح بعدم التحمس كثيراً لقضية فلسطين عسكريا حيث رأى الملك عبـداالله أن تُمـنح الأولوية إلى مصلحة اللاجئين قبل كل إعتبار [2].

لكن يبدو أن علاقة الملك عبداالله برئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح قد وصلت إلـى حالةٍ كبيرة من التوتر يعبر عنها ما نشرته صحفٌ باريسية من برقيةِ الملك عبداالله للصلح وجاء فيها: (لم يعُد مجالٌ للغو، وأن الحكمة والوطنية اللتين تُملـىء بهمـا تـدعوانك إلـى إعمـال الرواية...) [3] وقد ازدادت حدة التوتر بين البلدين بسبب هذه البرقية والتي تعبر عـن خـلافٍ سياسي يتمحور حول مستقبل القضية الفلسطينية وأولوياتها بين العمـل العـسكري و العنايـة باللاجئين وعَقد رياض الصلح مؤتمرا في باريس على هامش إجتماعات هيئة الأمـم المتحـدة لبحث القضية الفلسطينية وتطرقَ فيه إلى مراسلاته مع الملك عبداالله وقال فيه:" إنهُ لم يعد هناك مجال للتصلب وأن حِكمة رياض الصلح ووطنيته يحملان الملك عبداالله علـى أن يطلـبَ منـه الالتزام والاعتدال والعناية بحالة اللاجئين العرب قبل أي شيء آخر" وتابع الصلح بأنه سـيرد على الملك عبداالله عبر الصحافة على هذه البرقية حيث جاء في رده:" لا أعلم هل يجوز نعتـي بالتصلب وأنا أعمل في باريس مع بقية الوفود العربية على رد كل محاولة لتقسيم فلسطين فهل هذا تصلب! وعلقَ على مسألة اللاجئين الفلسطينين بقوله:" فإن مسألتهم تهمني كثيراً ولست أرى وسيلة لخدمتهم أجدى من العملِ على إعادتهم إلى ديارهم" وختم مؤتمره الصحفي بعبارة توضح عمق الخلافِ السياسي الذي وصلت لهُ العلاقة بين البلدين والأثر الذي تركـه موضـوع ضـم الضفة الغربية في هذه المرحلة بقولِ الصلح:" أما إذا تفوق إعتدالُ الملك عبداالله علـى تـصلبي فإني سأتخلى عن منصبي وسأحمل السلاح لاستعادة الشرف المفقـود"[4] وقـد أرسـلت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها في عمان تقريراً تشير فيه إلى أن رئيس وزراء لبنان خـرج

---

(1) الخوري، حقائق، ص 155.
(2) الخوري، حقائق، ص 160.
(3) هلال الصلح، رياض، ص 151، الخوري، حقائق، ص 161، بيضون، رياض، ص322-323.
(4) الأهرام، 1948/11/12م، ع: 22727، ص4، بيضون، رياض، ص 323.

عن حدود اللياقة، ناقلةً تعليق وزير خارجية لبنان فيليب تُقلا والذي وصَف الصُلح بأنــهُ واقــعٌ تحت تأثير الرئيس السوري شُكري القوتلي [1].

ومما يؤكد التنسيق السوري- اللبناني في هذه المرحلة والذي هو على درجةٍ كبيرة،إجتماع الرئيس بشارة الخوري بالرئيس السوري شكري القوتلي في 6 تشرين الثاني1948م[2] ولم يَكُن البلدين قد دخلا في مرحلةِ القطيعة الاقتصادية بعد،ولم تكن سوريا قد دخلت في عهدِ الانقلابات العسكرية التي خلقت ليونةً ومرونةً في السياسة اللبنانية الخارجية.

وضمن هذه الأجواء السياسية التي ترك أثرها الــسعي الأردنـــي الفلــسطيني للوحــدة، والسياسية العربية الرافضة،عُقد مؤتمرُ أريحا في 1 كانون أول 1948م،برئاسة محمد الجعبري وتولى عجاج نويهض أمانة السر لهذا المؤتمر والذي قرر: أن تتألف فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة، وأن يُبايع جلالة الملك عبدالله بن الحسين ملكاً دستورياً على فلــسطين، وبهذا بدأت الإجراءات العملية للوحدة الأردنية الفلسطينية تأخذ موضعَ التنفيذ فقد صادق مجلس الأمة الأردني في 12 كانون الثاني 1948م على قرارات مؤتمر أريحا[3]، وبعــد إبــلاغ هــذا القرار إلى الحكومات العربية بدأ التباين بالاتضاح خصوصاً بين الأردن ومصر، ولسَعي الجُهود العراقية والسورية فقد تأجل البحث في هذه الخطوة ضمن مؤسسة الجامعة العربية ممــا دعــى الحكومة الأردنية إلى تأجيل السير بإجراءاتها وصدر قرارُ أردني جاء فيه" أن الحكومة الأردنية قررت عدم تنفيذ قرارات مؤتمر أريحا في الوقت الحاضر مع اتفاق هذه القرارات مع سياســة الحكومة الأردنية كل الاتفاق" وهكذا تأجلت هذه الخطوة حتى نيسان 1950م[4].

أما عن الموقف اللبناني خلال هذه الفترة فإنهُ تعرض بضغوطاتٍ كبيرة من مصر لأجــل أن يشترك في استنكار السعي الأردني للوحدة مع فلسطين، ورفض مُقررات مؤتمر أريحا حيث أبلغَ مجلس الوزراء اللبناني عن طريق وزير الخارجية اللبناني مذكرةً" تناشد الملك عبدالله أن لا يرضى عن عمل يظهر تفكك العرب "معتبرة أن قرار الوحدة الأردنية الفلسطينية إضعافٌ للدول

---

(1) سليمان الموسى، صفحات من تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثـــائق البريطانيـــة 1946-1952م، منشورات جريدة الرأي، 1994م، ص 96 – ص97؛ لاحقاً: الموسى، أضواء.

(2) الخوري، حقائق، ص 163-164؛ الشناق، العلاقات، ص 159.

(3) نويهض، ستون،ص 322-323، محافظة، العلاقات، ص189؛ الكيالي، الموسوعة، مج 6،ص 389.

(4) دروزة، القضية، ص 216؛ الحجاج، التطور، ص 172.

العربية، ومما يشير إلى المجاراة الكبيرة من قبل السياسة الخارجية اللبنانية للسياسة المصرية والسورية بأن هذه المذكرة لم ترسل إلى الأردن إلا بعد اطلاع الرئيس السوري عليها[1].

وهذا الموقف اللبناني فبالإصرار على رفض الوحدة الأردنية الفلسطينية هو الخشية من أي توسعٌ هاشمي في المنطقة وبسبب هواجسها من مشروع سورية الكبرى، وسعيها لمسايرة السياسة السورية والمصرية بسبب مصالحها الاقتصادية معها، ولأن جامعة الدولِ العربية بشكلها السياسي التنظيمي القائم على اعتراف الدول المؤسسة لها بالاستقلال واعترافها الحدود السياسية منح لبنان مساحةً كبيرة في العمل السياسي العربي.

ولكن، المتغيرات السياسية على الساحةِ العربية أفضت إلى لجوء لبنان إلى سياسة التساهل مع القرار الأردني،بل وإلى لعبها دور الوسيط بين الأردن ومصر، بدلاً من دور الرافض، فسياسة الانقلابات العسكرية في سورية تسببت في كثيرٍ من الأحيان إلى توترٍ في العلاقة اللبنانية السورية، مما أدى إلى تغييراتٍ في التعاطي مع المحور الهاشمي الأردني العراقي، وقد قام الملك عبدالله في زيارة إلى بيروت في 24 أيلول 1949م وذلك خلال عودته من زيارة إلى إسبانيا، وقد أُستقبل الملك عبدالله في لبنان بشكلٍ رسمي وحلَ ضيفاً على الحكومة اللبنانية، ومن أبرز ما تم بحثه ُفي هذه الزيارة هو جامعة الدول العربية التي يشير الخوري في مذكراته إلى موقف الملك عبدالله السلبي منها على خلافِ الموقف اللبناني الداعي إلى دعمها وتقويتها، وختاماً فإن جريدة الاصلاح أشارت بأن"هذه الزيارة بحثت موضوع الاتحاد الذي شاع بين سوريا والعراق"[2]ويتضح أنَ الإجراءات الأمنية في هذه الزيارة حالت دون زيارة الملك عبدالله إلى السفارة الأردنية في بيروت، حيثُ أُتبع إجراءات أمنية مُشددة، ولم يمر موكب الملك عبدالله في الساحات العامة رغم إستقباله من قبل الرئيس بشارة الخوري، وهذه الإجراءات اللبنانية حالت دون لقاء الملك بالبطريرك الماروني أنطون عريضة، والذي أرسل له الملك برقيةً يعتذر فيها عن عدم تمكنه من زيارته[3] وهذه الإجراءات المُشددة كانت محل عِتاب الملك عبدالله وإنزعاجه من الحكومة اللبنانية وقد بررها الرئيس بشارة الخوري بأنها كانت بطلبٍ من قائد الجيش

---

(1) الخوري، حقائق، ج3، ص 176-178.

(2) الخوري، حقائق، ص 370؛جريدة الاصلاح، ع: 54، 1949/11/28م، ص2؛كان مقرراً أن يعود الملك عبدالله من ميناء الإسكندرية لكنه عدل عن ذلك بسبب وجود شبهه حول محاولة إغتيال أنظر: VOL7:TRANS ،RECORDE OF THE HASHMITE DYNASTIES ARCHIVE EDITION.1995. P. 554.،EDITED BY:ALAN DE L.RUSH،JORDAN

(3) الخوري، حقائق، ص 261؛ مذكرات الملك عبدالله، ص 38؛ أكرم الحوراني، مذكرات هاني الحوراني، 10 أجزاء، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001م، ج2، ص 1056؛لاحقاً، الحوراني، مذكرات؛ عز الدين، الأيام،ص 10، ص 325؛ ناصر الدين النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله، دار العروبة، عمان، ط 5، د.ت، ص 156 – ص 157؛ لاحقاً: النشاشيبي، من قتل.

الأردني[1] وتشير مذكرات حكمت مهيار إلى وجود معلومات لمحاولة اغتيال الملك في بيــروت حتمت إرسال سرية جيش أردني قامت بحراسة الميناء وأن هذه المعلومات أكدها رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح، وأنها بتدبير من الهيئة العربية العليا بزعامة أمين الحسيني[2].

ز) إجراءات الوحدة الأردنية الفلــسطينية وأثرهــا علــى العلاقــة بــين البلــدين (1950 م):

بينما كانت الوحدة الأردنية الفلسطينية تترجم على أرض الواقــع مــن خــلال إجــراء الانتخابات البرلمانية في الضفتين في11 نيسان1950م، وافتتاح البرلمــان للــضفتين فــي 25 نيسان1950، في جلسةٍ جاء فيها في خطبة العرش "بأن هذا الإجراء لا يعوقُ التسوية النهائية لا قرار حقوق العرب بفلسطين " [3]وقد أبلغت لبنان بهذا القرار فور الانتهاء من إجراء الانتخابات هي والدول العربية من قبل وزارة الخارجية الأردنية[4] وقد قابل لبنان هذا الإجراء بالاعتدال[5] وذلك بسبب التوتر أو(انقطاع العلاقات) بين سورية ولبنان منذ 15آذار1950م، وما تريب على ذلك من إغلاقٍ للحدود بين البلدين[6] والذي استدعى لبنان إلى إيجادِ اتفاقٍ اقتصادي مع العراق يتدارك من خلاله الهزة الاقتصادية التي لحقت به[7].

واستمر الملك عبدالله في تصريحاته المؤكدة على قرار ضم الضفة الغربية للأردن مستنداً إلى شعبية القرار في الضفة الغربية وبين اللاجئين الفلسطينيين غير مبالٍ بتهديــدات الجامعــة العربية التي تعارض هذه الوحدة وتهدد بفــصل الأردن مــن الجامعــة، ذلــك أن الأردن رأى معارضة الجامعة العربية بأنها تناقضٌ مع فلسفة الجامعة الداعية للوحدة العربية[8].

---

(1) الخوري، حقائق، جــ3، ص 370.
(2) عمر محمد نزال العرموطي، مذكرات اللواء حكمت مهيار مــدير الأمــن العــام الأســبق، ط1، 2012م، ص275–277 ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المحقق قد جعل الزيارة عام 1943م وهو مخالف للواقع لأن الزيارة كانت عام 1949م في طريق عودته من أسبانيا؛ و للمزيد راجع الإصــلاح 5 /11 /1949 م،ص 2؛ الاصلاح 21/ 11 /1949 م، ص 2
(3) الدفاع، ع: 4284، 11/ 1950/4م، ص1؛ الحجاج، التطور، ص 168 – ص 169
(4) الأهـــــرام، ع: 3186، 1950/4/19م، ص1، 1950/4/26، ص1، ع: 4296، 1950/4/25م، ص1، الأهرام، 1950/4/23م، ص9.
(5) الخوري، حقائق، ج 3، ص298.
(6) المصدر السابق، ص285–278.
(7) بيضون، رياض، ص 343؛ وعن الموقف اللبناني من الانقلابات السورية راجع:غسان التويني، منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي،دار بيروت،1954م، ما بعد ص 27.
(8) الدفاع، 1950/3/28م، ع: 4272، ص1، الأهرام: 1950/4/23م،ع: 23190، ص11.

وبسبب السعي اللبناني إلى إيجاد اتفاقٍ مع العراق والذي رأى سياسية وقادته بعدم جــواز فصل الأردن من الجامعة العربية، فقد اتخذت الحكومة اللبنانية سبيلاً إلى التقارب مع العراق من خلال التلميح بالموافقة على ضم الأردن للضفة الغربية [1] مما أوقعــه فــي مواجهــة الخيــار المصري الداعي إلى فصل الأردن من الجامعة العربية، وأصبحت السياسة الخارجية اللبنانيــة مترددة ما بين التخوف اللبناني من مشروع سورية الكبرى و الموقف السوري المتمثل بالقطيعة الاقتصادية وبديلها اتفاقه اقتصادية مع العراق[2] لذا فإن لبنان تبنى خياراً يتطابق وخيار العراق بالسعي إلى المُصالحة الأردنية المصرية للحيلولةِ دون وقوع انقسام عربي يُضعفها أمام الداخل اللبناني الذي بنت حكومة لبنان ورئاسته كثيراً من سمعتها عليه،فأعلنت الحكومة اللبنانية أنهالا تؤيد جانباً دون آخر وأن هذا نهجها في سياستها العربية[3].

وحينما انتقل البحث في الإجراء الأردني بضم الضفة الغربية والموقف العربي منه إلــى اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية، والتي عُقدت في منتصف نيسان 1950م، وتم خلالها بحث فصل الأردن في الجامعة العربية وبتأييد مصري، سعودي، سوري فقد سعت لبنــان مــع العراق إلى تأجيل بحث هذا الموضوع،وأدت الجهود العراقية إلى تأجيل بحث القرار حتى يــتم إيجاد مخرج عربي للقضية، خصوصاً وأن الملك عبدالله بقي متصلباً على رأيهِ باعتبار فلسطين والأردن يتمتعان بوحدةٍ طبيعية وهذا ما رفضته مصر وغيرها من الدول العربية[4] ورأى فيــه رياض الصلح كتحطيم لأواصر الأخوة بين دول الجامعة [5] ونتيجةٍ لهذا تأجل بحث القضية إلى حزيران 1950م، حيث بدأت تتبلور مُبادرة عراقية ولبنانية لتنقية الأجواء بين الــدول العربيــة على شكلِ وساطةٍ تولى فيها لبنان الحِوار مع مصر،والعراق الحوار مع الأردن، وأسفرت عــن لقاءاتٍ بين رياض الصلح وصالح جبر وزير الداخلية العراقي، وأسفرت هذه اللقاءات والجهود إلى صيغةٍ قدمها البلدان وهي "اعتبار القسم العربي الذي ضمه الأردن لفلسطين وديعة بين يديه ريثما تُقرَر الحلول النهائية للقضية الفلسطينية " [6] ولكن هذه المساع لم تؤدي إلى نتيجةٍ حاسمة ولم يحسم الخلاف بين الأردن ومصر[7] ونتيجة لعــودةِ العلاقــات اللبنانيــة الــسورية إلــى

(1) الدفاع 11/ 5/1950، ع: 4311، ص1؛ النهار، 1951/12/13، ع: 4704، ص 2؛ الحوراني، مذكرات، ج2، ص 9066.
(2) الخوري، حقائق، ص215-233، بيضون، رياض، ص343.
(3) الأهرام، 1950/5/15، 1950/5/16م، ص6؛ الإصلاح ع: 82، 12/ 6 /1950، ص1.
(4) الدفاع،، ع: 4314، 1950/5/16م ص1-4، الخوري، حقائق، ص 303.
(5) الأهرام، ع: 1950/5/14،23212م، ص6-11.
(6) الأهرام، ع: 23239،11 /1950/6م، ص6-9.
(7) الأهرام: ع: 23214 ،1950/5/16، ص1، الأهرام، ع: 23215، 1950/5/17م، ع: 6.

مجاريها،وبفضل المساعي السعودية المصرية،فقد التقى خالد العظم رئيس وزراء سورية برياض الصلح في سعيٍ لحل الخلافات بين البلدين،فعاد لبنان بعد هذا اللقاء إلى سياسةٍ مناهضةٍ لسياسة الأردن الخارجية،فتسوية الخلاف مع سورية منح لبنان قدراً من الحركة السياسية باتجاهِ رفض التوسع الأردني الهاشمي، وللأسباب ذاتها النابعة من التخوف من مشروع سورية الكبرى وتحالفاً مع سياسة مصر وسورية والسعودية وقراراتهما المُناهضة أيضاً للمحور الهاشمي، وحينما انعقد اجتماع اللجنة السياسية في 12 حزيران1950م بالقاهرة فإن الحُكومة الأردنية قررت ألا يحضر مندوبها الجلسة الخاصة ببحث مسألةِ الوحدة الأردنية الفلسطينية مبنية ببرقية بعثت بها إلى عبد الرحمن عزام أمين الجامعة،بأن الوحدة الشاملة لضفتي الأردن أمراً منتيهاً في نطاق البند الثاني من قرار مجلس الأمة الأردني المُتضمن تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربيةِ بفلسطين، واعتبر الموضوعُ منتهياً سواء بحثه العرب أم لم يبحثوه وأياً تكن ردة الفعل من قبل الجامعة العربية[1].

وانتهت دورة مجلس الجامعة في 17 حزيران 1950م، دون أن يتم البت بقرار فصل الأردن، حيث تم تأجيل بحث القضية المتعلقة بالوحدة الأردنية الفلسطينية[2].

ومما يستحق الإشارة إليه هو أن لبنان وقع على ميثاق الضمان الجماعي (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والعربي بين دول الجامعة العربية) التي تقدمت بها مصر و اقترحت لبنان بنودها الخاصة بالتعاون الاقتصادي،وأوجدت لجنة عسكرية دائمة تنسق الأعمال الدفاعية بين الدول العربية ولم يوقع عليه الأردن ورآه بلا فائدة[3].

---

(1) الأهرام، ع: 23240، 1950/6/13، ص1؛ أنظر: الحوراني، مذكرات، جـ2، ص 966.
(2) الدفاع، 1950/6/18م،ع: 4342، ص1.
(3) عز الدين، الأيام، ص 220؛ الدفاع، ع:4342، 18/ 6 /1950، ص1؛ و للمزيد أنظر: الكيالي، الموسوعة، مج 5، ص 421 – ص 422.

الفصل السابع

العلاقة الأردنية السياسية بالمعارضة اللبنانية حتى 1951م

الفصل السابع

العلاقة الأردنية السياسية بالمعارضة اللبنانية حتى 1951م

1)المعارضة اللبنانية:

إن بحث علاقةِ الملك عبدالله بالمُعارضة اللبنانية، يضعنا أمـامَ الحاجـةِ إلـى تـصنيفِ هـذه المعارضة إلى:

أ. **معارضة معتدلة:** وهي المعارضة التي آمنت بشرعية العمل ضِمن النظـام الـسياسي اللبناني وأمنت بالشكل الجغرافي و السياسي للبنان المعاصر وعارضت الرئيس بشارة الخوري ورئيس وزراء رياض الصلح، ونشطت بعد التمديد لبشارة الخوري بُموجب تعـديل دسـتوري مَنحهُ فترةً رئاسية ثانية بعد تعديل مواد الدستور[1] وقد تزعم هذا التيار كميل شمعون[2] وتولى قيادة لجنة أحزاب المعارضة وكان قد استقال من حكومة الصُلح رفضاً لسياساتها[3].

ب. **المعارضة المتطرفة:** وهذه المعارضة لم تُؤمن بشرعيةِ النظام السياسي، ولا الحدود الجغرافية للبنان، ورفضت صيغة الميثاق الوطني اللبناني، وسعت إلى تبني مـشروع يحـدث تغييراً على الحدود الجغرافية بما يتلاءم والمصالح الطائفية، وأبرزها:

أ) التيار القومي المسيحي الماروني: والذي عبر عنه البطريرك أنطون عريضة والمطران أغناطيوس مبارك، ورئيس الكتلة الوطنية الموالي لسياسات الانتداب الفرنسي إميل إدة وبعـض السياسيين الذين فقدوا امتيازاتهم مع مرحلة الاستقلال اللبناني، ولم يستفيدوا من امتيازات النظام السياسي في العهد الاستقلالي وذلك لتناقض موقفهم معه،وتبنى هذا التيار مشروع إنشاء كيـان مسيحي لبناني خاص (لبنان الصغير) وأيد قيام وطن قومي يهودي في فلسطين بـالتوازي مـع وطن قومي مسيحي ماروني[4] استخدم أسلوب العصيان المدني كطريقةٍ للعمـل ضـد رئاسـة

---

(1) الصليبي، تاريخ، ص241، الحلاق، ص216، الدفاع، 1950/3/19م، ص4.

(2) كميل شمعون: سياسي لبناني، درس الحقوق في فرنسا،وعمل محامياً و أنتخب نائباً عن جبل لبنـان عـام 1929م، وعين وزيراً للمالية عام 1938م وأنتخب نائباً عن منطقة الشوف عام 1943م، وعـين وزيـراً للداخلية 1943 – 1944م،سفيراً في لندن وأعيد انتخابه عام 1947م، وعام 1951م وتحالف مـع كمـال جنبلاط ضد بشارة الخـوري وبفـضل هـذا التحـالف فـاز بمنـصب رئـيس الجمهوريـة(1952 – 1958)،راجع:الكيالي، الموسوعة، مج 5،ص 151 – ص 152.

(3) الخوري، حقائق، ص123–125، للمزيد أنظر: الدفاع، 1950/3/19م، ص4.

(4) الحلاق، موقف، ص168–169.

الخوري وحكوماته وأطولها عمراً في رئاسته هي حكومات رياض الصلح [1]وقد دعمت هـذه المعارضة القيام بحركة ثورية ضد النظام.

ب) الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي رفض لبنان بصيغته السياسية والجغرافيـة وسنبحث دوره لاحقاً.

2)علاقة الملك عبدالله بالمعارضة المعتدلة (كميل شمعون)

سعت بعض القوى السياسية اللبنانية إلى المناداةِ بالوحدةِ العربية ولكـن مـن منطلقـات سياسية تُعارض سياسة الرئيس بشارة الخوري وحكومة رياض الصلح[2]. فالتجديـد لبـشارة الخوري والدعم الذي تلقاه مِن المِحور المصري السوري السعودي، دعى هذه المعارضة إلـى التحركِ في نشاطها السياسي نحو مِحور الأردن– العراق،فأعلنت بعض هذه القوى تأييدها للملك عبدالله ولمشاريعهِ المتعلقة بالوحدةِ الأردنية الفلسطينية[3] فقد ترأس كميل شمعون مؤتمر القدس والذي عقد في أواخر كانون الثاني 1949م وحتى بدايات شباط، وقد شارك فيه كل من القائـد عبدالله التل، وأنور الخطيب، وعارف العارف، وعبدالله الريماوي، وكمال ناصـر، وغيـرهم والذي كان من جملة قراراتهِ"تحية الملك عبدالله وجيشه " و " الوحدة العربية وتأكيـد عروبـة القدس "[4]. وبعد إنهاء المؤتمر فقد سلم شمعون هذه المُقررات إلى الملك عبدالله في لقاءٍ جمعـه به، مما يعني أن العلاقة بين الملك عبدالله والمعارضة اللبنانية[5]تقاربت بشكلٍ أزعج الرئاسـة والحُكومة اللبنانية خصوصاً و أنها جمعت زعيم أحزاب الُعارضة وقائد لجنتها كميل شمعون مع الملك عبدالله الداعي إلى الوحدة السورية وقيامها، وهو جزءٌ من دعوةٍ إلى تغيير النظام السياسي والحدود الجغرافية للبنان[6].

وهذه العلاقة ربما تفسرُ السلوكَ السياسي الرسمي اللبناني المتوتر بين الأردن ولبنان في هذه المرحلة، وفي ضوء الانقلابات العسكري في سورية خصوصاً مرحلة حسني الزعيم والذي في بداية عهدِه ساير السياسة الهاشمية، مما تسبب بتخوفٍ كبير لدى لبنان مع وجود اتـصالات بين الملك عبدالله وكميل شمعون، ورأت الرئاسة اللبنانية بهذا سـعي إلـى إضـعاف للرئاسـة

(1) سيل، رياض، ص653.
(2) الحلاق، موقف، ص299.
(3) المرجع السابق، ص277.
(4)عز الدين، الأيام، ص361.
(5) الإصلاح، ع: 538، 16 /1949/2م، ص2.
(6) الخوري، حقائق، ص303، الحلاق، موقف، ص299.

والحكومة اللبنانية[1] وبالذات مع تصريحات شمعون المؤيدة لمسألةِ الوحدةِ الأردنية- الفلسطينية وذلك في زيارته للأردن في آذار 1950م منطلقاً من ضرورة هذهِ الوحدة للحفاظ على عروبــةِ القدس خشيةً من تدويلها[2] ومؤكداً أن "أغلبية أهل المنطقتين الــواقعتين علـــى ضــفتي الأردن يودون الوحدة وأن كانت بعض العناصر التي تحركها حُكومة عموم فلسطين تعترض على الضم بدعوى أنه سيسفر عن حذف اسم فلسطين من الخارطة للأبد "ومضيفاً "بأنه " لولا قرار الــضم لحل اسم إسرائيل محل اسم فلسطين "[3]، وسعى شمعون إلى لعبِ دورٍ في تصفية الأجواء بــين الأردن والدول العربية أثر قرار الوحدة الأردنية الفلسطينية فاجتمع إلى الملك عبدالله ورئــيس الوزراء سمير الرفاعي ووزير الخارجية، والسفير الأردني في لبنان فرحــان شــبيلات ولكــن جهوده لم تلقى نجاحاً[4]

وقد ترأس شمعون وفداً مثل المعارضة اللبنانية في احتفالات المملكة في عيد الاســتقلال الرابع عام 1950م، ورافقه وفدٌ صحفي ضَم محي الدين الصولي صــاحب جريــدة بيــروت، وغسان تويني صاحب جريدة النهار ومدير وكالة الأنباء العربية في بيروت، مما يــشير إلـــى العلاقة القوية التي جمعت المعارضة اللبنانية بالملك عبدالله [5] خصوصاً وأن شمعون والتويني كانا ممن عارضوا قرار الحكومة بإعدام رئيس الحزب القومي الــسوري الاجتمــاعي أنطــون سعادة.

في حين شارك لبنان بتمثيلٍ رسمي لبناني تكون وفده من ضابطين في الجيش اللبنـــاني[6] ويُلمح الخوري في مذكراته إلى عِدم رضاه عن دعوةِ الملك عبدالله إلى المُعارضة اللبنانية وهذا التقارب بينهما بقوله:" ولكن الملك عبدالله لم يَقصر الدعوة الرسمية بل دعا بعض المعارضـــين اللبنانيين وفي مقدمتهم كميل شمعون فلبوا الــدعوة مُغتبطين،وتكَــشفَ للعِيــان جــاذبٌ يــشد بالمعارضة اللبنانية للسياسة الهاشمية" [7] ولكن يبدو أن ما يشد المُعارضــة اللبنانيــة للــسياسة الهاشمية هو سياسةُ المحاور العربية والتي حَدت بالمعارضة اللبنانية بالاتجاه نحو الأردن وربُما ليس لاقتناعها بالمشروع الوحدي الذي طرحه الملك عبدالله بقدرِ ما كان جزءاً من معارضــتها

(1) عن علاقــة ريــاض الــصلح بحــسني الــزعيم possibility of some from of، (greater Syria) ، Records of Jordan، vol6، 441 - p.440 ؛الخوري، حقائق، ص213-218، وعن انقــلاب الــزعيم، راجع: الخوي، حقائق، ص213، شلايم، إسرائيل، ص87-91.
(2) الدفاع، ع: 4254، 7 /1950/3م، ص 1،
(3) الدفاع، ع: 4318، 1950/5/21م، ص1.
(4) الدفاع، ع: 4307، 1950/5/7م، ص1.
(5) الدفاع، ع: 4321، 24 /1950/5م، ص1.
(6) الخوري، حقائق، ص303.
(7) المصدر السابق.

للسلطةِ اللبنانية التي انتقدها كميل شمعون خلال زيارته للأردن في كانون أول 1950م مشيراً إلى حُرية الانتخابات في لبنان وداعياً إلى ضرورة التغيير في كلّ من مواقع الرئاسة والحكومة بقوله:" آن الأوان أن ترى لبنان وجوهاً جديدة " وقد تواصلت زيارات شمعون للأردن في فتراتٍ مختلفة [1].

3) علاقة الملك عبدالله بالمعارضة اللبنانية المتطرفة

سَعت المُعارضة المارونية- المتطرفة- والتي بقيت تؤكدُ شخصية لبنان المتميزة عن مُحيطهِ العربي إلى رفض الشكل السياسي والجغرافي للبنان وبقيت غير قانعةٍ بالعهد الاستقلالي ومخرجاته الدستورية والسياسية، ومن أبرز تنظيماتها الكتلة الوطنية التي يترأسها إميل إدة والمتحالفة مع البطريركية المارونية، وقد حملت مشروعاً يتمثلُ بالدعوةِ إلى إنشاء وطنٍ قوميٍ للمسيحيين أي إعادةِ لبنان إلى حدود المتصرفية اللبنانية [2] في العهد العثماني [3]، أما عن اتصال هذه المعارضة بالأردن فيشير حسان الحلاق في كتابه (موقف لبنان من القضية الفلسطينية) إلى زيارة قام بها كلوب باشا إلى بيروت واجتماعه باميل إده في كانون أول من عام 1947م[4]، وفي سياق بحث المعارضة عن دعم خارجي يساندها في موقفها ومشروعها، فأنها ألتفتت إلى الملك عبدالله وسعت للتواصل معه بقيامها بإرسال مندوبين لها لمقابلته وهم: كسروان الخازن، جورج عقل، عبدو عويدات [5] في زيارةٍ أثارت شكوكاً كبيرة لدى الرئاسةِ والحُكومة اللبنانية، وتنقل جريدة الإصلاح الصادرة في نيويورك بتاريخ 27شباط1948م، شيئاً حول هذه الزيارة لوفدِ الكتلة الوطنية إلى الأردن من خلالِ حوارٍ مع جورج عقل، والذي يُعلق على الزيارة بقوله: " بأنها رحلة موفقة إلى أبعد حد ودشنت تعاون صادق بين الأردن ولبنان" ويشير عقل إلى أن الملك عبدالله يُؤيد استقلال لبنان وأن هذه الزيارة كانت لأجل لبنان نافياً أن يكون في الزيارة ما يتنافى مع المُعلن عنه أو يتناقض مع السياسة الخارجية اللبنانية[6]

---

(1) الميثاق، ع: 40، 1950/1/2م، ص15؛ النهار، ع: 4723، 1951/1/22، ص 2.

(2) المتصرفية اللبنانية:وهو النظام الإداري والسياسي الذي طبق على جبل لبنان منذ عام 1861م ولغاية 1915م وقد جاء نتيجة تدخل الدول الأوروبية الخمس الكبرى وأبرز ما جاء فيه تعيين متصرف مسيحي عثماني من قبل الباب العالي وبموافقة الدول الأوروبية ومدة حكمه خمسة أعوام ويتبعه مجلس إداري مكون من ممثلين لمختلف الطوائف؛ أنظر: الكيالي، الموسوعة، مج 6، ص24-ص26.

(3) أنظر: ناصر، الميثاق، ص 130.

(4) الحلاق، موقف، ص 190

(5) الحلاق، موقف، ص 168-169؛ الإصلاح، 23 / 9 /1949 م، ص 2.

(6) الإصلاح، ع: 162، 1948/2/27م، ص2.

ويشير بشارة الخوري في مذكراته إلى علاقة ما بين الكتلة الوطنية والمتحالفة مع البطريركية المارونية والحركة المُسلحة في صوفر[1] والتي تزعمها أحد زعماء الدروز وهو الأمير نهاد أرسلان [2] (شقيق الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع) وهدفت إلى القيام بانقلاب على النظام السياسي القائم وأسفرت عن مقتلِ دركي لبناني، "وقد تمكنت الحكومة من إخمادها وعثرت على قنابلٍ يدوية ومنشورات تدعو للعصيان في منزل أرسلان، وأشارت التحقيقات التي لم تستكمل إلى ضلوع المطران مبارك بالتحريض عليها" [3].

ونظراً للصلة القوية ما بين الملك عبدالله والأمير أرسلان (حيث أن أرسلان قد تلقى سيارة هدية من الملك عبدالله ويقودها في لبنان كدليل على معارضة النظام السياسي)[4] ولعلاقة الملك عبدالله القوية بالدروز في سوريا ولبنان، فقد استطاع ارسلان ان يفر إلى الأردن بمساعدة سلطان باشا الاطرش، وخلال ذلك تمكن من مقابلة الملك عبدالله والوزير البريطاني في عمان أليك كركبر ايدو كان حينها خالُ أرسلان يشغل منصب نائب العشائر والمستشار العدلي بقيادة الجيش الأردني وهو الأمير فائز الشهابي [5] والذي بدوره أنكر أن يكون قدوم ابن أخته لسببٍ سياسي إنما للراحة والاستجمام، وصرح أرسلان خلال تواجده في الأردن"بأن الغرضَ من حركتهِ هو الإصلاح" نافياً أن يكون لما قام به صلة بالصهيونية كما أشيع في بيروت [6].

---

(1) مدينة صوفر:إحدى المدن التي تقع في جبل لبنان وتبعد عن بيروت 26 كم، وأصل التسمية سامية وتعني الصباح أو عين العصفور، وتشتهر بينابيعها وأشهر عائلاتها: ال سرسق،وال التويني،وثابت وخضر،وداعوق وغيرهم،وللمزيد أنظر:مرهج، الموسوعة،ص 283 – ص 286.

(2) نهاد توفيق ارسلان:أحد أمراء ال أرسلان في خلدة قرب بيروت والده الأمير توفيق أرسلان ووالدته الأميرة تهدئة شهاب وتولى والده منصب قائمقام الشوف لفترة محدودة ويعتبر شقيقه الأمير مجيد أرسلان من أهم الشخصيات الدرزية اللبنانية في عهد الإستقلال و تولى مناصب وزارية عدة (المصدر: بالبريد الالكتروني مع الدكتور حسان الحلاق أستاذ التاريخ المعاصر في الجامعة اللبنانية)؛ وتذكر صحيفة الديار في عددها الصادر بتاريخ 1998/1/6م، ص10، في أرشيفها على الشبكة الرقمية بأنه كان يشغل منصب مدير كهرباء نهر إبراهيم؛ www.charlrsyoub.com

(3) الخوري، حقائق، ص 126؛ أنظر: الاصلاح، 1948/2/18م،ع:1252، ص 1-2-3.

(4)أنظر جريدة الديار على الشبكة الرقمية، 1998/1/6م،ص10؛1998/1/1م، ص14 وقد كان رقم السيارة الأردنية التي يستخدمها أرسلان (1889) ويشير النائب السابق رشيد الخازن في سياق مذكراته التي نشرتها الديار إلى أن أرسلان إستغل منصبه كمدير لشركة الكهرباء مشيراً إلى الانقلاب دون أن يروي قصة لجوء أرسلان للأردن.

(5)الأمير فائز الشهابي: درزي من النبك قومي وعضو حزب الإستقلال، تخرج من الأستانة و مارس بعض الوظائف في العهد العثماني و انتسب في عهد الأمير فيصل للجمعية العربية الفتاة وأصبح موظفاً في وزارة الداخلية السورية في الخمسينات؛ راجع: دروزة، مذكرات، جـ 1، ص 357؛العمري،ميسلون، ص 65.

(6)الاصلاح،1948/3/29م،ع:1275،ص3،الجزيرة،ع:1238،19/2/1948م،ص2؛عن علاقة الملك عبدالله بالتحركات الدرزية السورية أنظر:DRUZE COMM،(F0371/62169) P.267، P.275 ((F0371/62169)

وهذه العلاقة تفسر سبب التوتر والجدية في العلاقات بين البلدين حيث تعني لبنان الرسمي ينظر لاتصال الملك عبدالله بالمعارضة بأنه سعى لتحقيق مشروع سورية الكبرى، خصوصاً مع معارضة هدفها قلب نظام الحكم في لبنان[1] أما ارسلان فقد عاد إلى لبنان في آب 1948م[2] وأحيل إلى العدالة ولم تترك حركته أي أثر على النظام في لبنان.

وخلال حرب فلسطين فإن المعارضة اللبنانية المتطرفة سعت لجعل القدس متصرفية مسيحية تتمتع باستقلال ذاتي، وذلك بحجة تخليصها من الصهيونية وكان من أبرز الداعمين لهذه الفكرة المطران اغناطيوس مبارك والكتلة الوطنية وأتفقت في رؤيتها هذه مع كميل شمعون[3] وقد بعث مبارك في 13 أيار 1948م أي قبل الهدنة الأولى، ببرقيةٍ إلى الملك عبدالله يشكره على حسن معاملة الجيش الأردني للمسيحيين[4] وتلقى رداً من الملك عبدالله يقول فيه (أنكم تعلمون أن القومية واحدة والدعاية مفروضة وموروثة) [5].

وختاماً، فإن الملك عبدالله قام بزيارة إلى لبنان في 1 حزيران1951م، في زيارة شخصية هدف خلالها إلى عيادة الأمير طلال ولي العهد والذي كان يتعالج في بحمدون في لبنان، وكان الملك في عودة من زيارة إلى تركيا، قبل هذه الزيارة فإنه تلقى برقية من بشارة الخوري تتضمن الترحيب والرجاء بأن لا يخرج موقف لبنان بتصريحات خلال زيارته إلى تركيا والقصد منها بشأن الموقف السوري من مشروع سوريا الكبرى[6]، وخلال هذه الزيارة تهرب رياض الصلح من لقاء الملك عبدالله وبعد أسبوع من عودته إلى عمان فإنه بعث يدعو الصلح لزيارة الأردن فاعتذر الصلح للملك عبدالله بكثرة مشاغلة[7]،مما يشير إلى سوء العلاقة مع الصلح، وللعلاقة الحذرة بين البلدين والتي سببها مشروع سورية الكبرى.

---

(1) الخوري، الحقائق، ص 199.
(2) الخوري، الحقائق، ص 129، الأهرام، 1948/8/21م، ع: 22641، ص4.
(3) الحلاق، موقف، ص 278؛عن نشاط المعارضة ضد الخوري راجع:الاصلاح، 23/ 9/ 1949 م،ص 2
(4) البخيت، الوثائق، م5، ص 407، (176) (40-1أ).
(5) مصدر سابق، م5، ص407، (177) (41-1أ).
(6) الخوري، حقائق، ص 370-379؛ النشاشيبي، من قتل، ص 37 – ص 38.
(7) هلال الصلح، رياض، ص 160؛ بيضون، رياض، ص 453. و للمزيد أنظر:جريدة الهدى،ع 70.، 10 حزيران، 1951، ص 1.

4) الحزب السوري القومي الاجتماعي:

4،أ)مشروع الحزب:

انطلقت أفكار انطون سعادة[1] الوحدوية من منطلق وحدة سوريا الطبيعية والمُكونة من: (لبنان، الأردن، سوريا، وفلسطين) مضيفاً لها عام 1947م كل من جزيرة قبرص والعراق، وداعياً إلى أن تشكل هذه الأقطار بمجموعها دولة موحدة سياسياً معتقداً بوحدتها الاجتماعية، أي دولة – أمة[2] ورأى " أن الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية التي تميزها حدودها الجغرافية واللغوية والتاريخية ".[3]

4، ب) علاقة الحزب بالأردن:

عند تتبع علاقة سعادة بالأردن يتبين التداخل الجغرافي لمشروعه مع مشروع سورية الكبرى الذي نادى به الملك عبد الله بن الحسين، ولكن يتضح وجود خلاف على شكل النظام السياسي والحدود الجغرافية، ففي حين أراد الملك عبد الله لسورية الكبرى نظاماً سياسياً ملكياً، فإن سعادة دعى إلى دولةٍ مدنية اقرب ما تكون إلى جمهورية، إضافة إلى ذلك فإن التداخل الجغرافي غير متطابق بين المشروعين، فقد ضم سعادة لسورية كل من العراق وقبرص وهذا لم يرد في أدبيات مشروع سورية الكبرى فقد بقي المشروع الهاشمي مستندا في صيغته إلى المملكة العربية السورية (1918–1920) وقرار المؤتمر السوري العام بوحدتها.

وتبرز لدينا إشارة إلى رأي سعادة بمشروع سوريا الكبرى في سياق إنتقادة لمُباحثات إنشاء جامعة الدول العربية عام 1943م، منتقداً مشروع سورية الكبرى ومبنيا أنهُ تأكيد لنظرية

---

(1)انطون سعادة (1904م–1949م): سياسي ومفكر لباني مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي، والدة مناضل سياسي، شاركة سعادة العمل السياسي والصحفي في البرازيل عام (1920) وبعدما أنهى دراسته في مدرسة الشوير ثم ثانوية برمانا شارك والده تحرير مجلة (المجلة)، واتقن سبع لغات اجنبية، وعند عودته الى لبنان عام (1932) اسس الحزب مناضلاً ضد الانتداب الفرنسي الى عام (1938) حيث غادر لبنان لامريكا اللاتينية،وعاد الى لبنان عام (1947) وبقي معارضا سياسياً وحزبه إلى أن اتهم عام (1949) بتدبير انقلاب عسكري فلجأ على اثرها لسوريا،وفي فترة رئاسة حسني الزعيم الذ استضافه لفترة ثم قام بتسليمه للسلطات اللبنانية والتي اعدمته بعد محاكمة استمرت ليوم واحد؛ وللمزيد راجع: الكيالي، الموسوعة، م1، ص 364– ص365؛منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي، انطون سعادة سيرة ريادة وشهادة، 1981، ص 5؛ لاحقا: الحزب، انطون.

(2) رولا سيف، انطون سعادة زعيما للمستقبل، بيروت، 1999م، ص13؛ لاحقا: سيف، سعادة، وللمزيد راجع: عيسى، العلاقات، ص 77؛ وعن أيديولوجية الحزب أنظر: عماد هادي عبد علي، وسيم عبود عطية، الحزب القومي السوري، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، تصدر عن كلية الاسلامية الجامعة، النجف، مج 6، ع: 19، 2013م، ص 215 – ص 217؛ لاحقا: علي، الحزب القومي.

(3)سيف، انطون، ص99+ص104؛ الكيالي، الموسوعة، ج2، ص 108

الحزب السوري في المسألة القومية، ومبيناً بأن النظام السياسي الأميري (أنذاك) يتناقض وعقائد الحزب ورأى سعادة في جامعةِ الدول العربية بأنها مُحاولةٌ مصرية لجذب سوريا لمصر وبسط نفوذها عليها[1] ورغم طرح سعادة لمشروعه بعد إثني عشر عاماً من تأسيس شرقي الأردن ومناداة الأمير عبدالله بتحرير سوريا وسعيه لإنشاء (إحياء) المملكة العربية السورية فإن التضاد في مرجعيةِ المشروعين (أو الفكرتين) قد برز منذ زيارة الشريف حسين بن علي الى عمان عام 1924م، والتي تشكل في مَظهر البيعة بالخلافة إحدى أدبيات أهم مشروع سوريا الكبرى وعلق سعادة عليها في نيسان 1924م منتقداً البيعة بالخلافة وداعياً الى إلغاءها، بل ومبدياً إعجابه وميوله الى السياسة السعودية واصفاً عبد العزيز آل سعود بالفاتح الأكبر[2]وفي هذا تناقضٌ مبكر يتعزز إذا ألقينا نظرةً إلى موقف الأمير عبدالله وسعادة من رجال الدين، ففي حين كان الأول يرتبط بعلاقةٍ جيدة– كما مر معنا–مع رجال الدين، بل أن الملك عبدالله صَرح في سياق شرحه لمشروع سوريا الكبرى بالقول: "إن سياستي تقوم على إنشاء دولةٍ إسلامية تَشملُ جميع الدول الإسلامية في العالم" فأن مبادئ الحزب القومي السوري قامت على فصل الدين عن الدولة ومنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة[3] وضمن سعي الملك عبد الله الى تحقيق مشروع سورية الكبرى من خلال تسخير علاقته بالطوائف والتيارات السياسية اللبنانية مستخدماً الخيارات المتاحة جميعها في لبنان، دون أن يأخذ موقفاً مسبقاً منها سواء أكانت انفصالية لبنانية أو وحدوية سورية فإن سعادة تعامل مع مشروعه من خلال حزبه فقط، ونظر سعادة " للتيار السني اللبناني الداع للوحدة مع الداخل السوري أنه متطرف كالتيار الماروني المنعزل عن محيطه السوري والمتعاطف مع فرنسا"[4]، وبينما كانت رؤية الملك عبد الله لسورية في مشروعه كجزءٍ من المشروع القومي العربي المرتبط بتاريخ عرب المشرق جميعهم فقد نص المبدأ الثاني من مبادئ الحزب على "أن القضية السورية هي قضية قومية قائمة بنفسها مُستقلة كل استقلال عن أي قضيةٍ أُخرى" ورأى سعادة بالقومية العربية نظرةً متعالية وعدوانية [5].

---

(1) راجع: انطوان سعادة في مغتربه القسري، الآثار الكاملة لانطوان سعادة، ج11، الشوير، 1947م، ص 41+ 43

(2) جبران جريج، انطوان سعادة زعيما منذ الولادة وحتى التأسيس (1904–1932) مؤسسة فكر للابحاث والنشر، بيروت، 1982، ص 68– 69، لاحقا: جريج سعادة.

(3) البشير، ع: 7811، 1947/6/13 م، ص 3؛ أنظر:مذكرة الحزب إلى الموفض السامي الفرنسي المنتقدة لدور رجال الدين، جريدة فلسطين، 1936/3/8؛ ص2، علي، الحزب، ص 228.

(4) الحزب، انطون، ص 45+ ص77؛ للمزيد: انطوان سعادة، مختارات في القومية الاجتماعية، دار فكر للابحاث والنشر، ط1، بيروت، 1993، ص 207؛ لاحقا: سعادة مختارات

(5) سعادة، الحزب، ص 94؛ علي، الحزب القومي، ص 227.

ومُنذ نشأة الحزب في 16 تشرين الثاني1932م فقد بقي الحزب صِدامياً مع السلطة سواءً في عهد الانتداب الفرنسي حيث أعتقل في عهد الانتداب ثلاثة مرات وفي عهد الاستقلال وصل إلى صدامٍ مع التيارات المخالفة له مثل منظمة الكتائب المارونية وحـزب النجـادة الإسـلامي والحزب الشيوعي، ومع كُل تيارٍ استقلالي يؤكد الكَيان اللبناني وصولاً إلى إتهامه بقلب النظـام فإعدامه في 8 تموز 1949م[1].

أما عن العلاقة الاردنية المباشرة بالحزب، فحين غادر سعادة لبنان في11حزيران 1938م متوجهاً الى أمريكا اللاتينية فإنه قام بزيارةٍ الى عمان ضمن جولةٍ تفقدية شملت فروع الحـزب في حيفا ودمشق[2] وغادر بعدها من ميناء حيفا في 23حزيران 1938م،وذلك قبل أن يعود بعد تسع سنوات؛ وكانت هذه زيارة تفقدية لِمقار الحزب في المدن الثلاث –وقد سعى الباحث الـى البحث (حسب ما تمكن من الإطلاع عليه) عن هذه الزيارة ولم أعثر على ما يتعلق بها –وربما أنها كانت زيارةٌ سرية بسبب ظروف الانتداب، ولكن يستخلص وجود تأثير للحزب فـي فتـرةٍ مبكرة اي بعد تأسيس الحزب بست سنوات.

وعن العلاقة الأردنية بالحزب قبل عودة سعادة إلى لبنان عام 1947 فتبين وجود علاقـة لأنطون سعادة بعبد الله النجار قنصل لبنان بالأردن، فقد أرسل له رسالة في 22تشرين الثـاني 1936م ويدعوه فيها للتقارب مع الحزب خصوصاً مع توجه النجار القومي والذي كان يـرأس (الجمعية السورية) وقد دعاه سعادة فيها إلى تنسيق العمل ضد الانتداب الفرنسي تنظيميـاً بـين حزبه والجمعية التي كان يرأسها النجار[3]وعـن تواجـد الحـزب فـي الأردن فـإن جمـال الشاعر[4]يذكر في مذكراته وجود تأثير للحزب في مدينة السلط عام(1945) بقوله:" أن المرحوم

---

(1)سيف،انطون،ص 169؛عيـسى، العلاقـات، ص 562؛ البـشير،ع: 53860، 1937/1/8، ص 1+ص2؛ بيضون،رياض، ص 361.

(2)سيف، انطون، ص 180 – ص 181

(3)وثيقة رقم (T2-A 3)موقع الحزب السوري القومي على الانترنت.

(4)جمال الشاعر(1928م – 2007م):طبيب أردني مواليد السلط، أنهى المترك عام 1944م ثم واصل دراسـته في الجامعة الأمريكية في بيروت جذبته أفكار الحزب القومي السوري الاجتماعي بداية ثم تحول إلى حزب البعث العربي الاشتراكي وتسلم مهام في القيادة القطرية لحزب البعث في القيادة القطرية ولجأ إلى سورية عند وحدتها مع مصر قم عاد للأردن عام 1960 م وفي عام 1978م عين عضواً في المجلـس الـوطني الاستشاري وعام 1979م عين وزيراً للشؤون البلدية والقرية والبيئية، توفي في تموز 2007م وله مذكرات منشورة؛ أنظر: جمال الشاعر، سياسي يتذكر، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987،لاحقا: الشاعر، سياسي؛ جمال الشاعر، دفاتر العمر: أوراق من رحلة العمر والسياسة، دار سندباد للنشر، عمان، 2002م؛ لاحقاً: الشاعر، أوراق.

عبد الحليم النمر الحمود[1] كان عُضواً في الحزب السوري القومي، ومسؤولا عاماً لمنفذيه شرقي الأردن نسبة لتسميات ذلك الحزب" وقد إنضم جمال الشاعر الى الحزب السوري القومي وبقي عضواً فيه لغاية عام 1948م،و يشير إلى أن أفكار الحزب انتشرت في مدرسة السلط، والى ان "دخول الحزب السوري القومي الى المدينة (السلط) هو شيءُ مؤقت بسبب غياب نشاط الأحزاب الأخرى"[2]، وتأتي إشارةٌ أخرى الى وجود اتصالات بين الملك عبد الله وأنطون سعادة من خلال زهير محمد علي العجلوني[3] والذي عملَ مُلحقاً للسفارة الاردنية في بيروت برفقة والده فيقول:"عندما عُين والدي وزيرا مفوضا في بيروت حملتُ رسالةً خاصة من أنطون سعادة إلى جلالة الملك بعمان، وأن الملك عبد الله إستفسر منه عن بعض الشخصيات اللبنانية " [4] دون أن يذكر محتوى الرسالة، وإذا كان تعيين العجلوني كسفير في نهاية 1946م وعودةِ سعادة الى بيروت في 2 أذار 1947م فان ذلك يشير إلى أن العلاقة مع الحزب جاءت خلال هذه المرحلة ويذكر بيضون في مُجلده عن رياض الصلح بأن سعادة قام برحلة إلى الأردن عام 1948 م وذلك لطلب السلاح ليقوم بثورة على النظام السياسي في لبنان وبأن الملك عبداله لم يستجب له[5] – ولم أجد في المصادر والمراجع التي أطلعت عليها ما يدعم هذا القول – ولكن يتضح من هذه الإشارات وجود تأثير للحزب في الأردن يتعزز في ما ذكره بطرس إسحاق الحمارنه[6] في مذكراته ويشير فيها الى حضورٌ لأعضاء الحزب في الجيش الأردني، الذي يبدو أن أفكاره تسربت من خلال الطائفة الدرزية،فطبيب الكتيبة الأولى في لواء المشاة ويدعي " محمد امين تلحوق"-يتحدث حمارنه – بأنه " درزيٌ لبناني سكن بالزرقاء عام 1949م وخريج الجامعة الامريكية وقد خدم بالسودان والتحق بالجيش العربي عام 1944 م وينتمي للحزب السوري

---

(1)عبد الحليم النمر الحمود: (1916– 1964) مواليد السلط، والده شيخ عشيرة العربيات، واحد افراد حكومة السلط (1920) درس بمدرسة السلط ثم تخرج من كلية الحقوق بدمشق (1939) وانتخب رئيسا لبلدية السلط وتولى العديد من الوزارات، للمزيد: راجع: هاني العمد، احسن الربط في تراجم رجالات من السلط، البنك الاهلي، ط1، 2007م، ص 317– ص318

(2)الشاعر،سياسي،ص 27–ص 28؛وللمزيد عن علاقة الشاعر بالحزب ونشاطه ببيروت أنظر:الشاعر، أوراق، ص61 –ص 64

(3) زهير محمد علي العجلوني: مواليد عمان 1927م، والده من رجالات الثورة العربية، أتم دراسته في دمشق وعمل وزيرا مفوضا بلبنان وغيرها ثم ألتحق بالقوات المسلحة الأردنية و اشترك في عدة وزارات وتسلم وزارة الدفاع والداخلية والسياسية وغيرها؛ أنظر: الشويكي،رجالات ص 57 – ص 60.

(4) الشويكي، رجالات، ص 60.

(5) يذكر هذا بيضون نقلاً عن أحد أعضاء الحزب حسام الشرابي؛ أنظر: بيضون، رياض، ص 370.

(6) بطرس اسحق الحمارنة: بطرس اسحق الحمارنة موالد حزيران 1925م، خدم في الجيش العربي الاردني، درس في دار المعلمين في يافا، والتحق للخدمة بالجيش العربي، للمزيد راجع، حمارنة، زراع، ص 15– ص 18

القومي الاجتماعي منذ تشكل الحزب (أي منذ 1932م) [1] ومشيراً إلى قوميين سوريين لبنانيين ينتمون للطائفة الدرزية وعملوا بوظيفة أطباءٍ للكتائب الثانية والثالثة في لواء المشاةوهما: فريد طليع وسعيد النجار [2]

4،ج) علاقة الحزب بلبنان منذ عودة سعادة إلى لبنان ولغاية إعدامه (1947-1949):

بعد عودةِ سعادة الى بيروت في 2 أذار 1947 م أصبح للحزب تأثير كبير على الساحة اللبنانية وذلك بفضل التعاطف الكبير مع الحزب وشعبية زعيمه[3] فسعى الى تحقيق مشروعه الوحدوي وأخذ الحزب في هذه المرحلة لربما من باب المراوغة السياسية يدعو الى" توثيق الروابط السياسية والوحدة الثقافية والاقتصادية بين الكيانات السورية" ومعلناً إحترامه للكيان اللبناني وبأن الحزب لا يريد فرض شيء على الدولة اللبنانية [4] ولم تستمر هذهِ النبرةِ الهادئة بين الحزب والدولة اللبنانية التي رأت في أفكار الحزب خطراً على عهدها الاستقلالي واستقلالها السياسي وحدودها الجغرافية وتناقضٌ مع ميثاقها الوطني القائم على توافق طائفي.

ووصل الصدام ما بين الحزب والدولة اللبنانية حد المواجهة في 11حزيران 1949م فيما عرف بحادثة الجميزة التي شهدت قيام عناصر حزب الكتائب اللبنانية والمدعوم من الحكومة والرئاسة بمهاجمة مطبعة الحزب وكوادره في مواجهة مُسلحة تدخلت فيها الحكومة متصدية للحزب الذي أصبح في مرحلة مواجهة مع الدولة، ثم هرب سعادة إلى دمشق كلاجئٍ سياسي في ضيافة الرئيس السوري حسني الزعيم الذي أوحى لسعادة بأنه يدعم ثورته على النظام السياسي اللبناني والتي أعلنها في 4 تموز 1947 م، ودعى فيها الشعب اللبناني إلى الثورة[5] ولكن سعي حسني الزعيم الى التقارب مع لبنان -بضغطٍ مصري -توج في زيارته للبنان في24 حزيران 1947م وأفضت زيارته للبنان ولقاؤه الرئيس الخوري الى قيام الحكومة السورية بتسليم سعادة الى الحكومة اللبنانية في6 تموز 1947م، والتي بدورها قامت بتنظيم محاكمةٍ عسكرية صورية

---

(1) بطرس اسحق الحمارنة، زراع الحياة، تأملات عسكرية اردني، درا سندباد، عمان، ط1، 2000م،ص 5 لاحقا: الحمارنة، زراع

(2) الحمارنة، زراع، ص 55.

(3)الشاعر، سياسي، ص 37؛ سيل، رياض، ص 666؛ أنظر:جبران جريح، حقائق عن الاستقلال أيام راشيا، مطابع دار الفن،بيروت، د.ت، ص 12- ص13،ص 133؛ لاحقا: جريح، حقائق.

(4) الحزب، انطون، ص 118

(5) جريدة الاصلاح، 18/تموز/1949، ص2؛ سيف، انطون، ص 213-ص214، الكيالي؛ الموسوعة، ج2، ص 309، عيسى، العلاقات، ص 57؛ نص البلاغ بالثورة، راجع: الحزب، انطون، ص 138

مُنح فيها سعادة حق الدفاع عن نفسه وقدم خلالها مرافعة أدبية مدافعاً عن الحزب وقال فيها: " إن لبنان غير موجود في التاريخ القديم ولا الجديد،وأن لبنان أوجدته الامتيازات الأجنبية في عهد الأتراك والاستعمار الفرنسي"[1] وحُكم سعادة بالاعدام بتهمة إثارة الفتنة والاعتداء على الجيش والقتل والتخريب[2] وقد أحدث إعدام سعادة خللاً كبيرا في علاقةِ حكومة رياض الصلح بالحزب وبالمعارضة اللبنانية ككل، وبهذا أصبح رياض الصلح رمزاً لاغتيال سعادة في عيون أعضاء الحزب واتسعت قاعدة المعارضة الشعبية للحكومة، ووصف غسان التويني مؤسس صحيفة النهار سعادة في مقالٍ له بالنهار بالمجرم الشهيد في مقالٍ إستدعى صدور حُكم بسجنه ثلاثة أشهر [3] وإستنكر النائب كميل شمعون والنائب وليد جنبلاط طريقة المحاكمة معتبراً تفاصيلها أنها جاءت دون وقوف الشعب اللبناني على أسباب الدعوى، ولم يُعرف تفاصيلها وإتسعت قاعدة المعارضة للحكومة بمستوياتٍ كبيرة[4] في حين تتابعت المحاكمات بحق عناصر الحزب وتعززت بعدها العلاقة اللبنانية السورية بموجب الصفقة التي تمتمع النظام السوري الذي يرأسه حسني الزعيم[5].

وظهرت بوادرٌ لنية الحزب الإنتقام لزعيمه بمحاولته إغتيال رياض الصحفي ببيروت في 9 أذار 1949م وتبين أن من قام بهذه المحاولة شخصٌ درزي منتمي إلى الحزب القومي كان قد صدر بحق أقربائه حُكم إعدام فحاول الثأر لمقتل زعيم الحزب وأقربائه[6] ويذكر سامي الصلح في مذكراته بأنه حاول دون تعرض- إبن عمه-إلى محاولة اغتيال أُخرى من قبل الحزب القومي وسعى لذلك من خلال زيارة قام بها الى الرئيس السوري أديب الشيشكلي " ليضغط على الحزب بحالة من تأثير عليه بعدم تكرار المحاولة" والتي نجا منها رياض،ويذكر سامي الصلح بأن الشيشكلي وعد بذلك ناصحاً لرياض الصلح بعدم السفر خارج لبنان ليتمكن من تدارك أي محاولة اخرى. [7]

---

(1) اكرم حوراني، مذكرات، ج2، ص 957؛ الاصلاح 1949/7/29، ص 2؛ الاردن،ع:1381، 1949/7/9، ص1.
(2)الاصلاح، 1949/7/25، ص2؛ سيف، انطوان، ص 215
(3)الاصلاح، 1949/7/25، ص 2
(4)الاصلاح:1949/7/15، ص1؛الجزيرة، 1949/7/8،ع: 1452،ص1-ص2، الصلح،حقائق،ص170؛ بيضون، رياض، ص 385.
(5)سيل، رياض، ص 695-696؛ الصلح، لبنان العبث، ص 168؛جريج، حقائق، ص 390- ص391.
(6)سيل، رياض، ص 699- 711؛ بيضون، رياض، ص 453
(7)الصلح، حقائق، ص 171

5)اغتيال رياض الصلح في عمان:

إنتقل رياض الصلح سياسياً إلى صفوف المعارضة اللبنانية،وذلك بعد أن أُعفي من منصبه الحكومي من قبل الرئيس بشارة الخوري في 13شباط 1951م[1] ولكنه بقي يمثل زعامةً عربية ذات حضور سياسي على الساحة العربية وذلك نتيجةً لدورهِ السياسي، ولذا فقد جاءت زيارته الى الاردن بإستجابةٍ من دعوةٍ تلقاها من قبل الملك عبد الله، وعلى الأغلب تدور في ضوء السياسة العربية المنقسمة بين محوري (العراق– الأردن)و(مصر – السعودية) خصوصاً العلاقة القوية التي تربط الصلح مع مصر والسعودية [2] وعن سبب الزيارة يذكر بيضون في مجلده عن رياض الصلح الى دورٍ لعبه فرحان شبيلات[3] خصوصاً بعد خدمته في القنصلية الأردنية ببيروت حيث عمل سكرتيراً أول في المفوضية الاردنية في لبنان (منذ عام 194 ولغاية عام 1946م) ثم وزيرا مفوضاً في بيروت (منذ عام 1948م) فأوحى إلى لملك عبد الله ورياض الصلح بالتقارب سياسياً[4] ويرى سامي الصلح في مذكراته بأن سبب قبول الصلح للدعوة الملكية هو تجاوبه السياسي مع رؤية رياض الصلح لإنشاء جبهةٍ عسكرية أردنية عراقية موحدة سياسياً ضد العدو الصهيوني[5] (راجع مشروع رياض الصلح في مذكرته للوزير العراقي مزاحم الباجه جي).

وقد قبل رياض الصلح الدعوة الملكية وسافر من بيروت الى عمان في 13تموز1951م، رغم الرسائل العديدة التي تلقاها وتتضمن النصح إليه بعدم مغادرة لبنان نظرا للتهديدات التي لا زالت القائمة من الحزب السوري القومي الاجتماعي، وفي زيارته لعمان تكون الوفد اللبناني من مرافقٍ عسكري وطبيب خاص وصاحب صحيفة النداء محمد شقير وصاحب صحيفة الرواد اللبنانية بشارة مارون[6] ولدى وصوله إلى عمان أُستقبل الوفد رسميا في مطار المفرق،ثم التقى رياض الصلح بالملك عبد الله في قصر رغدان بعمان ولم يُعلم شيء عن المباحثات التي تمت ما

---

(1)الخوري، حقائق، ص 360+ص387، هلال الصلح، رياض، ص 160؛ سيل، رياض، ص 222
(2) النشاشيبني، من قتل، ص 38
(3)فرحان شبيلات (1911م – 1979م)مواليد الطفيلة، وخريج الجامعة الأمريكية ببيروت، عين وزيراً مفوضاً في بيروت عام 1948م، ثم مفتشاً إدارياً بوزارة الداخلية1950 م، وعين في أذار 1950م رئيساً للديوان الملكي وإستمر في هذا المنصب لغاية أيلول 1951م، وتقلد العديد من المناصب ابرزها: أمين عمان، رئيس ديوان الملكي، وزير مفوض في عدد من الدول؛ للمزيد راجع: الشياب، رؤساء، ص 120 – ص 121.
(4)بيضون، رياض، ص 453 ويشير إلى زيارات كثيرة كان يقوم بها إلى السراي الحكومي لزيارة الصلح.
(5)الصلح، لبنان العبث ص 150
(6)النهار، ع: 4820، 1951/7/15م، ص1؛ بيضون، رياض، ص 458، صلاح عبوشي، تاريخ لبنان الحديث في خلال (10) رؤساء حكومات، دار العلم، بيروت، 1989، ص 47؛ لاحقا: عبوشي، تاريخ.

بين رياض الصلح والملك عبد الله والتي جاءت بعد توتر في العلاقة بينهما،وبقيت تحليلات المراجع تشير الى مشروع إتحاد أردني – عراقي طرحه الملك عبدالله وهدف من دعوته الصُلحبأن يتولى مهمة إقناع مصر والسعودية ولبنان بجدوى ذلك داعياً إياه للحد من المعارضة العربية التي ستنشب في حال تمت الوحدة بين القطرين [1] أما عن برنامج زيارة الصلح إلى عمان، فبالإضافة لالتقاءه بالملك عبد الله بشكلٍ يومي على مدار الزيارة، فإنه في اليوم الثاني زار السفارة اللبنانية وواصل لقاءاته برئيس الحكومة سمير الرفاعي ثم لبى دعوة عشاء في نادي عمان[2] وزار في اليوم الثالث السفارة السعودية[3] ثم تلقى دعوة من إلياس المعشر[4] في نادي عمان[5] وختم زيارته الى عمان بتاريخ 16 تموز 1951 م بوداع الملك عبد الله ثم غادر موكبه إلى مطار عمان القديم (ماركا)، وخلال مسيرهِ إعترض الموكب سيارة فيها ثلاث أشخاص أجبرت موكبه على التوقف،ثم هاجمت السيارة المعترضة موكب الصلح بعدما أجبر على التوقف وتم إغتياله بتوجيه رصاصات أصابته من قبل منفذي العملية ميخائيل (ميشال) الديك،وهو مسيحي لبناني في طرابلس،ومحمد عبد اللطيف الصلاحي وهو من حيفا وقد خدم لفترة في الجيش العربي واصيب خلال الاغتيال وتوفي لاحقاً بالمستشفى الايطالي في عمان، وسيبرو ووديع نقولا وهو مسيحي اردني من أصل لبناني و نجح بالفرار ولم يمسك به أحد بعد العملية وقد قتل مرافق الصلح خلال محاولته صد هجوم القتله الثلاث [6] والذين تبين انهم من أعضاء الحزب القومي السوري وهذا ما كشفه التحقيق فوراً [7].

وقد أبلغ الملك عبد الله الرئيس بشارة الخوري باتصالٍ هاتفي خبر إغتيال الصلح[8]بينما تولى رئيس الوزراء سمير الرفاعي التحقيق في القضية وفعلاً بدات الشرطة باعتقال ومداهمة أعضاء الحزب القومي في الاردن[9] وفي بيانه إعتبر الملك عبدالله أن هذا الإعتداء "خرق

---

(1)بيضون، رياض، ص 459؛ سيل، رياض، ص723، هلال الصلح، رياض، ص 162؛ عبوشي، تاريخ، ص 47

(2)سيل، رياض، ص 162؛ بيضون، رياض، ص 463؛ سفير لبنان في عمان في هذه الفترة هو خالد شهاب وهو سني من حاصبيا؛ أنظر نفس المرجع، ص 446.

(3)النهار، ع: 4821؛ 1951/7/16، ص1؛ سيل، رياض، ص 723؛ بيضون، رياض، ص 463

(4)الياس المعشر: تاجر مشهور في مدينة السلط وللمزيد عن نشاطه التجاري أنظر: رؤوف أبو جابر، تاريخ شرقي الاردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر، دار ورد، عمان، 2009، ص 409

(5)بيضون، رياض، ص 463؛ سيل، رياض، ص 724

(6)النهار، ع: 4822، 1951/7/17، ص1؛ سيل، رياض، ص 724؛ بيضون، رياض، ص 467، هلال الصلح رياض، ص 162، الهدى، 17/ 7/ 1951م، ع: 101، ص 1

(7)بيضون، رياض، ص 467؛ جريدة الهدى، ع: 1،1951/8/112، ص 2

(8)الخوري، مذكرات، ج3، ص 393، النهار،: 4827، 1951/7/22م، ع ص 2

(9)جريدة الهدى، ع: 114، 1951/8/3م، ص 2

للتقاليد العربية وإستهتارا بكرامتها القومية " وأن العدوان على ضيف الأردن هو تحدي للشعور بحماية الأرواح وصيانة الضيف ومتوعداً بملاحقة دعاة الفتنة[1] وأصدرت الحكومة اللبنانية بلاغاً جاء فيه"أنه في الساعة الخامسة من مساء هذا اليوم نعى جلالة الملك عبد الله بن الحسين الى فخامة رئيس الجمهورية المغفور له دولة رياض الصلح ضحية اغتيال وهو في طريقه من القصر الملكي إلى مطار عمان إلى المطار، عائدا إلى لبنان" [2] وقد أحدث اغتيال الصلح فوضى في بيروت وغضب شعبي استدعت قيام الجيش تسلم زمام الامن لحين اتمام الجنازة التي شارك بها ما يزيد على الخمسة آلاف شخص وحظيت بعناية رسمية لبنانية كبيرة. [3]

وما يستحق الذكر هنا هو حديث بطرس حمارنه في مذكراته عن تواجد الحزب السوري القومي في الأردن وتركزهم بالطائفة الدرزية ويذكر في مذكراته أن الحزب السوري القومي له تأثير في الجيش العربي وكان طبيب الكتيبة الأولى بلواء المشاة-كما مر معنا- محمد امين تلحوق وهو قومي سوري، وقد روى لحمارنة قصة "محمد صلاح" أحد الذين اغتالوا رياض وأنه صرخ حينما هم بقتله: (تحيا سوريا.. ويحيا سعادة)، إضافة لتأكيده من خلال معاصرته وخدمته العسكرية الى دافع الانتقام لدى عناصر الحزب، وإلتقائه في سكنة في عمان شاب درزي هو " محمد وليد البغال" من جبل لبنان وكيف كان حديثه عن الحزب السوري القومي وانه عرفه على بعض الرفاق [4] وهذا ما يؤكد التواجد القومي للحزب في الاردن وقيامه بالعملية للانتقام لاعدام زعيمه سعادة.

6) اثر إغتيال الملك عبد الله على العلاقة بين البلدين:

ان ابرز ما تركه استشهاد الملك عبد الله على العلاقة بين البلدين هو التقارب اللبناني الكبير مع مصر والسعودية وبروز مخاوف لبنانية في تغيير الوضع السياسي والجغرافي في الشرق العربي وتجلي بروز ظاهرة الارهاب في مقتل رياض الصلح والملك عبد الله خلال اقل من اسبوع ورأى الخوري بمقتل الملك عبدالله إستبعاد لفكرة سوريا الكبرى وذلكفي رسالة من بشارة الخوري الى الملك عبد العزيز آل سعود يؤكد على هذه الفكرة و لكنه يتخوف من مشروع الهلال الخصيب الذي كانت تدعوله العراق [5] وختاماً، فإن لبنان شارك رسمياً بوفد مكون من

---

(1)الهدى، ع: 1084، 1951/7/26م، ص 4
(2)النهار،: 4822، 1951/7/17، ع ص 1
(3)الهدى،ع: 18،1951/7/102، ص 1
(4)بطرس، زراع، (ص 106-ص108) + (ص 55- ص56)
(5) الخوري، حقائق، ج3، ص 399-ص400، الهدى، ع: 119، 1951/7/24، ص2

وزير الدفاع ووزير الخارجية وعدد من العسكريين في جنازة الملك عبد الله [1] وقد كان اغتيال الملك عبدالله ورياض الصلح مقدمة لمرحلة جديدة عربياً بدأ فيها الفكر القومي العربـــي يأخـــذ مسارات أخرى و أصبح العمل السياسي العربي يتجاوز الخلاف والحوار إلى مرحلـــة الـــصدام العسكري.

(1)الهدى، ع: 6، 1951/9/124م، ص2

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

1) وثائق دائرة المكتبة الوطنية.

2) أوراق محب الدين الخطيب /مركز الوثائق والمخطوطات – الجامعة الأردنية.

ثانياً: الوثائق المنشورة

1) الوثائق العربية:

أ)الوثائق الهاشمية، إعداد وتحرير:محمد عدنان البخيت وآخرون.

ب) وثائق الحزب السوري القومي الاجتماعي/ موقع الحزب على الشبكة الرقمية.

جـ) وثائق سورية الكبرى، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

د) جامعة الدول العربية،ميثاق جامعة الدول العربية، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1945م.

هـ) دائرة المطبوعات والنشر، الوزارات الأردنية (1921 – 1984م)عمان، 1984م.

2) الوثائق البريطانية:

1. Arab dissident movies, edited by: A.L.P Burdet, archive editions, 1996
2. Records of the hashmite dynasties: a twenty century documantry of history, editied by: alan del. Rush, archive editions,1995
3. Records of Jordan 1919 – 1956, edited by: jane prie stlamd, arcvive editions, 1996
4. Minovities in the middla east,druze communtes,1840 – 1974, arcvive editions 2008

ثالثاً: الصحف والدوريات

أ) الصحف:

1) صحيفة الأهرام (القاهرة)، الموقع الالكتروني (الأهرام ديجتال).

2) صحيفة الإصلاح (نيويورك)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

3) صحيفة البشير(بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

4) صحيفة الشرق العربي(عمان)، والجريدة الرسمية (عمان)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

5) صحيفة لسان الحال(بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية – بيروت.

6) صحيفة الصفاء(بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية – بيروت.

7) صحيفة الجامعة العربية (يافا)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

8) صحيفة الجزيرة (عمان)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية، بيروت.

9) صحيفة النهار(بيروت)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية، بيروت.

10) صحيفة الميثاق(عمان)، محفوظة في دائرة المكتبة الوطنية – عمان.

11) صحيفة الهدى (نيويورك)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

12) صحيفة فلسطين (يافا)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

13) صحيفة الدفاع (عمان)، محفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية.

14) صحيفة الديار(بيروت)، أرشيف الديار على الشبكة الرقمية.

ب) الدوريات

- مصطفى، أحمد عبد الرحيم، 1984م، مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الكويت، **الحولية الخامسة**.

- عبد العال، سيد محمد، 2005م، الأزمات الوزارية في لبنان (1943–1952م)، **مجلة كلية الآداب بقنا**، جامعة جنوب الوادي،ع: 15.

- علي،عماد عبد الهادي، عطية، وسيم عبود، 2013م، الحزب القومي السوري، **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**، العراق.

- ريان، محمد رجائي، 2012م، **مجلة دراسات، العلوم الإنسانية**، الجامعة الأردنية، عمان.

- ناصر، مروان، 1978م، فلسفة الميثاق الوطني اللبناني:تأجيل الدخول في مرحلة الوطن، **مجلة شؤون فلسطينية**.

- العبادي، سامر، 2013م، **مجلة أقلام جديدة،وحدة الإعلام والعلاقات العامة والثقافية**، الجامعة الأردنية، عمان.

رابعاً: المصادر والمراجع

- أبو جابر، رؤوف 2009 م، تاريخ **شرقي الأردن أو اقتصاده خلال القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين**، عمان، دار ورد.

- أبو غنيمة، هدى 2001م، **سيرة منفية أوراق محمد صبحي أبو غنيمة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- أنطون 1947م، سعادة، الآثار الكاملة، بيروت، د. ن، الشوير.

- بش، يوسف 1994م، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، المستدرك 1948 م، بيروت، د.ن.

- الحكيم، يوسف 1986م، سورية والعهد الفيصلي، ط2، بيروت، دار النهار.

- حوراني، هاني 1987م، **التركيب الاقتصادي الاجتماعي التطور المشوه 1921 – 1950**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية.

- الحيكم، أنطون 2001م، **العلاقات اللبنانية السورية (1918 –1950م)**:محاولة تقويمية، أعمال المؤتمر الوطني، أنطلياس، الحركة الثقافية.

- رزق، يونان لبيب 1999م، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية دراسة وثائقية 1919 –1945م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- الزعبي، زياد عايش، أسامة حسني 2013م، **وثائق مصطفى وهبي التل (عـــرار)**، إربد، جامعة اليرموك.

- سلطان ذوقان الأطرش، 1959م، **مذكرات سلطان الأطرش**، دمشق، المطبعة العربية.

- سيف، رولا، سعادة أنطون 1999م، **زعيماً للمستقبل**، بيروت، د. ن.

- الشياب، سلطان، 2011م، **سيرة حياة رؤساء الديوان الملكـــي الهاشـــمي 1921م – 2010م**، عمان، د.ن.

- الصلح، هلال 1994م، **رياض الـــصلح تـــاريخ رجـــل وقـــضية (1894-1951م)**، بيروت، د.ن.

- عليوي، هادي حسن 2000م، **الاتجاهات الوحدوية في الفكـــر العربـــي المـــشرقي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- العوادت، يعقوب الملثم، البدوي 1987م، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، ط2، عمان، شركة التوزيع الأردنية.

- غنايم، زهير، طريف وجورج، 2001م. **أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلـــسطين 1923م – 1928 م**، 2 جزء، عمان، مكتبة الشباب.

- قاسمية، خيرية 1975م، **فلسطين في مذكرات القاوقجي**، جزأين، بيـــروت، منظمـــة التحرير الفلسطينية.

- العمد، هاني 2007م، **أحسن الربط في تراجم رجالات السلط**، عمان، البنك الأهلي.

- غوانمة، يوسف 2010م، **بطولات الجيش العربي في القدس وفلسطين**، عمان.

- ــــــــــــــــــــ **أيام لا تنسى، الأردن في حرب 1948 م**، 2008م، عمان، د.ن.

- ــــــــــــــــــــ 1994م، **صفحات من تاريخ الأردن الحديث،أضواء علـــى الوثائق البريطانية (1946م – 1952م)**، عمان، نشر جريدة الرأي.

- ــــــــــــــــــــ **حول الحركة العربية الحديثة**، 5أجزاء، 1951م، بيـــروت، المطبعة العصرية.

- عطاالله، سمير 1995م، جنرالات الشرق، **دور العسكريين الأجانب في العالم العربي بين الحربين**، بيروت، **دار الساقي.**

- الريماوي، 1988م، **سهيلة الجمعية العربية الفتاة**، عمان، دار مجدلاوي.

- جحا، شفيق 1995م، **معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918 – 1946م**، جزأين، ط2، بيروت، د.ن.

- العمري، صبحي 1991م، **ميسلون نهاية العهد**، لندن، منشورات رياض الريس للكتب والنشر.

- العبوشي، صلاح 1989م، **تاريخ لبنان الحديث من خلال عشر رؤساء**، بيروت، دار العلم للملايين.

- العقاد، صلاح 1987م، **تكوين لبنان الحديث، ندوة بعنوان الأزمة اللبنانية: أصولها وتطورها وأبعادها**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب.

- العارف، عارف 1956م، **النكبة، نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود**، صيدا، المكتبة العصرية.

- العبد، عارف 2001م، **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عيد، عاطف وآخرون ، 2002م، **موسوعة لبنان تاريخ وسياسة وحضارة بين الأمس واليوم ومن الانتداب إلى الاستقلال**، 15 جزء، بيروت، كابرس للنشر.

- البيطار، عبد الرحمن 1990 م، **تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية 1939 – 1950 م**، دمشق، إتحاد الكتاب العرب.

- العدوان، عبد الحليم 2008م، **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1921 –1989م**، 2 جزء، عمان، الراية للنشر والتوزيع.

- نوار، عبد العزيز سليمان 1974م، **وثائق أساسية في تاريخ لبنان الحديث 1517 – 1920 م**، بيروت، جامعة بيروت العربية.

- عبد الغني، عبد العزيز 1987م، **بحث في العلاقات السورية اللبنانية حتى عام 1985م**، بحث منشور ضمن ندوة الأزمة اللبنانية أصولها تكوينها، ندوة بعنوان الأزمة اللبنانية: أصولها وتطورها وأبعادها، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، دار غريب.
- أبي عبدالله، عبدالله 1997م، **تاريخ الموارنة ومسيحيي الشرق عبر العصور**، 5أجزاء، بيروت، دار ملفات.
- الحسين، عبدالله بن 1974م، **الآثار الكاملة**، بيروت، الدار المتحدة للنشر.
- العساف، عبدالله 2013م، **عرار وشعره في صحيفة الأردن**، عمان، دار صايل للنشر والتوزيع.
- ـــــــــــــ **ماجد العدوان (1894م – 1946)**، 2002م، مسيرته ودوره في الحياة السياسية الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية. عمان- الأردن.
- الشناق، عبد المجيد زيد، 2012م، **تاريخ الأردن وحضارته**، عمان، وزارة الثقافة.
- ـــــــــــــ **التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية السورية منذ الاستقلال وحتى 1976م**، 1996م، عمان، لجنة تاريخ الأردن.
- ـــــــــــــ **المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته، 2003م**، ط3، عمان، د. ن.
- الكيالي، عبد الوهاب 1979 م، **الموسوعة السياسية**، 10 أجزاء، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- خليفة، عصام كمال 1985م، **أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر**، بيروت، دار الجيل.
- الزاقوت، عطاالله 2008 م، أضواء على الثورة السورية الكبرى، ط2، دمشق، منشورات علاء الدين.
- مرهج، عفيف بطرس 1972م، **موسوعة المدن والقرى اللبنانية**، أعرف لبنان، بيروت، المطبعة الأهلية.

- شعيب، علي 2002م، **أنماط العلاقة بين الأمير عبدالله وحزب الاستقلال العربي**، بحث منشور في أوراق ملتقى عمان الثقافي العاشر، عمان، وزارة الثقافة.

- علي المحافظة، 1989م، **تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة 1921م – 1946م**، ط2، عمان، مركز الكتاب الأردني.

- ـــــــــــــــــــ **الفكر السياسي في شرق الأردن**، 2002م، عمان، وزارة الثقافة.

- ـــــــــــــــــــ **تاريخ العلاقات الأردنية البريطانية منذ تأسيس حتى إلغاء المعاهدة 1921 – 1957م**، 1973م، بيروت، دار النهار.

- ـــــــــــــــــــ **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية**، ترجمة: جبور، رفيق 1985م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- عمر صالح العمري، 2012م، **موقف الأردن من الحلول التي طرحت للقضية الفلسطينية 1936 – 1948 م**، عمان، دار الخليج.

- العبيدي، عوني جدوع 1991م، **صفحات من حياة الحاج أمين الحسيني**، الزرقاء، مكتبة المنار.

- العياشي، غالب 1955م، **تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب 1918 – 1954 م والإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي**، دمشق، مطابع أشقر إخوان.

- عيسى،غسان أحمد 2007 م، **العلاقات اللبنانية السورية**، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

- الموسى، سليمان 1959، **منيب الماضي، تاريخ الأردن في القرن العشرين**، عمان، مكتبة المحتسب.

- التويني، غسان 1954م، **منطق القوة أو فلسفة الانقلابات في الشرق العربي**، بيروت، دار النهار.

- الخازن، فريد 1996م، **الميثاق الوطني اللبناني في أبعاده الداخلية والخارجية دراسات لبنانية مهداة لجوزيف مغيزل**، بيروت، دار النهار.

- الطرابلسي، فواز 2008 م، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت، رياض الريس للنشر والكتب.
- الخطباء، فوزي 2009 م، **حسين الطراونة رئيس المؤتمرات الأردنية وعضو المجالس التشريعية الأردنية**، عمان، دار الأبرار.
- ــــــــــــــــــ الشريقي، محمد 1993م، **حياته وأثاره**، عمان، دار الينابيع.
- حتي، فيليب 1956م، **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور إلى عصرنا الحاضر**، بيروت، دار الثقافة.
- قدري قلعجي، 1955م، **جيل الفداء، قصة الثورة العربية الكبرى ونهضة العرب**، دمشق، دار الكاتب العربي.
- الصليبي، كمال 1991م، **تاريخ لبنان الحديث**، ط 7، بيروت، دار النهار.
- ــــــــــــــــــ **بيوت بمنازل كثيرة**، بيروت، دار نوفل.
- ايزنبرغ، لورا 1990 م، **عدو عدوي الصلات الصهيونية اللبنانية منذ عام 1900 – 1948**، ترجمة: رضى سلمان، بيروت، شركة المطبوعات.
- زامير، مائير 1986م، **الكيان المسيحي اللبناني بين التصور والواقع**، ترجمة: سليم فارس، بيروت، دار المروج.
- مجموعة من المؤلفين، 1947م، الشيخ **قسطنطين يني الشهيد 1885 –1947م** ، صفحة من التاريخ القومي العربي الحديث، د.ن.
- خريسات، محمد 2008م، الأردنيون **والقضايا الوطنية والقومية دراسة في الموقف الشعبي 1918 – 1939 م**، ط2، وزارة الثقافة، عمان.
- عبد الحسن، محمد **النزعة الإسلامية في شعر محمد علي الحوماني**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت.
- العجلوني، محمد علي 1956م، **ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى**، عمان، مكتبة الحرية.

- دروزة، محمد عزة 1960 م، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، صيدا، المكتبة العصرية.
- الأغا، محمد علي 1991م، **الاتجاهات السياسية في لبنان 1920 – 1982م دراسة علمية موثقة مع بيان موقف المسلمين من الكيان اللبناني**، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- العبادي، محمد يونس 2002م، **الرحلة الملوكية للشريف الحسين بن علي من مكة إلى عمان والبيعة بالخلافة**، ط2، عمان، دار مجدلاوي.
- عبيدات، محمود 1997 م، **الدور الأردني في النضال السوري**، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع.
- الخوند، مسعود 2001م، **لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام**، بيروت، جديدة المتن.
- ـــــــــــــــــ **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر 1913م – 1943م**، 1995م. بيروت، دار النهضة.
- مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين، 2008م، **جائزة سعود الباطين للإبداع الشعري**، الكويت، معجم الباطين.
- نوار، معن أبو 2002م، **تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية قيام وتطور إمارة شرقي الأردن، 1920 – 1928 م**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
- ـــــــــــــــــ **تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية، حروبنا مع إسرائيل**، 2007 م، عمان، الرأي.
- جابر، منذر محمود 2012م، **سجل أنا رشيد طليع**، لندن، مؤسسة التراث الدرزي.
- ـــــــــــــــــ **الشريط اللبناني المحتل**، مسلك الاحتلال ومسارات المواجهة ومصائر الأهالي، 1999م، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- 89) الصويص، منعم زيدان 2012م، **زيدان سعيفان الصويص حياته وشعره**، عمان، د. ن.
- تقي الدين، منير 1956م، **ولادة واستقلال**، بيروت، دار العلم للملايين.

- الحلو، ناجي كريم، 1980م، **حكام لبنان من 1920 إلى 1980م**، بيروت، مؤسسة خليفة للطباعة.
- نعمان، ناجي 1990 م، **المجموعات العرقية والمذهبية في العالم العربي**، بيروت، دار نعمان.
- النشاشيبي، ناصر الدين، **من قتل الملك عبدالله**، ط5، دار العروبة، عمان، د.ت.
- القسوس، نايف جورج 2014م، مذكرات الدكتور حنا سلمان **القسوس 1885-1953م وكتاباه " كلمات صحية " وفوائد طبية " وصور عائلية وتذكارية ووثائق أردنية**، عمان، د.ن.
- مكاوي، نجلاء سعيد 2010م، **مشروع سوريا الكبرى أحد مشاريع الوحدة العربية في النصف الأول من القرن العشرين**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- البعيني، نجيب 1984م، رجال من بلدي، بيروت، دار الريحاني.
- صدقة، نجيب 1948 م، **قضية فلسطين**، بيروت، دار الكاتب العربي.
- دمشقية، نديم 1995م، **محطات في حياتي الدبلوماسية ذكريات في السياسة والعلاقات الدولية**، بيروت، دار النهار.
- المومني، نضال داود، 1996م، **الشريف حسين بن علي والخلافة**، عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن.
- أبو حمدان، تيسير 2013م، **بني معروف في واحة بني هاشم**، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع.
- ـــــــــــــــــــ **أغصان الأرز في ربى عمان الجالية اللبنانية**، 2002، عمان، أزمنة للنشر والتوزيع.
- الزعبي، أمجد أحمد، 2002م، **هربرت صموئيل وتأسيس إمارة شرقي الأردن (1920 – 1925م)**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
- أندريا، 1971م، **تاريخ الدروز وتمرد دمشق**، بيروت، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر.

- سيل، باتريك 2001م، **رياض الصلح والنضال من أجل الاستقلال العربي**، ترجمة: عز الأيوبي، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- بوسعيد، خطار 2004م، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1933-1939م**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بيضون، أحمد 2011م، **رياض الصلح في زمانه**، بيروت.دار النهار للنشر.
- ملكون، جبران 1947 م، **الملك عبدالله واستقلال المملكة الأردنية الهاشمية**، بغداد، دار الأخبار.
- جريح، جبران سعادة، أنطون 1982م، **زعيماً منذ الولادة وحتى التأسيس 1904-1932م**، بيروت، مؤسسة فكر.
- ــــــــــــــــــ **حقائق عن الاستقلال أيام راشيا**، بيروت، مطابع دار الفن.
- ــــــــــــــــــ 1993م، **مختارات في القومية الاجتماعية**، بيروت، دار فكر.
- الحجاج، خليل 2001م، **تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية 1946م - 1970 م**، عمان.
- ــــــــــــــــــ **التطور التاريخي للحياة التشريعية الأردنية 1920 - 1952م**، 1994م، عمان، المركز العربي للخدمات الطلابية.
- الحلاق، حسان 1982م، **موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918 - 1952م**، عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية.
- ــــــــــــــــــ 1998م، **من الميثاق الوطني اللبناني إلى الجلاء 1938-1946م**، بيروت، د.ن.
- ــــــــــــــــــ **فلسطين في المذكرات العربية والدولية**، 1998 م، عمان، دار مجدلاوي.

- ـــــــــــــــــــــــ الحلاق، حسان علـــي 1982م، **مـــذكرات ســـليم علـــي سلام(1886م – 1938م) مع دراسة للعلاقات العثمانيـــة العربيـــة**، بيـــروت، الـــدار الجامعية للطباعة والنشر.
- حمارنة، بطرس، 2000م ، **زراع الحياة تأملات عـــسكري أردنـــي**، عمـــان، دار سندباد.
- الحوت، بيان نويهض 1981م، **القيـــادات والمؤســـسات العربيـــة فـــي فلـــسطين (1917–1948م)**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- الحوت، بيان نويهض: 1993م، **مذكرات عجاج نويهض**،ستون عاماً مـــع القافلـــة العربية، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر.
- حوراني، ألبرت 1997م، **الفكر العربي 1789م – 1939م**، بيروت، دار نوفل.
- الحوراني، أكرم: 2001م، **مذكرات أكرم الحوراني** (1914 – 1996م)، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- الخوري، 1960 م، **بشارة خليل رئيس جمهورية لبنان: حقائق لبنانيـــة**، ثلاثـــة أجزاء، بيروت، منشورات أوراق لبنانية.
- الدهامشة، باسم 1998 م، **مصطفى الغلاييني**، رسالة ماجـــستير غيـــر منـــشورة، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.
- ديغول: 1984م، **مذكرات الحرب**، أربعة أجزاء، ترجمـــة: عبـــداللطيف شـــرارة، دمشق، طلاس للترجمة والنشر.
- الرفاعي، عبد المنعم، 2001م، **الأمواج**، عمان، وزارة الثقافة.
- الزركلي، خير الدين 1969م، **موسوعة الأعلام**، 8 مجلدات، بيـــروت، دار العلـــم للملايين.
- ـــــــــــــــــــــــ 1923م، **ما رأيت وما سمعت**، القاهرة، المطبعة العربية.
- ـــــــــــــــــــــــ عامان في عمان، 1925م، **مذكرات عامين في عاصـــمة شرق الأردن**، القاهرة، المطبعة العربية.

- زعيتر، أكرم: 1980م، **الحركة الوطنية الفلسطينية** (1935 – 1939م)،يوميات أكرم زعيتر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- زيادة، بيار 1969م، التاريخ الدبلوماسي لاستقلال لبنان، بيروت، المطابع الأهلي.
- سونيه، بيرسون 2011م، **مهمة الكونت برنادوت عام 1948 م الوساطة والإعتدال**، ترجمة: زيد عيادات، محمد المصالحة، عمان، الجامعة الأردنية.
- الشاعر، جمال 1987م، **سياسي يتذكر، تجربة العمل السياسي**، لندن، رياض الريس للكتب والنشر.
- ــــــــــــــــ 2002م، **دفاتر العمر**، أوراق من رحلة الحياة والسياسة، عمان، دار سندباد للنشر.
- شلايم، أفي 2013م، إسرائيل **وفلسطين، إعادة تقييم ومراجعة ودحض وتقييم**، ترجمة: محمد ياغي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- شهاب، أسامة 1988م، **صحيفة الجزيرة ودورها في الحياة الأدبية الأردنية 19139 – 1945م**، عمان، وزارة الثقافة.
- الصلح، تقي الدين 1990م، **في القومية والحكم**، بيروت، دار النهار.
- الصلح، سامي 2004م، **لبنان العبث السياسي والمصير المجهول**، ط2، بيروت.دار النهار للنشر.
- طريف، جورج، غنايم، وزهير 2001م، **أخبار ووثائق أردنية في صحيفة فلسطين(1923–1928م)**، جزأين، عمان، مكتبة الشباب.
- ظبيان، تيسير 1994م، **الملك عبدالله كما عرفته**، عمان.
- عثمان، حسن، صالح أحمد 1995م،**رجالات مع الملك عبدالله مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان، وزارة الثقافة.
- العجلوني، محمد علي، 1956م، **ذكرياتي عن الثورة العربية الكبرى**، عمان، مكتبة الحرية.
- العجمي، أحمد عبده، 2005م، **البقاع بين لبنان وسورية 1918 – 1936 م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- العرموطي، عمر محمد نزال، 2012م، **مذكرات اللواء حكمت مهيار مدير الأمن العام الأسبق**، عمان، د. ن.

- عز الدين، حليم، 1994م، **تلك الأيام مذكرات وذكريات**، 5 أجزاء، بيــروت، دار الأفاق الجديدة،
- العفيف، أحمد 2006م، **الملك عبدالله وقضية الوحدة السورية**، عمان، دار جريــر للطباعة والنشر.
- العلاونة، أحمد 1998 م، **ذيل الأعلام، قاموس لأشهر الرجال والنساء من العــرب والمستشرقين والمستعربين**، جدة، دار المنارة.
- غريب، حسن خ. 2000م، **نحو تايخ فكري سياسي لشيعة لبنـــان**، بيــروت، دار الكنوز الأدبية.
- قاسمية، خيرية 2002م، **مذكرات عوني عبد الهادي**، بيــروت، مركــز دراســات الوحدة العربية.
- كلوب، جون 1986م، **قصة الجيش العربي، ترجمـــة:** أحمد عويــدي العبـــادي، عمان، الدار العربية للنشر.
- الكوفحي، إبراهيم، 2003م، **شعر عبدالمنعم الرفاعي**، عمـــان، الــشركة الجديــدة للطباعة.
- المجالي، هزاع، 1960 م، **مذكراتي**، عمان، د.ن.
- المغيض، تركي رجا 1980م، **الحركة الشعرية في بلاط الملك عبــدالله 1921م – 1948م**، عمان، وزارة الثقافة.
- الملكاوي، حنان 2001م، **التاريخ الاجتمـــاعي لمدينـــة عمـــان 1921 –1947م**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن.
- المياحي، حكمت 2006م، **العلاقات السياسية السورية الأردنية 1918 – 1925م**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد– العراق.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. Meir zamir, the formation of modern Lebanon, carro heim, londodn, 1985.
2. Golda meir, my life weidenfeld and Nicolson, londodn, 1975.
3. Philip s. khoury, Syria and the French mandate: the politics of arab nationalism 1920 – 1945, I.B Tauris, London, 1987.
4. Yoav alon, the makong of Jordan, tribes, Tribes, Colonialism and the Modern State,I.B Tauris,London, 2007.

الملاحق

تعليمات - إلى السيد عبد المنعم الرفاعي القنصل العام في سوريا

ولبنان

أولاً: توثيق عرى الصداقة بين سوريا وشرق الأردن وشرق الأردن

ولبنان

ثانياً: حصر القنصلية بين سوريا ولبنان [illegible] في درجة [illegible] -

والطرق المناسبة في رفع الأعلام [illegible]

ثالثاً: إن الوضع التجزئي في البلاد والأوضاع [illegible] طالما

[illegible] وجعلت شرق الأردن في مركز يجعل الأنام

يعتقد أن الأجزاء الأخرى من سوريا والسعي للوحدة السورية

على ذلك الشكل. ومن أجل ذلك يجب عليك إزالة ما

يخوف من هذه الناحية من رؤوس الرجال الذين يعرفون الدولة

ومع العلم أن شرق الأردن كانت في العهود السالفة تعمل

لخصوص سوريا [illegible] ومن الجهة [illegible] الأولى بأنه [illegible]

سوريا [illegible] إلى ضم الوطن أن تقطع عنها.

رابعاً: نحن في فترة [illegible] لرجال الحكم [illegible] الحرب

[illegible] وإن تطلعوا وأن يكونوا شيئاً

واحداً فإن ذلك أقرب لسعادتهم وأسرع لسلامتهم.

خامساً: اعلم أن شكوى [illegible] من جميع الجهات إلى [illegible]

فاعمل على [illegible] الكلام ولا تستخف [illegible] قسم

آخر له رأيه [illegible] ولا تنحاز إلى [illegible] وإلى ذلك فاعلم

والحكم الرأي العام الذي لا [illegible] لأحد

سادساً: اعلم أن [illegible] سمعة الأردن [illegible]

وشخصيات [illegible] إلى أعلام [illegible]

وأن هذا الافتقار أعظم [illegible] العرب [illegible]

[illegible] خطر [illegible] مصلحة دون مصلحة

الوطن إن استطعت

سابعاً: [illegible] الناس [illegible]

[illegible] ٤ شوال ١٣٦٢ [illegible]

رسالة بخط الأمير عبد الله بن الحسين إلى السيد عبد المنعم الرفاعي حينما عين قنصل عام في سوريا ولبنان.

- ٤٨ -
ص

المصدر: صفحات من رحلة الحياة، عبد المنعم الرفاعي، الأعمال الكاملة، وزارة الثقافة ٢٠٠٦م

الجيران . وقد [illegible] هذه الادارة [illegible] الغير [illegible]

[illegible] البيئة والوفاد [illegible] آوهن [illegible] على [illegible]

[illegible] خلال [illegible] لم يخرج بريطاني واحد [illegible] الجديد

[illegible]) [illegible] (تشاجرو) [illegible] الحيطان

[illegible] وبناء [illegible] والدول العربية [illegible]

[illegible] . [illegible] العرب [illegible]

[illegible] [illegible] فقدنا [illegible]

[illegible] اوطاننا ومساعدة [illegible]

[illegible] الشعوب والمستعمرات [illegible]

[illegible] بريطانيا [illegible] العالم [illegible]

[illegible] . [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] الشعب [illegible]

[illegible] العالية [illegible] الفرنسية [illegible]

الخطر الشديد [illegible] الجزائر [illegible]

[illegible] بريطانيا [illegible]

[illegible] [illegible] الجزائر

[illegible] [illegible] افريقيا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الخطر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مهم جداً

الى الملف
الوثيقة ... ٢٠٠٢
[illegible]
[illegible]

مذكرة رئيس وزراء شرقي الاردن

عزيزي نوري باشا

انه بمناسبة ما جرى [illegible] في لبنان وسوريا من اعادة الحياة الدستورية على اشكال [illegible] الجلاء [illegible] على مرأى ومسمع من العالم بأجمعه [illegible] ومرأى ومسمع حكومة [illegible] [illegible] الاذكر [illegible] بريطانيا العظمى [illegible] [illegible] سوريا [illegible] الى سوريا [illegible] الحرب [illegible] سوريا [illegible] فرنسا الحرة [illegible] القرار [illegible] عام ١٩٣٠ [illegible] بريطانيا [illegible] فرنسا [illegible] [illegible] الوطنية [illegible] بسوريا [illegible] الفرنسي [illegible] (فرنسا وسوريا) [illegible] على [illegible] فرنسا الحرة [illegible] الحرب [illegible] التي تحدد [illegible] في [illegible] بين فرنسا [illegible] سوريا ولبنان [illegible] بريطانيا العظمى [illegible] الدول الحليفة [illegible] [illegible] الجنرال [illegible] الحرب [illegible] [illegible] الحلفاء [illegible] سوريا ولبنان [illegible] [illegible] الحرة [illegible] [illegible] [illegible] الوحدة [illegible] [illegible]

٥/٨٠

[illegible] الحياة الدستورية [illegible]

[illegible] والمسؤول [illegible] كما جاء [illegible]

[illegible] الواقع الجديد [illegible] الدولة [illegible]

[illegible] الحياة الدستورية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العالم [illegible]

[illegible] العرب [illegible]

[illegible] الطرف [illegible]

[illegible] بريطانية [illegible]

[illegible] السياسية [illegible] المسؤول [illegible]

[illegible] العربية [illegible] هو الوطن المقدس الحجاز

[illegible]

[illegible] بريطانيا [illegible]

[illegible] القسم الشرقي [illegible]

[illegible]

[illegible]

الوثيقة رقم (١٤٩)

– برقية رياض الصلح رئيس وزراء لبنان من باريس أثناء اجتماع هيئة الأمم إلى الملك عبد الله في عمان في ٢٧ أيلول (سبتمبر ١٩٤٨) يناشده فيها أن يعلن رفضه لتقسيم فلسطين ودعم استقلال فلسطين الموحدة[1].

(أصل مطبوع)

جلالة الملك عبد الله ـ عمان

بلغ مسامع جلالتكم ما طرأ على قضية فلسطين من تبدل بعد تقديم تقرير الكونت برنادوت الرامي إلى تقسيم فلسطين وإقرار دولة إسرائيل على أن يضم القسم العربي إلى شرق الأردن ظناً أن هذا الحل من شأنه أن يقضي على تضامن الدول العربية واتفاقها فيحقق المطامع التي سنحاربها وسنظل نحاربها إلى أن نقضي عليها ونفوز بأمنيتنا الغالية التي طالما جاهدتم جلالتكم في سبيلها ألا وهي وحدة فلسطين واستقلالها الناجز والقضاء على الخطر الصهيوني الذي يهددنا جميعاً في المستقبل ويجعل أوضاع الدول العربية عرضة للانهيار. وقد آلمنا كما يؤلم جلالتكم أن تذهب وفود الدول هنا والصحافة العالمية إلى القول بأن جلالتكم توافقون على الحل الذي اقترحه برنادوت وأشار إليه غير واحد من مندوبي الدول في خطبهم بدليل أنكم تعارضون إقامة حكومة فلسطينية موحدة لفلسطين بأسرها ويصرون على أن هناك صلة بين الحل القاضي بضم قسم من فلسطين إلى شرقي الأردن وبين تلك المعارضة لإقامة حكومة لا بد منها. لذلك أتقدم من جلالتكم باسم مصلحتكم التي تعلمون جلالتكم أنها عزيزة عليّ بالرجاء الحار بأن تقضوا على ما يحاك من مناورات يغذيها الصهيونيون وتعود بالضرر الفاحش على العرب في قضيتهم المقدسة وعلى مصلحتهم بصورة خاصة فتعلنوا على الناس أنكم ما زلتم ولن تزالوا تقاومون التقسيم وتسندون بكل قواكم استقلال فلسطين الموحدة، وأنا مع إخواني هنا جميعاً ننتظر هذا الإعلان مشفوعاً برسالة ملكية إلى الوفود العربية.

باريس في ١٩٤٨/٩/٢٧

رياض الصلح

(١) وثائق الهيئة العربية العليا لفلسطين، ملف ر ا، وثيقة رقم (١٣)، وملف VIII، (بدون رقم) (مجموعة وثائق مركز الأبحاث غير المنشورة).

بسبب الحالة التي نشأت عن موقف شرق الاردن. وعلى هذا لم يتم شيء لاسترداد الرملة واللد كما تعلمون.

منه شرق الاردن وإن شاءت ان تستأنف القتال استأنفته على هذا الاساس.

أمـا إذا بقيـت هـذه الحالـة وبقي هذا الإبهـام وعدنا إلى عـدم المصارحة فـإن مسؤولية جلالتـه تكـون أخطر كثـيراً. وقد عـدت فألححـت كثيراً على جلالتـه أن يكـون جوابه لي قاطعاً فاصلاً وأن لا يترك في ما يقوله لي احتمالاً لأي شك أو تأويل.

وقـد أجابنـي جلالته بأن شرق الأردن لا يمكنه استئنـاف القتال إلا إذا أخرجت الأمة العربيـة جميـع قواها وألقـت ثقلها كلـه في الميدان. وأنـه لا يمكنه إخـراج القواد الإنكليز من جيشه.

وحجتـه في عـدم استئنـاف القتال أن ذلك يحتاج إلى أسلحـة وذخيرة واستعداد كاف. وأما في عدم إخراج أولئك أورد لي عدة حجج:

أولهـا أنه لم يلحـظ عليهم أية خيانـة والثانية أنه لا يمكنه تغيير سـرج فرسه أثناء المعركة. والثالثة أنه ليس بين ضباط جيشه العرب من له الكفاءة ليحل محل أولئك الضباط الإنكليز. وهنـاك حجة رابعة لها مغزاها أوردها جلالته وهي أنه حريص على أن يظـل الروح العسكري سائداً في جيشه فإن تبديـل الضباط الإنكليز بضغط التذمر الذي أبدي ضدهم والنقد الذي وجه إليهم يفسد ذلك الروح، وهو لا يريد أن يجعل جيش شرق الأردن كجيش العراق يتدخل في الشؤون السياسية. وإذا انتفض اليوم على ضباطه الإنكليـز فإنه غداً ينتفض على الملك عبد اللـه نفسه، وقد ضرب جلالته المثل على هذا بكر صدقي في العراق. وألمع بعد ذلك إلى ظروف شرق الأردن السياسية وارتباطاتها الخارجية المعلومة.

بعـد هذا سألت جلالتـه: ألا يمكـن تسليم جيشه برمتـه إلى الجيش العراقي فيتولى كل شؤونـه كأنه جزء مـن جيش العراق؟ فأجاب جلالته بـأن سمو الوصي كان قد عرض عليه مثـل هذا العرض. ولكنـه لم ير تحقيق ذلك الاقتراح ممكناً لأسباب عديـدة. ولقد بلغني بعد أن غادرت شرق الأردن أنه يفكر في هذا الموضوع ولكنني أرى أن التطبيق العملي لهذا الموضوع صعب المنال.

وبعـد فلقد خرجت من تلك المقابلة وبعدما سمعت من أحاديث جلالته، وأنا مقتنع تمـام الاقتناع أن شرق الأردن لا يمكـن أن يستأنف القتال أو يشترك مع بقية الدول العربيـة إذا هـي أقدمـت على مثل هـذا. وإني إنصافـاً للحقيقة أقول إنني لم أشعر أن جلالـة الملك عبد الله يقدم على هـذه الخطة وهو راغب فيها ولكنه يتصرف تصرف الرجل المضطر الذي ليس في يده حيلة أكثر مما فيها، فإني لا أعتقد أنه من الطبيعي والمعقول أن الرجل الذي بلغ خلال أسابيع من السمعة الطيبة في جميع البلاد العربية ما بلغه جلالته يهون عليه أن يخسر ذلك ويضيعه عن رضى.

أمـا وهـذا هو حال شرق الأردن، فعلى الحكومات العربية أن تضع سياسة جديدة على ضوء هذه الحقيقة، وأن تعيد النظر في حساب قواتها وفي تنظيم خططها.

والمهم أن إيقاف القتال في المرة الأخيرة تقرر أمره إذن في تلك الاجتماعات في عمان ولم يكن قرارنا في عاليه إلا النتيجة الطبيعية لما استقر عليه الأمر في عمان.

ولقد بلغني أن حكومة مصر كانت متأثرة بهذا الوضع عندما أعلنت قبولها لـ[قرار] مجلس الأمن وأن جلالة ملك مصر تلقى بتأثر شديد نبأ موقف الأردن والمحضر الذي وضع في عمان حول هذا الموضوع ولم يكن يكفي يومئذ أن نقول عن ممثلي العراق وسوريا ولبنان إننا نرفض وقف القتال لنستمر فيه جميعاً بينما كان يكفي أن يعلن مندوب شرق الأردن أنه لن يرفض قرار مجلس الأمن لكي نضطر للتوقف جميعاً، ذلك أن وقف القتال يكون معلقاً على قرار دولة من الدول.

وكنت أتمنى لو لم يعلن بعد هذا عندكم أن العراق رفض قرار مجلس الأمن، وإن يكن كان ميالاً في أثناء المناقشات ميلاً صريحاً إلى عدم القبول كما كان ميلي وميل جميل بك مردم بك وعزام باشا. ولم يخف عليكم ما كان لهذا الإعلان من أثر غير مستحب في مصر إذ أظهرها ذلك بمظهر المنفردة في إرادة الكف عن القتال وصوّرها بصورة المتوانية المتخاذلة دون سواها من شقيقاتها أعضاء الجامعة. والحقيقة أنها لم تكن هي السبب في قبول قرار وقف القتال وهذا فضلاً عن أن العبرة في القرارات نفسها لا بالمناقشات التي تسبقها. وأما الأثر الذي تركته هذه الأمور في مصر فشديد عميق على ما عرفت. وأنتم أدرى بما بذلت مصر سلماً وحرباً في سبيل فلسطين. وأنتم أعلم بإخلاصها وتجردها في ما بذلت كما أنكم تعلمون أهمية نصيبها في هذا الجهاد في الماضي والمستقبل وخطورة منزلتها في كل ما تباشره الجامعة من الشؤون العربية القومية المشتركة الشاملة. وما لجلالة مليكها من مكانة عظيمة وضعها في خدمة هذه الشؤون.

ولقد كان بإمكاني أن أتبع أثر العراق لأني لم أقبل وقف القتال إلا بعد غيري. ولكني أردت أن لا تبقى مصر منفردة في هذا المظهر الذي يخالف حقيقة الواقع المستورة.

والآن بعدما ذكرت من موقف شرق الأردن والوضع العسكري بفلسطين وحالة الأمة العربية أعود فأقول مرة ثانية إنه لا مناص من القتال؛ إن لم يكن إلا لاسترداد ما استولى عليه اليهود في مرحلة القتال الثانية وإلا لمجابهة الموقف المقبل ونحن أكثر تضامناً وأكثر قوة في الواقع. وبعد أن أبدى العراق عرشاً وحكومة وشعباً من الحماسة البالغة ومن التصميم على استمرار الجهاد في سبيل فلسطين ما يثلج صدر كل عربي، لا بد من أن يكون للعراق خطة محكمة وتدابير تهيأ بدقة، ولأجل تحقيق هذا يهمنا أن نقف عليها ليدرك كل منا قسطه ونصيبه في المرحلة المقبلة القريبة.

كما وأنه لا بد من توحيد القيادة وقد زال السبب الذي كان يحول دون تحقيقها توحيداً صحيحاً كاملاً، بحيث توضع جميع الجيوش والأسلحة والأعتدة فضلاً عن

إن في موقف شرق الأردن هذا، بقطع النظر عن أسبابه، ما يؤلم الأمة العربية أشد الألم. ولكن في جلاء هذه الحقيقة بعض العزاء في نظري لأنه يفسح المجال لمعرفة قوانا الحقيقية التي يمكننا الاعتماد عليها كل الاعتماد ويخرجنا من حالة الشك الخطرة التي مررنا فيها من قبل.

وفي اعتقادي أن البلاد العربية عائدة حتماً إلى استئناف القتال، بل قد يكون ذلك أقرب مما نتوقع لأسباب عديدة. وإذا لم تكن هذه العودة بإرادتنا، فقد تقع بإرادة اليهود أنفسهم وهم الذين تشجعهم أوضاعنا المختلفة وتأييدات الدول وتدفعهم مطامعهم وغرورهم إلى عدم الوقوف عند حد.

إن مرابطة الجيوش العربية في مواقعها بفلسطين، بل موالاة العراق وإرسال المدد والنجدات لقواته، حكم لا يقبل الشك بأن القتال واقع حتماً. وما دام الأمر سيقع فالأفضل أن يكون بأسرع وقت ممكن. تلك هي إرادة الشعوب العربية وذلك هو حكم المصلحة العربية فإن التأخير يفيد اليهود كما أن الهدنة أصلاً تفيدهم أكثر مما تفيد العرب.

ثم إن أخشى ما أخشاه أن يستولي على الأمة العربية إذا خذلها حكامها بعد استئناف القتال ما استولى على أهل فلسطين أنفسهم من روح التخاذل والانهزام وعدم الثقة في النفس. وهو شر ما يصيب الشعوب من ضروب الضعف والوهن.

ومن المؤسف حقاً أن يكون الوضع الحربي عند وقف القتال قد أظهر الأمور على غير حقيقتها، فإن بعض الحوادث التي وقعت بسوء التدبير أو لأسباب أخرى قد أظهرت العرب بحالة من الضعف ليست صحيحة كما أظهرت اليهود بحالة قوة ليست حقيقية أيضاً. ولقد كان وما يزال الخطأ المبالغة بقوة اليهود. واليوم هم أضعف مما يظن الكثيرون منا، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل من الناحية الاقتصادية ومن عدة نواح أخرى أيضاً، وإني أقول هذا بناء على المعلومات التي تردنا عن أحوال اليهود الداخلية من مختلف المصادر.

هذا فضلاً عن أن القوى العربية لم تلتحم إلا التحاماً محدوداً في القتال ضد قوى اليهود. كما أنه لوحظ أيضاً أن شكوانا إجمالاً من قلة العتاد كانت لا تخلو من مبالغة.

على أن الحرب لا يجب أن تعني الهجوم والخطف ومحو العدو والاستيلاء على معقله حالاً. ولكن الحرب تؤدي إلى تحقيق أغراض العرب لمجرد وقوعها واستمرارها وإن طالت شيئاً [؟] دون أن تعرضها لمخاطر كبيرة ودون أن تكلفها خسائر ضخمة في النفوس أو العتاد. خصوصاً وأن الجيش العراقي في مواقعه الحاضرة أصبح في حصن يصونه من المفاجئات والأخطار.

الوثيقة رقم (١٥٠)

- برقية الملك عبد الله من عمان إلى رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ أعرب فيها عن استيائه من قرار الجامعة العربية إقامة حكومة فلسطينية في غزة لأن ذلك معناه تقسيم فلسطين مؤكداً وقوفه مع قضية وشعب فلسطين[١].

صاحب الدولة رياض بك الصلح

باريس

إن تقرير الكونت برنادوت لم يكن أبداً موضوعاً لبحثنا، ولكن تعلمون أن الدولة الأردنية بالاتفاق مع دول الجامعة خاضت غمار الفتنة الصهيونية لخضد شوكة الصهيونيين والسعي للخروج من المشكلة بأقل ما يمكن من الخسائر مع تذكيركم بخطابنا الذي فهنا به على مائدة الغداء أول زيارتكم لنا، وبينما نحن ماضون في شرقي الأردن في مهمتنا الحربية متحملون أثقل الأعباء وحدنا وإذا بالجامعة تقرر إقامة دولة واهنة لعموم فلسطين وتقيمها في غزة للتخلي عن المسؤوليات كما يقول الناس، وأن هذا العمل معناه قبول التقسيم وتنفيذه. أما نحن فلا نزال وحدنا متكلين على الله في القيام بالواجب، ومتى رأينا الجيوش العربية من غربنا في مصر ومن شمالنا في سوريا ولبنان تتهيأ وتتقدم لتنفيذ العزم ولا تبعث كل واحدة منها بلواء وما أشبه غير عاطفة على من تشتت من أهل فلسطين ولا ناظرة إليهم، ثم تستمر بالتحريض على غير فائدة، وتنتظر فتح فلسطين على يد دولة واحدة، متى رأينا ذلك كنا في الطليعة كدأبنا دائماً.

الشتاء أقبل واللاجئون في العراء، مسؤولية هؤلاء على الجامعة وعدم إنهاء القضية يعود على الدول العربية التي لم تبذل مجهوداً عسكرياً بل ظلت تتفرج، وإن أفعال جيشي وثباته تكفي لدحض مفتريات الناس.

عمان في ١٩٤٨/٩/٣٠ — تحياتي لكم ولإخوانكم جميعاً

عبد الله بن الحسين

---

(١) الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

الخطط تحت إمرة قائد واحد يتصرف فيها حسبما ترتئي القيادة وحسب ما تقتضي غاية تأمين الظفر للعرب.

واسمحوا لي أن أقول لكم إن مفتاح القضية أصبح الآن في يد العراق بعد أن كان في بدء القتال في يد شرق الأردن وبعد أن انتقل منها إلى يد مصر عند قبولها الهدنة الأولى في اجتماع اللجنة السياسية في عمان. وإني أرى أن الخطوة الأولى هي ما ذكرته من تبادل الرأي والمعلومات بيننا وبين العراق. وبعدئذ نخابر مصر، ثم نجتمع ونبحث. وأما قبل ذلك، فلا أرى من داع يستحق دعوة اللجنة السياسية للاجتماع.

وأما الثغرة التي يتركها شرق الأردن بانسحابه فأولى من يسدها العراق لأسباب عديدة.

فأولاً: بالنظر إلى الصلات الخاصة التي بين المملكتين يكون أيسر عليهما كليهما أن يأخذ الواحد منهما عن الآخر ما كان على عاتقه وأن يحل محله.

وثانياً: إن الوضع العسكري قد جعل طريق العراق إلى فلسطين شرق الأردن. وهو مركز تموينه ومواصلاته مع ميادين القتال. على أنه من الضروري على كل حال أن تبقى جيوش شرق الأردن مرابطة في مراكزها للدفاع مع خروجها من الميدان كقوة مهاجمة.

وتلك هي نية الملك عبد الله فإنه عندما كان يطلب أن يحصل على السلاح والعتاد واعترضت بأنه لا حاجة به إلى ذلك لأنه لن يستأنف القتال، أجاب بأنه لا بد له من الدفاع فإن اليهود لا يبعد أن يتقدموا من إحدى الثغرات يفتحونها إلى اقتحام شرق الأردن وكان دائماً هدفاً لهم يريدون الاستيلاء عليه.

وثالثاً: إن من حق العراق أن يكون مطمئناً ليستأنف القتال وهكذا بتوليه سد الثغرة بنفسه وبقوات تتألف تحت إشرافه وإشراف الجامعة من مناضلين فلسطينيين وأردنيين خصوصاً كما سبق له أن فعل في جنين يكون العراق قد حصل أيضاً على الاطمئنان التام، فضلاً عن أن جيشه أقدر الجيوش على هذا العمل. على أنه يخيل إلي أن هذا الأمر يحتاج إلى الاحتياطات الدقيقة حتى يتم بإحكام كما أنه يجب أن يتم بروح من الألفة والمودة المطلقة لأن وجود غير مقاتلين إلى جانب جنود مقاتلين أمر يحتاج إلى كثير من الدقة وحكمتكم كفيلة بمثل هذا الأمر.

هذا ما رأيت أن أكتبه إليكم بعد مقابلتي لجلالة الملك عبد الله في الموضوع الذي يتوقف عليه لا مصير فلسطين فحسب بل مصير العرب جميعاً والذي هو بلا ريب شغلكم الشاغل، رأيت أن أضمّنه رأيي الشخصي فيه وأخاطبكم فيه بتمام الكتمان. وقد كتبت إليكم ما كتبت وأنا سعيد بأن يكون على رأس الحكم في العراق رجل يقدر هذه الشؤون حق قدرها ويوفيها حقها من الاهتمام كما أني

JORDAN – LEBANON HISTORY RELATIONS 1921 – 1951

By

Samer Mohammad amin yunis alabbadi

Supervisor

Dr. abdulmajeed zaid alshonaq, Prof

ABSTRACT

This study discusses the Jordanian lebaneese relations since the established of the east Jordan emirate (princedom).

On 1921 – up to assination king Abdullah the first, on 1951 as this period witnessed the date of the relations between the two countries , that witnessed many political and social changes that formed the political map of Arab Modernly East history where as the two countries fell under mandation where as French adopter party policy in forming modern Lebanon while East Jordan adapted a united scheme (great Syria) but adapted by the British policy .

This study aims to discuss the relation between the two national trends in the two countries and relations between them and pinpointing the common slogans and political directions politically, especially the research period .

In the period the national thinking reached high states related to relations king Abdullah met with a lot of Lebanese men of letters .

This study tries to shed light on the policy of the two mandations and all the political , social , military trepidations , top of which in Arab Israel war 1948 and trying to check and trial by the two countries under conditions that they passed through and showing the differences in view points of political leaders in time .

The study also discussed the effects that Arab political axis affected Arab relations between the two countries u p to year that witnessed assination of the political man of Lebanon Ryad Solh the establisher of Hashemite kingdom king Abdullah Bin Al Hussein as such assination was a preface to a new historical stage in the modern history of the two countries .